

جامعة مولود معمري تيزي - وزو

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



رهانات بناء إتحاد المغرب العربي بين المعوقات الداخلية والتحديات الخارجية

١٠ نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

دراسات متوسطة

: □□□ □ □ □ □ □ □ ●

عطيش يمينة

●

- اشرار كاهنة

- مواسی لامية

: □ □ □ □ □ □ □ □ □ □

- الأستاذ: زاوي راجح رئيسا

- الأستاذة: عطيش يمينة..... مشرفا

..... الأستاذ: سيد أحمد كبير
..... امتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فالحمد لله الذي لا ينتهي فضله ولا عطائه، الذي أهدانا الصحة والعافية وأنار دربنا
بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع. وعملاً بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر
الناس لم يشكر الله"

وبعد نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفي الرسالة الأستاذة "عطيش يمينه"
التي قدمت لنا الكثير من وقتها وجهدها وكأنت إرشاداتها وتوجيهاتها الأثر الكبير
في دعم وتوجيه الرسالة بهذه الصورة وإثراء موضوع الرسالة .

كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين
اقتطعوا من وقتهم الثمين لقراءة الرسالة .

شكراً

الإهداء

إلى والدي العزيزين اللذان رباني ولهما الفضل الكبير بعد فضل الله
وتعالى في إكمال مشواري الدراسي .

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى كل العائلة والأقارب من قريب ومن بعيد.

إلى أصدقائي وزملائي الذين ساعدوني: يوسف، لويضة، وردة، كميلية،
ليزة، شافية، ماسي، ياسين، يوسف.

إلى من شاركته في إنجاز "لامية" وعائلتها المحترمة.

إلى أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري تيزي وزو، خاصة
عطيش يمينة.

كاهنة

الإهداء

الى روح جدتي الطاهرة طيب الله ثراها و تغمدها برحمته الواسعة
إلى والدي العزيزين اللذان رباني ولهما الفضل الكبير بعد فضل الله
تعالى في إكمال مشواري الدراسي
إلى إخوتي : دليد، مناد، بوسعد
الى اخواتي: وسيلة و عائلتها، ايمان فطة، زهرة
الى كل اعمامي وعمتي و اخوالي و خالاتي و ابناءهم
و اخص بالذكر خالتي نعيمة
إلى من شاركتني في إنجازه "كاهنة" وعائلتها المحترمة.
الى زميلاتي وزملائي الذين ساعدوني: لويضة، وردة، سكيئة، تنهينان،
طاوس، لهنه، كريمة، نصيرة، سميرة، مناد، ماسي، ادير، ياسين، مالك،
يوسف. عزالدين
الى صديقاتي و احبتي منذ طفولتي: عديلة، نسيمه، نفيسة، سهام..

لامية

الخطة

مقدمة

الإطار المفاهيمي والنظري

الفصل الأول: التجربة التكاملية المغاربية .

المبحث الأول: مسيرة اتحاد المغرب العربي .

- المطلب الأول: دوافع التأسيس.
- المطلب الثاني: مراحل تأسيس إتحاد المغرب العربي.
- المطلب الثالث: مقاومات اتحاد المغرب العربي.
- المبحث الثاني: البناء المؤسسي لإتحاد المغرب العربي.

- المطلب الأول: الأجهزة ذات الطابع السياسي.
- المطلب الثاني: الأجهزة ذات الطابع الإداري.
- المطلب الثالث: الأجهزة ذات الطابع التخصصي.

المبحث الثالث: مبررات قيام إتحاد المغرب العربي.

- المطلب الأول: مبادئ إتحاد المغرب العربي.
- المطلب الثاني: أهداف إتحاد المغرب العربي.

الفصل الثاني: المعوقات الإقليمية لاتحاد المغرب العربي.

المبحث الأول: المعوقات السياسية.

- المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية.
- المطلب الثاني: تأزم العلاقات المغاربية.
- المطلب الثالث: الأزمة الداخلية الجزائرية وقضية لوكربي.

المبحث الثاني: المعوقات الاقتصادية و القانونية.

- المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية

- المطلب الثاني: المعوقات القانونية.

المبحث الثالث: تهديدات البيئة الأمنية في منطقة المغرب العربي .

- المطلب الأول: التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي.

- المطلب الثاني: الثورات العربية و تأثيرها على اتحاد المغرب العربي.

الفصل الثالث: التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي

المبحث الأول : التحدي الأوروبي

- المطلب الأول: السياسات الأوروبية في المغرب العربي.

- المطلب الثاني: أبعاد التعاون الاورو-مغاربية

- المطلب الثالث: تأثير الشراكة على التكامل المغاربي.

المبحث الثاني : منطقة المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية.

- المطلب الأول: الآليات الأمريكية.

- المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة الامريكية المتوسطية على بناء التكامل المغاربي.

- المطلب الثالث: مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لإتحاد المغرب العربي.

- المطلب الأول: سيناريو الجمود و المزيد من التجزئة.

- المطلب الثاني: سيناريو البقاء على الوضع القائم

- المطلب الثالث: سيناريو التنسيق و الاندماج.

خاتمة

مقدمة

شهدت بداية التسعينات من القرن العشرين تحولا في النظام الدولي حيث انتهت الحرب الباردة بين المعسكرين، و ظهرت تغيرات اقتصادية، سياسية و ثقافية مست كل المعمورة و كانت السمة البارزة هي انهيار المعسكر الشرقي الذي كان يتزعمه الاتحاد السوفياتي آنذاك، و بالتالي انتقال موازين القوى من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية، تتربع على عرشه الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى بروز العديد من العوامل الأخرى ككبريات الشركات الاقتصادية و العديد من المنظمات الدولية و الاقليمية الأخرى.

فبعدها كانت الدول تعتمد على البعد السياسي و العسكري للهيمنة على مناطق النفوذ حل محله البعد الاقتصادي الذي احتل مراتب جد متقدمة، حيث أصبح هو الأساس في قياس قوة و مكانة الدول على الساحة العالمية، من هنا اعتبرت ظاهرة التكتلات و التجمعات الاقتصادية من أكثر الظواهر العالمية اللافتة، حيث أصبحت من أهم السمات التي يتميز بها النظام الدولي الاقتصادي الراهن. وانتشرت هذه الظاهرة في جميع أنحاء العالم حيث لم تعد هذه التكتلات حكرًا على قارة أو مجموعة دول أو إقليم و ذلك لتحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية و عسكرية مشتركة.

تمثل مسألة التكامل الإقليمي لدول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) أمر بالغ الأهمية حيث سعت منذ 1989 إلى وضع إستراتيجية مغربية للتنمية المشتركة يعتمد على المراحل اللازمة لكل مشروع اندماجي جهوي، ابتداء بإقامة منطقة مغربية للتبادل الحر، فوحدة جمركية ثم سوق مشتركة وصولا لقيام وحدة اقتصادية شاملة.

تم الإعلان عن هذا الاتحاد في 17 فيفري 1989، حيث يهدف إلى تعزيز أواصر الأخوة بين دوله و إقامة التعاون و التنسيق من أجل تحقيق تكامل مغربي حقيقي، و تحديد المصالح المشتركة فيما بينها وفيما يخص علاقاتها الخارجية في إطار تعاوني جماعي.

و نظرا للأهمية الإستراتيجية المتميزة التي تحتلها منطقة البحر الأبيض المتوسط فهي نقطة التقاء القارات الثلاثة (أوروبا، آسيا و إفريقيا)، إضافة لامتلاكها لكل مقومات التطور من ثروات و خيرات طبيعية كالطاقة بأنواعها و ثروات زراعية و غيرها من العوامل التي تجعل المتوسط من أهم المناطق و أكثرها تأثرا و تأثيرا على الصعيد الإقليمي و الدولي، كل هذا جعل المنطقة محل أطماع القوى الكبرى، ما جعل مسألة تحقيق التكامل صعبة لأنها قد تتنافى مع مصالح هذه القوى.

إن محاولة دول المغرب العربي توحيد اقتصاداتها و تبني التكامل فيما بينها من أجل تحقيق مصالح تعود بالفائدة على الجميع، عرفت تعثرا في مسارها الودودي، حيث واجهت صعوبات و تهديدات داخلية و تحديات خارجية عرقلت من مسار بناء المغرب العربي، حيث يمكن ذكر بعض تلك المعوقات السياسية، التي تتمثل في اختلاف الرؤي الودودية (قضية لكربي، قضية الصحراء الغربية)، عدم اشراك المجتمع المدني، و أخرى قانونية تنصب على المعاهدة المنشأة للاتحاد و كذلك الاقتصادية من مالية، اضاقة الى التهديدات الجديدة التي فرضت نفسها على الساحة الدولية كالإرهاب، المخدرات و شبكات الإجرام. إضافة إلى الثورات العربية التي ساهمت في نشر العنف و اللامن في دول المغرب العربي، كما و أن التعثر الذي عرفته التجربة التكاملية المغاربية تعود أسبابه إلى زيادة الفجوة الكبيرة في علاقاتها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وهذا ما يعرقل من مشاريعها الودودية.

إن دول المغرب العربي بحاجة ماسة إلى تعزيز اقتصادها و تطويره، و العمل على تجاوز كل الخلافات السياسية من أجل نجاح مسار الوحدة المغاربية.

❖ أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية كبيرة في كونه يحاول التركيز على رهانات بناء الإتحاد المغربي، هذه التجربة العميقة عمق النضال المغربي المشترك وكذا المقاومات التي تسهل تحقيق العملية التكاملية، لكن في الواقع لا يعبر عن أدنى توافق أو تقارب بين الدول المغربية، بل يعكس علاقات توتر ونزاع في ضل بيئة دولية تشهد مخاطر وتحديات جديدة تفرض على الدول إقامة تجمعات وتكتلات اقتصادية من أجل مواجهة هذه المشاكل، في حين الدول المغربية تبقى متفرقة في ضل هذه التغيرات علما أنه من الأفضل تحدي هذه العراقيل لكتلة واحدة أفضل من أن تتحملها دولة واحدة منفردة.

❖ أهداف الدراسة:

- الأهداف العلمية:

يمكن تلخيصها في بعض النقاط وهي:

- من الناحية العلمية تهدف هذه الدراسة إلى محاولة توضيح المفاهيم التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

- تحديد الإطار النظري والمنهجي المناسب لتفسير مسار بناء الإتحاد المغربي من خلال معرفة التطور التاريخي للإتحاد ومقومات ودوافع قيامه وذكر أهدافه ومبادئه وكذلك حصر أهم التحديات الداخلية والخارجية التي عرفت من مسار الإتحاد المغربي.

- الأهداف العملية:

تساهم هذه الدراسة في لفت نظر الباحثين والمهتمين في الدول المغربية وذلك من أجل طرح تصورات ووضع إستراتيجيات لأجل تفعيل وتحقيق الإتحاد المغربي لتجاوز مشاكل الحاضر و الاستعداد للتحديات المستقبلية من خلال إنشاء ورشات بحث أكاديمية تعمل على تحقيق طموحات الشعوب المغربية على جميع الأصعدة.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

إنّ اختيار موضوع رهانات بناء الإتحاد المغربي كموضوع هذه الدراسة يرجع إلى الاعتبارات التالية:

أ- الاعتبارات الذاتية:

لعل أحد أهم الدوافع الذاتية وراء اختيار هذا الموضوع هو اعتباره يدور حول منطقة تنتمي عليها بالإضافة إلّا أنّنا نتأثر بكل ما يحدث فيها وهذا ما يدفعنا نتساءل عن أسباب عدم تحقيق بناء المغرب العربي فضلا عن التخصص الذي ندرس فيه دراسات متوسطة.

ب- الاعتبارات الموضوعية:

منذ الإعلان عن النظام الدولي الجديد عرف المغرب العربي عدّة تطورات وتغيرات على جميع الأصعدة مما جعلها محل الدراسات الأكاديمية، خاصة أهم ظاهرتين اللتان تحكمان في العلاقات بين الدول وهما: التعاون والتجاذب والتنازع والتنافس وهذا ما حدث وينطبق في منطقة المغربية. وباعتباره تكتل غير فعال نظرا للعلاقات المتأزمة بين الدول المغربية وتنامي هذا التأزم تنامت معه التهديدات في المنطقة مما يعطل من عجلة الإتحاد المغربي بالإضافة إلى التنافس المتزايد بين القوى الكبرى على الساحة الدولية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

❖ إشكالية الدراسة:

- كيف أثرت التهديدات الداخلية و التحديات الخارجية للاقليم المغربي على فعالية اتحاد المغرب العربي؟.

❖ التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهداف إتحاد المغرب العربي؟.

- ما هي العوامل والتحديات الحقيقية التي حالت دون تحقيق طموحات وحلم الشعوب المغربية الراغبة في تحقيق الوحدة؟.

- هل تشكل الشراكة الأورو مغربية و المشروع الأمريكي المغربي تهديدا وتحديا لتحقيق الوحدة؟.

❖ **الفرضيات:**

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة يتم طرح الفرضيات التالية:

- تتماثل المعالم الأساسية لدول المغرب العربي إلى حد بعيد بحكم تركيبها وتطورها في نفس الظروف التاريخية والاقتصادية.

- تعامل الدول المغربية كل على حدى مع الإتحاد الأوروبي سبب لعدم فعالية الاتحاد المغربي

- كلما زاد التكتل بشكل عمودي مع الاتحادات الأخرى كلما تراجعت فعالية الوحدة أفقيا.

❖ **حدود الدراسة:**

- **الإطار الزمني:**

تتحدد فترة الدراسة منذ بداية الإعلان عن إنشاء إتحاد المغرب العربي في 1989 مع ذكر الخلفية

التاريخية التي سبقت تأسيسه، فبعد نهاية الحرب الباردة نلاحظ أن العالم بدأ يميل نحو التكتل و الإقليمية

لمواجهة شبح العولمة لذلك ارتأينا تحديد هذه الفترة بالنظر إلى ما عرفته منطقة المغرب العربي في

البداية من 1989 ثم ما جاء بعد 11 سبتمبر 2001 (الإرهاب الدولي) إلى غاية ثورات الربيع

العربي 2011.

- **الإطار المكاني:**

تشمل الدراسة على وجه الخصوص منطقة المغرب العربي عامة (الجزائر، المغرب، تونس ليبيا،

موريتانيا).

❖ أدبيات الدراسة:

يعد موضوع تكتل واتحاد الدول المغاربية موضوع قديم قدم التجربة المغاربية وحتى على صعيد الدول العربية لذلك تناول الكثير و العديد من الباحثين مواضيع تتعلق معظمها بدوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية والاقتصادية، ولعل أبرز الكتب حول هذا الموضوع هو كتاب "المغرب العربي الكبير نداء المستقبل" للباحث الدكتور مصطفى الفيلاي الذي صدر عام 1989م تزامن مع فترة بداية إنشاء تجربة إتحاد المغرب العربي لذلك فقد ركزت الدراسة على تجربة التعاون الاقتصادي الأولى تجربة اللجنة الاستشارية من خلال التركيز على أهم مراحلها وإنجازاتها وجوانب قصورها.

كما كتاب "إشكالية مسار التكامل في المغرب العربي" الصادر 2010 م من طرف الأستاذ الدكتور حسين بوقارة، وقد تمحور هذا الكتاب حول الإشكاليات الحقيقة التي واجهتها التجربة التكاملية في المغرب العربي حيث تم التركيز على أهم المحطات التاريخية لتبلور مشروع التكامل خلال الفترة الاستعمارية من خلال نشاط وبرامج الحركات التحررية المغاربية وبعدها تم التطرق لأهم المراحل و الخطوات التي مرت بها التجربة التكاملية بعد الاستقلال بالتركيز على أهم المشاكل التي اعترضت التجربة.

❖ الاطار النظري و المنهجي للدراسة:

- الإطار النظري للدراسة :

Σ النظرية الوظيفية و الوظيفية الجديدة: لقد استخدمنا هذه النظرية التي وجدناها ملائمة لإسقاطها على التكامل المغاربي لمدى تطابق فرضياتها على هذا التجمع الاقليمي المغاربي،
 فارنست هانس انطلق من فرضية الاعتماد على التكامل الاقليمي الجهوي بدلا من التكامل في
 الاطار الدولي.

Σ **نظرية التبعية:** لقد استخدمنا هذه النظرية التي وجدناها ملائمة و ذلك لتحليل أسباب التوجه العمودي لدول المغرب العربي نحو الدول الشمالية بدلا من التوجه الافقي، ويعتبر **سمير امين** هذه النظرية شكل من اشكال الهيمنة و الاستغلال، فدول المركز(الشمال) تستغل دول المحيط (الجنوب)نتيجة عدم التكافؤ.

- الإطار المنهجي:

من خلال هذه الدراسة عمدنا الاستعانة بمجموعة من المناهج و النظريات لإضفاء صفة العملية على الموضوع .

Σ **المنهج التاريخي:** و هو منهج يهدف إلى البحث في حيثيات الظاهرة المدروسة و تحليل حقائق المتعلقة بها لإضفاء الخلفية التاريخية لمراحل تأسيس اتحاد المغرب العربي و إيجاد أسباب تعثره منذ نشأته.

Σ **المنهج المقارن:** اعتمدنا عليه من خلال دراستنا لشرح و تحليل أهم الأسباب و العوامل التي أدت إلى جمود و تعثر اتحاد المغرب العربي، من خلال مقارنته مع تكتلات اقليمية كالاتحاد الأوروبي، كما اعتمدنا عليه لمقارنة حجم التبادلات و التعاملات البينية بين دول الاتحاد مع حجم التبادلات مع الدول من خارج الاتحاد.

❖ الإطار المفاهيمي:

أ- **التكامل:** أنه مسار أو عملية بمقتضاها تحول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية و الاجتماعية والاقتصادية إلى مركز أو وحدة واسع وأشمل والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدول الوطنية المعنية.

ب- **التعاون:** يعتبر التعاون تبادل المساعدات، ولا يهدف إلى خلق مؤسسات دائمة وهو ذو طبيعة مؤقتة، أهدافه مجردة وغير مشتركة، فهو عبارة عن المشاركة في العديد من النشاطات بين دول ذات مستوى انمائي متفاوت.

ت- **الشراكة:** عقد بين دولتين في أشياء مشتركة بهدف إلى التعاون وقد يكون الشركاء متكافئون وغير متكافئون في الميادين اجتماعي، إداري، خدماتي، تنظيمي، عسكري و تتقاسم الأطراف الأرباح حسب المساهمة الفنية والمالية ، وقد تكون عملية مستمرة أو غير مستمرة وكل منهما شخص مستقل قانونيا.

ث- **الوحدة:** يطلق مصطلح الوحدة عندما تصل الوحدات إلى الذوبان في إطار واحد أين تشمل الوحدة كل المجالات.

ج- **التحالف:** هو اتفاق بين دولة أو أكثر لكن يختلف عنه في فلسفته، فالتحالف هو عملية دفاعية واتفاق لمواجهة خطر عسكري إما مؤقت أو شبه دائم والتحالف يمكن أن يكون اقتصادي أو عسكري ويكون موجه ضدّ دولة أو عدة دول ضدّ جماعة تهدد دولة، والهدف من التحالف هو مواجهة خطر داخلي أو خارجي يهدد وحدات التحالف.

ح- **التبعية:** اعتماد متبادل غير متكافئ، لأهداف إلى خلق مؤسسات وأجهزة دائمة، كما أنه لا يقوم على وجود مصالح مشتركة، فهو حالة من خلالها يبقى اقتصاد عدد من الدول مشروطا بتطويل وتوسيع دولة أخرى.

خ- **التنسيق:** عبارة عن عملية تقارب متواصل لسياسات الدول عبر عمليات الانتشار والتشاور التكتيف داخل منظمة دولية أو إقليمية تسعى الحكومات في السياسة الخارجية لعمليات التنسيق لتضمن الاستعانة بالأطراف الأخرى لتحقيق أهداف إستراتيجية خاصة بها.

د- **الاعتماد المتبادل:** يمثل مجموعة من التفاعلات فيما بين الدول والفواعل الدولية الأخرى من منظمات دولية، وذلك على مستوى عال، وما يميزه هو وجود الأهداف المشتركة، وهو يقوم على خلق مؤسسات دائمة، ولا يؤدي إلى خلق شخصية قانونية.

ذ- **ميزان القوى:** يعني طريقة توزيع القوى كما هي، سواء كان توزيعا متساويا أو غير متساوي تعمل القوى المتفرقة على بقاء التفوق في حين تعمل القوى الأقل نفوذا على أخذ الحيلة إزاء نمو دولة أو مجموعة من الدول بشكل قد يهدد مصالحها وقيمها العليا.

❖ تقسيم الدراسة:

تتقسم الدراسة الى ثلاثة فصول وكل فصل الى ثلاثة مباحث وكل مبحث مكون من ثلاثة مطالب بالإضافة الى مقدمة و خاتمة.

تطرقنا في **الفصل الاول** الى دراسة التجربة التكاملية المغاربية الى تحديد مسيرة اتحاد المغرب العربي من خلال ابراز مراحل و دوافع تأسيسه و تحديد البناء المؤسساتي للاتحاد وإبراز مبررات قيام اتحاد المغرب العربي من حيث المبادئ و الاهداف.

اما **الفصل الثاني** بعنوان المعوقات الاقليمية لاتحاد المغرب العربي فقد تناولنا المعوقات السياسية و الاقتصادية والقانونية التي تحول الى عدم تحقيق الوحدة المغاربية وكذلك تطرقنا الى تحديد تهديدات البيئة الامنية في منطقة الغرب العربي.

اما **الفصل الثالث** تطرقنا الى التحديات الخارجية التي تتمثل في التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي حيث تناول التحدي الأوروبي في ظل الشراكة الاورومتوسطية، إلى جانب الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة وإبراز الآليات التي جاء بها كل طرف، و كذلك قمنا بوضع مجموعة من السيناريوهات المرجحة وهي عبارة عن نظرة استشرافية للتكامل المغاربي على ضوء المعوقات و التحديات

التي تسبب في اخفاق هذه الوحدة التي تتمثل في سيناريو الجمود و المزيد من التجزئة، سيناريو على البقاء الوضع القائم، وسيناريو التنسيق والاندماج.

التكاملية

تمهيد:

أصبحت ظاهرة التكتل الدولي تمثل اليوم أداة التعاون والتوافق بين مختلف الدول، إذ تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية حيث منذ بداية التسعينات تبلور نظام دولي يعتمد على الأداة الاقتصادية وذلك بتسارع مجموعة من التحولات و الأحداث بشكل لم تعرف البشرية مثيلا لها في التاريخ، لاسيما بعد زوال عهد الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفياتي، تراجع دور الدول القومية، وكذلك التطور النوعي في مجال العلوم والتكنولوجيا، وقد ساهمت هذه الأحداث في إعادة وعولمة أنماط المعيشة تفكيراً وسلوكياً.

وتعتمد التجارب التكاملية على إيجاد صيغ جديدة للعلاقات فيما بينها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من شأنها محور مظاهر الحروب اشاعة ثقافة السلم والوصول بالفرد إلى درجات الرفاه، بحيث نجد العملية التكاملية تعتمد على الجانب الاقتصادي وذلك على مدى توفر المقومات لدى كل دولة مع دول العالم وذلك بمراعاة الشروط بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى مدى توافر الإرادة الجماعية لدى القيادات السياسية في اتخاذ القرارات الضرورية لتجسيد المعنى الفعلي للتكامل.

ومن هذا المنطلق برز اتحاد المغرب العربي كأداة من شأنها محاولة توحيد اقتصاديات دول المنطقة (الجزائر، ليبيا، تونس، المغرب، موريتانيا) وتبني التكامل فيما بينها عن طريق الرؤيا المشتركة للمستقبل النابع عن المصير المشترك، نظراً لما تحتله منطقة المغرب العربي من موقع استراتيجي متميز.

وفي هذا الفصل سيتم التركيز على تجربة التكامل المغاربي من خلال تبيان الخلفية التاريخية لفكرة المغرب العربي وأهم العوامل التي ساهمت في ظهورها ومحاولة الوقوف أمام أهم المبادئ و الأهداف و الإنجازات التي توصلت إليها.

المبحث الأول: مسيرة إتحاد المغرب العربي.

تحت تأثيرات المتغيرات الدولية لقد عرف الإتحاد المغربي تطورات عديدة قبل النشأة حتى يومنا هذا، باعتبار أن هناك خلفية تاريخية لفكرة المغرب العربي، وكذلك نبرز أهم المعطيات التي يتوفر عليها التكامل المغربي.

المطلب الأول: دوافع قيام إتحاد المغرب العربي.

إلى جانب المقومات و الدعائم التي شجعت دول إقليم المغربي على محاولة بناء الإتحاد المغربي، كذلك هناك مجموعة من الدوافع و العوامل الداخلية و الخارجية التي أدت إلى حتمية تحقيق مسار التكامل في المغرب العربي، وكذلك يمكن القول أن إتحاد المغرب العربي لم يأتي في سياق العلاقات بين دولة فقط بل هناك مجموعة من المعطيات الخارجية.

أولاً- العوامل الداخلية:

يظهر هذا العامل الداخلي في دور الدولة إلى أي مدى تساهم في تحقيق التنمية في مختلف الميادين إلا أن دول المغرب العربي تواجه عدة أزمات ما أدى إلى تراجع دور الدولة في إيجاد حلول لمشاكلها وهذا التراجع ناتج عن المستوى السياسي و الاقتصادي.

أ- المستوى السياسي: يقوم النظام السياسي في الدول المغربية على وجود قطيعة بين الدولة و المجتمع، حيث تتعدم آليات التداول على السلطة فيها¹، وإن وجدت فهي شكلية، وهذا ما يؤدي إلى تفاقم أزمة الحكم وظهور تناقضات داخلية وكذلك بروز أزمات عديدة كأزمة المجتمع، أزمة الهوية وهي

¹ الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الأمريكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة: قسم العلم السياسية، 2010-2011، 65.

مؤشرات تدل على ابتعاد الدولة عن مجتمعها. فعدم شرعية النظم السياسية المغاربية تزايد خاصة في مطلع الثمانيات فتزايدت مظاهر الرفض و الاضطرابات السياسية ويظهر ذلك من خلال:

- في الجزائر أكتوبر 1988 م عرفت أزمة مست كل الكيانات الأخرى اجتماعية، سياسية، اقتصادية، فقد عرفت شرخا عميقا بميلاد حركة الجماعات الإسلامية للإنقاذ.
- المملكة المغربية، باعتبارها من الدول المستقرة إلا أنها عرفت انتفاضات في سنة 1981 م في الدار البيضاء.

- موريتانيا، مركزية السلطة ونفوذ الحزب أدى إلى الانقلاب العسكري الأول في 1978 م على الرئيس المختار ولد داداه¹.

- كذلك تونس ظهور انتفاضات عديدة في 1970 م إلى 1977م، أما النظام الليبي فقد عان من اضطرابات عديدة هذا يعود إلى طبيعة النظام السياسي الليبي، فهو لا يسمح بتقاسم السياسات المشتركة بين المواطنين ومن أخطر التحديات التي واجهها النظام الليبي جماعات المعارضة في عام 1984م².

ب- المستوى الاقتصادي: تلعب الأوضاع الاقتصادية في دول المغرب العربي تراجعا كبيرا نتيجة الاختلالات الاقتصادية و المحلية لكل دولة فاستراتيجيات التنمية القطرية فشلت نسبيا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية و الخروج بالمجتمعات المغاربية من دائرة التخلف و التبعية³.

إذ تعرف الدول المغاربية تبعية اقتصادية متعددة الابعاد ما أدى إلى عجز الدولة الوطنية عن تحقيق التنمية الشاملة وحماية أمنها بالإضافة إلى الضغوطات الدولية خاصة الدول المانحة للقروض التي تؤثر عليها.

¹رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات و الأفاق المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات السياسية، جامعة بسكرة: قسم العلم السياسية، 2010-2011 69

²رقية بلقاسمي، مرجع نفسه، ص70.

³حسين بوقارة، التكامل الإقليمي في المغرب، الجزائر: دار الهومة، 2004 59.

فالجزائر اختارت سياسة التصنيع بإعطاء أولوية للصناعات الثقيلة، تونس التوجه نحو تنمية الصناعات الخفيفة نتيجة لعجز ميزانها التجاري.

وبشكل عام فالدول المغاربية تعتمد على بيع المواد الأولية و السلع نصف مصنعة وهذا يؤدي إلى اختلال النمو الاقتصادي المغربي، لهذا فحتمية مسار التكامل في المغرب العربي يمثل من أهم الاعتبارات التي تدفعها إلى اتجاه التكامل وذلك من أجل حماية الأسواق والاقتصاديات وتدعيم الموقع التفاوضي لهذه المنطقة من الناحية الاقتصادية و التجارية¹.

ثانيا- العوامل الخارجية:

تتمثل العوامل الخارجية هي الأخرى إحدى الدوافع التي أدت إلى نشأة المغرب العربي وهذا يظهر في مجموعة من التحولات:

- بروز أنماط جديدة من التفاعلات و العلاقات الدولية بعد بروز النظام الدولي الجديد وانحيار المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفياتي و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة على النظام الدولي الجديد، ويصب التوجه الأمريكي في البحث عن النفوذ وذلك عن طريق ديمقراطية العالم عن طريق النهج الاقتصادي الليبرالي².

- التوجه الدولي نحو الإقليمية، إذ التكتلات الإقليمية منتشرة عبر أنحاء العالم التي تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات ومن أبرز هذه التكتلات الاقتصادية التي أثرت على الاقتصاد العالمي وفي هذه الظروف هو الاتحاد الأوروبي وكما يعرف بالجماعة الاقتصادية الأوروبية الذي نشأ بتاريخ 27 مارس 1957 م من خلال التوقيع على معاهدة روما³.

¹ رقية بلقاسمي، ، 70-71.

² حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 57-58.

³ ، 72.

• ديناميكية ما يعرف بعصر العولمة وما واكبها من تطورات هائلة، ثورة التكنولوجية و المعلوماتية العابرة للحدود، التي يصعب التعامل معها اعتمادا على الإمكانيات الذاتية، ومن هناك قامت الدول المغاربية باللجوء إلى أسلوب التكتل و التكامل¹.

المطلب الثاني: مراحل تأسيس اتحاد المغرب العربي.

شهدت الفكرة الوحدية لبلدان المغرب العربي البدايات الأولى أثناء الحقبة الاستعمارية، فقد خضعت أقطار المغرب العربي الاحتلال و الاستعمار من قبل فرنسا وإسبانيا (الجزائر 1830 م-1962 م، تونس 1881 م-1956 م، موريتانيا 1903 م-1960 م، المغرب الأقصى 1912 م-1956 م). وقد عانت شعوب المنطقة شتى أنواع الاضطهاد والعدوان.

وغدت ردود فعل هذه الشعوب ضد الاستعمار بتفعيل حركات تحررية التي استهدفت: تعزيز مكانتها بين الأمم وتقرير مصيرها وأضحت هذه الفكرة محورا جوهريا الذي كان مطلبها الحرية والاستقلال².

وانطلاقا من هذا المقام انبعثت فكرة وحدة المغرب العربي فثمة مواقف عفوية ومنظمة من التضامن و التلاحم و الاتحاد ضد الظاهرة الاستعمارية، وذلك بظهور حركات شبابية وحدوية حيث نشأت حركة الشباب التونسي 1907 م، حركة الشباب الجزائري في 1914 م، حركة الشباب المغربي 1919 م³.

وعلى ضوء هذه المعالم يمكن تقسيم مراحل تبلور مشروع التكامل المغربي من خلال مجموعة من المراحل وهي التالي:

• مرحلة النضال السياسي الوحدوي المغربي (الدعوة لتوحيد النضال).

¹ حسين بوقارة، المرجع السابق ذكره، ص 58.

² إبراهيم بولحية، المرجع السابق ذكره، ص 10.

³ صبيحة بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 118.

- مرحلة العمل الثوري (النضال المشترك).
- مرحلة العمل الوحدوي بعد الاستقلال.
- مرحلة المحاور.

أولاً: مرحلة النضال السياسي الوحدوي المغربي:

عرف البعد التاريخي في اتجاهه الوحدوي بين الدول الثلاث: تونس، الجزائر، المغرب من خلال الحركات التحررية الوطنية النواة الأولى الداعية لتحقيق سيادتها وحماية تراثها المشترك ومقومات انتمائها العربي الإسلامي، وذلك من خلال شروع الأقطار المغربية في تأسيس جمعيات اجتماعية للعمال للدفاع عن أبناء المغرب العربي¹.

ومن أبرزها نجد حزب الدستور التونسي 1920، نجم شمال إفريقيا 1926، حزب الاستقلال المغربي 1943، كان الهدف منها هو محاربة الاحتلال الأجنبي وإنشاء مغرب عربي كبير، كما برز نجم شمال إفريقيا بدوره الفعال الذي يترأسه مصالي الحاج الذي كان من رواد الحركة الوطنية إلى جانب مجموعة من السياسيين من تونس، المغرب. ويعد نجم شمال إفريقيا مركز الثقل في الاتجاه الشعبي السياسي الوحدوي من خلال مشاركته في مناسبات أهمها مؤتمر بروكسل في 10-15 فيفري 1927، وأكد في هذا المؤتمر على ضرورة مواصلة النضال الموحد من أجل الاستقلال لشعوب إفريقيا، وتحول سنة 1926 إلى جمعية سياسية تعمل من أجل الدفاع عن كيائها تحت عبارة "أيها المسلمون جزائريون، مراكشيون وتونسيون فلنتحد..."²، وفي هذا المقام لعبت جمعية شمال إفريقيا دوراً هاماً في إقامة علاقات أخوة بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية وحسب قانونه الأساسي فإن من أهم أهدافها تمتين روابط الأخوة والتضامن بين طلبة شمال إفريقيا.

¹ محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة الموصل: كلية الآداب، 2004، ص 46.

² صبيحة بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 119.

إلى جانب النشاط الذي قدمته النظم ظهر من خلال المؤتمر الذي نظم في تلمسان 1935 بزعامة فرحات عباس في الجزائر، أحمد بلفرج في المغرب، الحبيب بورقيبة في تونس الذي ركز على ضرورة توحيد التعليم في دول المغرب العربي من أجل إيقاظ الوحدة الوطنية في شمال إفريقيا¹. ولم يكن نشاط هذه الجمعيات متمركزا فقط بالمهجر بل انتقل إلى منطقة المغرب العربي وذلك مع ظهور جمعية شباب شمال إفريقيا 1936 في تونس، أما الجزائر فإنّ ظهر حزب الشعب الجزائري حل محل نجم شمال إفريقيا أكد هو الآخر على تكوين جبهة واحدة للدفاع والنضال ضد الجبهة الامبريالية. وذلك من خلال تقديم مطالب مستعجلة التي شملت مصالح شعب المغرب العربي بأسره وشارك في وضع هذه المطالب لجنة الدفاع عن المصالح المغربية، لجنة الدفاع عن الحريات في تونس واشتملت مطالب سياسية، اجتماعية، اقتصادية².

ثانيا- مرحلة العمل الثوري:

تبدأ هذه المرحلة بعد الانتقال من العمل السياسي إلى العمل الثوري المشترك لدول المغرب العربي، فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وإنشاء جامعة الدول العربية في القاهرة 1945، التي كانت تهدف في برنامجها إلى تحقيق الاستقلال الكامل لمنطقة المغرب العربي، وذلك بانتقال نشاط الحركات التحررية الوطنية المغاربية من أوروبا إلى القاهرة³.

أ- مكتب المغرب العربي 1947:

تأسس في فيفري 1947 بعد انعقاد المؤتمر بالقاهرة، شارك فيه حزب الشعب الجزائري ورابطة الدفاع من حزب الاستقلال المغربي وحزب الشعب الدستوري التونسي، ترأسه الأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الرحمان عزام وخرج هذا المؤتمر بمجموعة من التوصيات أهمها :

¹ إبراهيم بو لحية، المرجع السابق ذكره، ص 10-11.

² محمد بلقاسم، المرجع نفسه، ص 225.

الجديدة، 2013، ص 336-337.

³ محمد بلقاسم، المرجع نفسه، ص 225.

- التأكيد على ضرورة الاتفاق على غاية واحدة الاستقلال التام.
 - توحيد وتنسيق العمل الكفاحي المشترك.
 - إقامة هيئات تستند لها مهمة الحرص على تنفيذ توصيات المؤتمر¹.
- من نتائج هذا المؤتمر أنه تم تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي في 5 جانفي 1948 الذي ترأسها عبد الكريم الخطابي وأكدت على تحقيق لجنة دائمة حول :
- الاستقلال التام للأقطار المغربية الثلاث.
 - حصول قطر من الأقطار الثلاث على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية².
- ومع أوائل الخمسينات بدء النشاط كل الأقطار المغربية يظهر مع الطابع العسكري وذلك بتكوين جيوش تحريرية، جيش التحرير الجزائري 1 نوفمبر 1954، جيش التحرير التونسي 1955، جيش التحرير المغربي 1955، ومع اندلاع الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954 أدى إلى التقليل من سرعة المحاولات الوحدوية بين الحركات الوطنية بعد استقلال كل من المغرب وتونس 1956 وتتفرد الجزائر بالاتجاه الثوري وهذا ما فوق فرصة تحقيق الوحدة المغربية³.

ب- مؤتمر طنجة:

انعقد هذا المؤتمر بمدينة طنجة المغربية 27-30 أبريل 1958 تحت شعار مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي بحضور ممثلين عن الأحزاب المغربية جبهة التحرير الوطني الجزائري، حزب الدستوري التونسي، حزب الاستقلال المغربي.

وركز هذا المؤتمر على نقاط أساسية تهدف إلى وضع تصورات مشتركة:

¹ إيحة بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 121-122.

² صبيحة بخوش، المرجع نفسه، ص 123-124.

³ حسين بوقارة، المرجع السابق ذكره، ص 17-18.

- بحث قيام اتحاد فيدرالي كإطار لوحدة المغرب العربي.
 - إنشاء مجلس استشاري للمغرب العربي.
 - تأسيس أمانة دائمة مكونة من 6 أعضاء عضوين لكل دولة.
 - عقد لقاءات دورية بين الدول الثلاث لتنفيذ التوصيات التي يصدرها المجلس الاستشاري¹.
- رغم أهمية النتائج التي وصل إليها المؤتمر لم يسمح بتطبيق قراراته بسبب الظروف الداخلية لكل دولة، فالجزائر منشغلة بقيادة الثورة ضد المستعمر الفرنسي تونس والمغرب انشغلتا في عملية بناء الدولة الوطنية.

ثالثا- مرحلة العمل الوحدوي بعد الاستقلال:

بدأت خطوات العمل المشترك بين الأقطار المغربية 1964 بتأسيس اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي ومن خلال هذه اللجنة عقدت 7 لقاءات بين وزراء الدول صدر عنها العديد من الاتفاقيات² في مختلف المجالات.

أ- لقاء تونس 1 أكتوبر 1964: إنشاء نظام الأفضلية في المعاملة التجارية المغربية ، وتوحيد السياسات في الإنشاءات الصناعية.

ب- لقاء طنجة نوفمبر 1964: التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية، والاهتمام بقضايا تمويل مشاريع التنمية .

ت- لقاء طرابلس 27 ماي 1965: وضع لجنة خاصة لدراسة قطع الصناعة، وتأمين المواصلات.

ث- لقاء الجزائر 11 فيفري 1966: تنسيق السياسات التجارية مع الخارج، مناقشة مسألة اللجنة الاستشارية

ج- لقاء تونس 23 فيفري 1967: وضع دراسات وآفاق للتعاون لمدة 5 سنوات.

¹ إبراهيم بو لحية، المرجع السابق ذكره، ص 20-22.

² محمد علي داهش، المرجع السابق ذكره، ص 75.

ح- لقاء الرباط 20 جويلية 1970: في هذا اللقاء جرت جملة من الاعتراضات حول مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي الذي قدمته اللجنة الاستشارية.

خ- لقاء الجزائر 21 ماي 1975: عرض صيغة جديدة للاتفاقية على أنصار وزراء الاقتصاد من خلال التعاون¹.

ما نتج عن هذه اللقاءات أن واقع اللجنة الاستشارية هامة، تمكنت من إقامة بعض المؤسسات والهيكل إلى أنها تعتبر فاشلة بحيث تضاربت الأهداف و المصالح وهذا ما يعكس لحد كبير حالت التقاطع و التقلبات السياسية في المنطقة. وذلك بظهور مشكلة الصحراء الغربية 1975 التي عملت على توقيف التجربة نهائيا².

رابعاً - مرحلة المحاور:

بعد فترة الصراع و الجمود داخل المغرب العربي 1983 مرحلة جديدة مرحلة المحور و التحالفات التي هي:

أ- معاهدة الإخاء و الوفاق 1983: أبرمت بين الجزائر وتونس من أجل الحفاظ على السلم والأمن بينهما.

ب- معاهدة وجدة 1984: أبرمت بين ليبيا و المغرب نتيجة ظروف عديدة: رفض ليبيا لمعاهدة الإخاء و الوفاق، وعزلها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

ت- مرحلة الوفاق الدولي 1987: تعتبر سنة للوفيق العام بين دول المغرب العربي ويظهر ذلك في التصالح الليبي - التونسي، التصالح الجزائري - الليبي، والتصالح الجزائري المغربي³.

¹ مصطفى الفيلالي، المرجع نفسه ص ص 24-25.

² صبيحة 146

³ صبيحة بخوش، المرجع نفسه، ص ص 151-152.

شهدت أقطار المغرب العربي مناخ سياسيا ساهد الحوار و التفاهم بعد طول انقطاع، إلا أن اللقاءات المكثفة بينها توصلت إلى اتفاقية تأسيس اتحاد المغرب العربي:

ث- لقاء زرالدة: جمع بين قادة الدول المغاربية وانبثق عنه وضع اللجنة الاستشارية في تشييد بناء المغرب العربي وإنشاء خمسة لجان فرعية متخصصة وكل دولة ترأس إحدى اللجان:

- اللجنة الاقتصادية الجزائر.
- لجنة المسائل الهيكلية ليبيا.
- اللجنة المالية المغرب.
- اللجنة الامنية والإنسانية تونس.
- لجنة التربية و الثقافة موريتانيا¹.

ج- معاهدة مراكش: بعد انعقاد دورة زرالدة تم انعقاد القمة المغاربية في مراكش في 17 فيفري 1989

لتدخل بها منطقة المغرب العربي مسيرتها التكاملية، وتم من خلال هذه القمة الإعلان عن قيام الاتحاد المغرب العربي من خلال معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

كما أصدر المغربية في هذه المناسبة إعلان رسمي مشترك بالتأكيد على التضامن وتضافر الجهود من أجل تحقيق الأهداف المنشودة².

المطلب الثالث: مقومات اتحاد المغرب العربي:

تتصدر دول المغرب العربي بين مجموعة من الدعائم الأساسية اللازمة لتحقيق استراتيجية تنمية

في إطار جماعي، يكمل بعضها البعض، حيث تتوفر على مقاومات عديدة لقيام تكامل بين أقطاره،

¹ إبراهيم بولحية، المرجع السابق ذكره، ص ص 31-32.

² Christophe boutin. la difficile montée en puissance de l'uniodu Maghreb arabe, observatoire d'études géopolitique, le 9 octobre 2013.

فمنطقة المغرب العربي تضم خصائص وقدرات اقتصادية (ثروات طبيعية، معدنية، زراعية، حيوانية) ما يتيح لها إمكانية التعاون كخطوة أولى إلى جانب التاريخ المشترك و الانتماء لنفسه الموقع، هذا ما يجعلها تشكل تجمع إقليمي تساهم في تحقيق الحدة التكاملية ومن أهم الدعائم المقومات.

فمصطلح المغرب العربي ويقصدها كتاب العرب الرقعة الواقعة في اتجاه غروب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس و التي تسمى بالشرق، كما جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية "جزيرة المغرب" وهي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على المنطقة الممتدة من ليبيا إلى المغرب الأقصى. ورغم أن المنطقة عرفت منذ آلاف السنين باسم المغرب، إلى أنه لم يكن الاسم الوحيد حيث أطلق عليها عدة تسميات وهي:

بلاد البربر، الشمال الإفريقي، المغرب الإسلامي، المغرب العربي، وقد اتخذ مؤخرا صيغة جديدة حيث تسمى المغرب العربي الكبير¹.

أ- المقوم الجيوستراتيجي:

تمتد منطقة المغرب العربي من الغرب إلى الشرق بين خطي طول 17° غربا أي الساحل الأطلسي لموريتانيا و 25 شرقا، أي الحدود الليبية المصرية و من الجنوب إلى الشمال بين خطي عرض 18° أي حدود الجزائر الصحراوية مع جمهورية مالي، 37 شمالا وتبلغ مساحته 7.316 5.99².

يطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا ساحل طوله 2837 كلم وعلى المحيط الأطلسي غربا ساحل طوله 3146 كلم.

فالجزائر تقع في المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا تطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله 1200 كلم، يحدها النيجر، مالي، موريتانيا جنوباً، تونس، ليبيا شرقاً والمغرب غرباً³.

¹ اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية سياسية، عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004، 11.
² عبد الوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بين حسابات السياسة وطموحات الشارع، دار طليطة-2010، 43.
³ 22.

وتقع ليبيا وسط شمال إفريقيا بين المشرق و المغرب العربي، ويمدها من الشرق مصر و السودان، من الغرب تونس، الجزائر ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1800 كلم من الجنوب النيجر تشاد .

أما تونس فتقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي ويحدها من الشمال الشرق البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل ليصل طوله حوالي 1300 كلم، من الجنوب و الشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر.

المملكة المغربية تقع في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل يصل طوله 537 كلم و الممتدة على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل حوالي 2446 كلم، يحدها من الشرق الجزائر ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب الصحراء الغربية.

أما موريتانيا تقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الأفريقية ويحدها من الشمال الجزائر، ومن الجنوب و ثم السينغال ومن الشرق مالي، ومن الغرب الصحراء الغربية، و المحيط الأطلسي التي تطل عليه بساحل يصل طوله حوالي 700 كلم¹.

فموقع بلاد المغرب العربي يشكل أهمية كبيرة في الاستراتيجية الدولية للقوى العظمى، إذ أنه يمثل جزءا لا يتجاوز أمن مصلحة الدول الصناعية الكبرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لاتحاد المغرب العربي في مجموعة من المستجدات و التطورات التي طرأت على المسرح الدولي، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي مع بداية التسعينات والأزمة الاقتصادية التي ترافقت مع انهيار أسعار النفط وعالميا الامر الذي أدى إلى تراجع الأدوار السياسية

¹ البحر الأبيض المتوسط نفسه 23.

والاقتصادية والثقافية وهو الوضع الذي لا يتماشى والمكانة المتعاضمة لعاملها الجغرافي ولتقلها الاستراتيجي المتميز¹.

ب- المقوم الثقافي :

توجد العديد من المقاومات الثقافية و التي تكمن فيما يلي:

Σ وحدة الدين الإسلامي والذي يشكل عاملا أساسيا وهاماً لقيام اتحاد المغرب العربي، وذلك لكون منطقة المغرب العربي بوصفها الحالي من صنع الإسلام لاعتناقها الشعوب المغاربية الدين الإسلامي منذ أربعة عشر قرنا وتشيد كافة الدساتير المغاربية أن الإسلام دين الدولة وهو دعامة أساسية للاتحاد².

Σ وحدة اللغة العربية: وتعتبر اللغة وسيلة للتعامل و التقاهم بين جميع أقطار المنطقة، إذ تمثل اللغة العربية إحدى الدوافع الأساسية كثقافة شعوب المنطقة التي تعد وسيلة للتقاهم و التعامل بين الأفراد، بحيث تعتبر اللغة العربية لغة رسمية، وطنية للشعب و الدولة في الأساليب المغاربية³.

Σ وحدة التاريخ و الرغبة في المعيشة المشتركة: فمنذ القدم و الشعوب المغاربية تعيش معا تاريخا واحدا، فقد ظل التاريخ المغاربي مشترك منذ مقاومة الاستعمار الذي حاول طمس معالم الثقافة المغاربية، وهذا ما أدى إلى خلق لديهم الرغبة في العيش معا.

Σ وحدة العادات والتقاليد بين دول المغرب العربي: ويعتبر التشابه في العادات والتقاليد مكسب كبير للتكامل الاقتصادي وهذا ما تفتقد إليه جميع التكتلات الاقتصادية العالمية مثل الإتحاد الأوروبي وهذا ما يزيد من ترابط الشعوب المغاربية.

¹ سياسيات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 162.

² المجلد ١ العدد ١، ص 36.

³ التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي: منشورات الحياة الصحافة، 2009، ص 32.

ت- المقاومات الاقتصادية:

تستحوذ منطقة المغرب العربي على مؤهلات اقتصادية تساهم في خلق حركية اقتصادية قد تساهم في احداث درجات من الانتشار SPILLOVER الذي يتمثل الشرط الأساسي لنجاح عمليات التكامل¹.

1- الإمكانيات والموارد الطبيعية:

تنوع البيئة الطبيعية إذ تشمل أقاليم متنوعة مع محاصيل زراعية متنوعة وتحتوي المنطقة المغربية على حوالي 22 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة أي ما يعادل 4.5 من المساحة الإجمالية لها، ويقع 43% في المغرب.

2- الإمكانيات المعدنية و الطاقوية:

تتوفر منطقة المغرب العربي على موار هامة تشكل المدخلات الأساسية للصناعات المتنوعة، حيث تشمل على حجم احتياطات غازية يزيد عن 6000 مليار مكعب، واحتياط البترول يتجاوز 5 مليار طن حوالي 42% من الاحتياط العالمي تحتل الجزائر 46 % ، ليبيا 53% ، تونس 6.7% وبهذا نجد أن قطاع المحروقات أهم قطاع للتعاون بين الدول المغربية.

إلى جانب المحرقات نجد هناك احتياطات هامة من الفوسفات التي تزيد عن 6 مليار طن وخاصة في المغرب وتونس².

3- الطاقة البشرية : يقطن في منطقة المغرب العربي أكثر من 80 مليون مستهلك يتوزعون

على 5 أقطار تختلف من حيث الكثافة ويزداد هذا الاختلاف خاصة في شمال المنطقة وجنوبها، المجتمع المغربي يضم شريحة كبيرة من الشباب القادرة على العمل والإنتاج فأهمية هذه الطاقة البشرية يجب العمل على ضرورة تفعيلها للقيام بدورها³.

¹حسين بوقارة، المرجع السابق ذكره، ص60.

²فتيحة شيخ: اندماج الاقتصادي المغربي بين الإقليمية والعولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية 2006-2007 119.

³ المغرب العربي: دراسة اقتصادية، محمد بن عبد الله، 2007 11.

المبحث الثاني: البناء المؤسسي للاتحاد المغربي

إن اتحاد المغرب العربي كباقي التجمعات الإقليمية سعى إلى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية عبر مجموعة من الهياكل المؤسسية وهذا ما نصت عليه معاهدة مراكش 1989، حيث أشارت إلى أجهزة ذات الطابع تقرييري، وأخرى ذات طابع استشاري وتقني هذا التنوع يؤكد على أن الاتحاد يعمل على إعادة إنتاج المؤسسات السائدة في معظم المنظمات الدولية .

المطلب الأول: الأجهزة ذات الطابع السياسي .

يضم كل من مجلس الرئاسة، مجلس وزراء الخارجية، مجلس الشورى، وندوة الوزراء الأولية:

1- مجلس الرئاسة: يعتبر هذا المجلس أعلى جهاز في الاتحاد ويتألف من رؤساء دول الأعضاء، ويعتبر هذا المجلس الجهاز الوحيد الذي لديه الحق في اتخاذ القرارات بالإجماع وهذا وفقا للمادة السادسة التي تنص على أن "لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضائه¹.

هذا يعني أن كل دولة من الدول المغربية تتمتع باستخدام حق الفيتو عند الضرورة في إطار الصرح المغربي أي فيتو مغربي. رغم أن مبدأ الإجماع يظم احترام مبدأ المساواة في السيادة إلى أنه في بعض الأحيان يعيق من مسيرة العمل الوجدوي، فهذا المبدأ يعكس مدى تمسك الدولة بسيادتها ولم تحقق أي تقدم في مسار الاندماج، وهذا ما يؤدي بالحكومات إلى التنازل عن بعض الصلاحيات والاقتصادية والتقنية وذلك بهدف تعويض مبدأ الإجماع بمبدأ الأغلبية المطلقة.

في سبتمبر 1991 انعقدت دورة الدار البيضاء حيث وافق فيها مجلس الرئاسة على إثراء المادة السادسة من خلال تبنيه مبدأ الإجماع والأغلبية وهذا ما صرح به الملك حسن الثاني عقب انتهاء الدورة

¹ المادة الرابعة والخامسة، من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

"إنّ الواقع و التجربة أثبتت عدم جدوى الإجماع وحده فيمكن أخذ القرارات أو بالإجماع ثم بالأغلبية إلا في حالات الحرب والسلم حيث تتخذ القرارات بالإجماع"¹.

فإنّ مدة الرئاسة لاتحاد تمتد لمدة ستة أشهر بالتناوب بين الأعضاء وتبدأ في أول يوم من الشهر الأول لكل سنة ميلادية، وعند انعقاد قمة نواكشوط في 11 نوفمبر 1992 تم تعديل المادة الرابعة حيث اقترحت الجزائر أن تتم رئاسة المغرب الغزلي بالتناوب بين رؤساء الأعضاء حسب الترتيب الابجدي للأعضاء لمدة سنة، وبعد تعديل المادة الرابعة بعقد المجلس دورانه العادية مرة واحدة كل سنة وعند الضرورة بعقد دوران استثنائية².

ولقد عقد المجلس دورات عديدة تذكر منها:

للدورة التأسيسية بمراكش في 17/02/1998 وقد عقدت الدورة العادية الأولى بتونس بين 21 و23 جانفي 1990، وعقدت في الجزائر للدورة العادية الثانية في نفس السنة يومي 21 و23 جويلية، أما الدورة الثالثة فكانت في ليبيا في يومي 9-10 مارس 1991، وكانت الدورة العادية الرابعة بالمغرب أيام 15-16 سبتمبر 1991، وتلتها الدورة الخمسة يوم 3-4 أبريل 1994 آخر قمة للإتحاد قبل غلق الحدود الجزائرية المغربية وذلك بعد فرض السلطات المغربية التأشيرة على الرعايا الجزائرية³.

يعتبر مجلس الرئاسة أعلى جهاز في الإتحاد إلى أن المعاهدة تجاهلت الكثير من القضايا المتعلقة بعمله:

- المعاهدة لا تشير إلى طريقة الترتيب في التناوب على السلطة.
- المعاهدة لا توضح أمر حضور كل الرؤساء لعقد كل القمة أمر ضروري أم لا.
- المعاهدة اكتفت بالإشارة إلى المادة السادسة، مجلس الرئاسة وحده لديه سلطة اتخاذ القرارات.

¹صبيحة بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 240.

²المادة الرابعة من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

³وهاب بن خليف، المرجع السابق ذكره، ص 72.

فحسب ما ورد في المدة الحادية عشر تمّ تحديد مهام رئيس الدولة وتتمثل في مراقبة الأمانة العامة عندما كانت هذه الأخيرة تتبع الدولة، وللرئيس حق المبادرة مثل الإشراف على تنصيب الهيئات وافتتاح أشغال دورات المجلس، مثل ما قام بها الرئيس التونسي زين العابدين بن علي حيث اقترح على الإتحاد الأوروبي تبني عقد اجتماعي لحماية الجالية المغاربية المقيمة بأوروبا¹.

2- مجلس وزراء الخارجية :

قامت معاهدة الاتحاد بإنشاء مجلسين يتألف من وزراء الخارجية لدول المغاربية وتم تحديد اختصاصاته² في :

- اجتماع وزراء الخارجية للاتحاد لتحضير دورات مجلس الرئاسة .
- النظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة.
- تنسيق السياسات و المواقف في المنظمات الإقليمية والدولية.
- دراسة كل ما يكلف مجلس الرئاسة من القضايا المتعددة³.
- مراقبة أعمال الهيئة التابعة لمجلس الرئاسة.
- يقوم بتحضير جلسات مجلس رئاسة الإتحاد.

كما يعتبر هذا المجلس ثاني أهم جهاز في الاتحاد فهو بمثابة همزة وصل بين الجهاز الأعلى وبقية الهيئات، كما يبدي رأيه في أعمال اللجان الوزارية المتخصصة ويساعد أيضا في إتخاذ القرارات غير مباشرة أثناء تحضير أشغاله وتبقى سلطة هذا الجهاز محدودة نتيجة عدم تمتعه بسلطة اسدرا القرارات رغم ما اكتسبه من الصلاحيات.

¹صبيحة بخوش، المرجع ، 239-240.

²المادة الثامنة من معاهدة

³المادة التاسعة من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

3- مجلس الشورى:

يعتبر هذا المجلس من أهم هيئات الاتحاد باعتباره هيئة استشارية لدى مجلس رئاسة الاتحاد. يتألف مجلس الشورى من عشرة أعضاء عن كل دولة وتتولى الهيئات النيابية للدولة الأعضاء عملية الاختيار أو تتولى الأمر النظم الداخلية لكل دولة. وهذا حسب ما جاء في الفقرة الأولى من المادة الثانية عشر من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، ويتألف حاليا من مائة وخمسين عضو أي ثلاثين عضو من كل دولة¹. يمكن تحديد صلاحيات مجلس الشورى المغربي في العنصرين التاليين:

- إبداء الرأي حول القضايا التي يحيلها عليه مجلس الرئاسة.
- تعزيز عمل الاتحاد من خلال رفع التوصيات إلى مجلس الرئاسة.
- تتمثل هيئات المجلس الشورى في: رئيس المجلس، المكتبة، الأمانة العامة، اللجان.
- أ- **رئيس المجلس:** تتم عملية الرئيس من بين أعضاء المكتبة بالتناوب ولمدة دورة كاملة وحسب الترتيب الأبجدي. وحسب ما ورد في المادة 17 من النظام الداخلي تتمثل صلاحيات ومهام الرئيس فيما يلي :

- رئاسة اجتماعات المكتب وتطبيق النظام الداخلي.
- رئاسة جلسات المجلس وضمان حسن سيرها.
- تنسيق أشغال اللجان.
- عرض القضايا للتصويت والإعلان عن نتائجها².
- ب- **المكتب:** يتكون المكتب من خمسة أعضاء على أساس عضو لكل قطر من أقطار الإتحاد، وطبقا للمادة 14 من النظام الداخلي يتولى المكتب المهام التالية :

¹ المادة الثانية عشر من معاهدة اتحاد المغرب العربي.
² الميثاق الوطني للإتحاد المغربي العربي، الجلفة: مشورات الحياة الصحافة، 2009، ص 27.

- تحديد مكان وتاريخ انعقاد الجلسات الموالية لافتتاح الدورة .
 - بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد يتم إعداد مشروع جدول أعمال دورات المجلس.
 - اقتراح عقد جلسات مغلقة عند الاقتضاء وإعداد برنامج عمل المجلس.
 - توزيع المسائل المدرجة في جدول الأعمال على اللجان .
 - تنظيم علاقات المجلس مع البرلمانات الجهوية والدولية¹.
- ت- الأمانة العامة:** طبقا لقرار مجلس الرئاسة المتعلق بتحديد مقرات أجهزة الاتحاد و الاتفاقية التي تم توقيعها بين الحكومة الجزائرية ومجلس الشورى المغاربي بالجزائر في 9 جوان 1994، تم تهيئة فتح مكتب الامانة العمدة مقره الجزائر منذ شهر أوت 1995. وهذه الأمانة تعمل تحت إشراف الأمين العام الذي يعين من قبل مجلس الرئاسة للاتحاد باقتراح من حكومة بلده.
- ومن بين المهام التي يقوم بها الأمين العام لمجلس الشورى تحت إشراف رئيس المجلس فتتمثل في:
- التحضير لمختلف نشاطات المجلس وأجهزته.
 - متابعة تنفيذ قرارات وبرامج مجلس الشورى المغاربي.
 - إعداد مشروع الميزانية و السهر على تنفيذها².
- ث- ندوة الوزراء الأوليين:** نصت معاهدة مراكش في المادة سبعة على أن يجتمعوا الوزراء الأوليين أو من يقوم مقامهم كلما دعت الى ذلك ، إنَّ ندوة الوزراء الأوليين جهاز ثانوي ببقية أجهزة الاتحاد و الدليل أنهم يجتمعون فقط في الحالات الضرورية والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة وظيفية الوزاري الأول أو رئيس الحكومة حيث يقوم بالتنسيق والربط بين مختلف القطاعات التي تعمل تحت وصايته ، وهذا الجهاز يفتقر إلى القواعد التي تحدد أسلوب عمله و صلاحياته و علاقته

¹ إبراهيم بولحية، المرجع السابق ذكره، ص58.

إبراهيم بولحية، نفسه، 59-60.

² إبراهيم بولحية، المرجع نفسه، 59-60.

باليئات الأخرى للاتحاد، في الواقع يكفي اتفاق رؤساء الدول لعقد اجتماع لهم في أي وقت كان فلا داعي للإشارة إلى إمكانية اجتماع الوزراء الأوليين ، فعلى سبيل المثال "دعى مجلس الرئاسة في دورته الخامسة بنواكشوط وزراء الدفاع للإجماع بوزراء الخارجية لدراسة نماذج التنسيق و التعاون في مجال الدفاع وإعداد تقرير لمجلس الرئاسة.

و في الواقع يكفي اتفاق رؤساء الدول لعقد اجتماع لهم في أي وقت كان فلا داعي للإشارة إلى إمكانية اجتماع الوزراء الأوليين ، فيعتبر هذا الجهاز ميزة خاصة باتحاد المغرب العربي كتجمع إقليمي دون غيره من التجمعات الأخرى¹.

المطلب الثاني: الهيئات ذات الطابع التقني

1- الأمانة العامة: حسب ما جاء في المادة الحادية عشرة من معاهدة مراكش على أنه يكون للاتحاد أمانة عامة تتكون من ممثل لكل دول ممثل و تمارس مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرئاسة و تحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها².

فالمادة تعكس مدى سيطرة فكرة التساوي في التمثيل بين الدول الخمسة، نظرا لغموض هذه المادة استحوذت لجنة المتابعة على صلاحيات الأمانة العامة خاصة في السنوات الأولى من نشأة الاتحاد.

و تم إصدار قرار تعديل المادة الحادية عشرة عندما عقدت الدورة الأولى لمجلس رئاسة الاتحاد في تونس شهر جانفي 1990 على النحو التالي : "يكون للاتحاد أمانة عامة ينشأها مجلس الرئاسة و يحدد مقرها لما يعين أمين عاما لها، و هذا نتيجة للصعوبات التي عرقلت عمل الأمانة و ذلك بمجرد انتهاء معاهدة مراكش في تنصيب معظم الهيئات³.

¹- صبيحة بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 229.

²- المادة الحادية عشر من معاهدة المغرب العربي.

³- صبيحة بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 250.

تتمثل مهام الأمانة العامة حسب ما جاء في المادة الخامسة من نظامها الاساسي:

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة الاتحاد.
 - المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
 - العمل على جمع كل الوثائق و المستندات وإعداد التقارير الدورية.
 - العمل على ربط الصلة بالمنظمات غير الحكومية والجمعيات الشعبية
- 2- لجنة المتابعة:** حسب المادة التاسعة من معاهدة مراكش 1989، نصت على أن تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها، يختص بشؤون الاتحاد و متابعة قضاياها و تقدم نتائج أعمالها إلى وزراء الخارجية.

عملية تعيين و تركيب اللجنة تختلف عن بقية التجمعات ذات الطابع الاقتصادي، كما تتمتع هذه اللجنة بصلاحيات واسعة كالتشريع، التنفيذ، المتابعة، الرقابة والتمثيل. فاختصاصاتها تتمثل في :

- متابعة قضايا الاتحاد مع باقي الهيئات والعمل على تنسيق أشغالها مع باقي الهيئات وبالأخص الأمانة العامة و اللجان الوزارية¹.

- متابعة كل القرارات التي يتخذها مجلس رئاسة الإتحاد الذي سعى إلى التعاون.

3- اللجان الوزارية المتخصصة:

يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مهامها، كما نصت المادة الثالثة على تكليف الأجهزة المنصوص عليها في معاهدة إتحاد المغرب العربي بالعمل على تنفيذ هذه التوصيات و المقترحات ووضع الخطط و الجداول الزمنية لتنفيذ ما ورد فيها وذلك عبر لجان مختصة وهي أربعة مجالات :

- لجنة الموارد الأمن الغذائي.

¹ - المادة التاسعة من معاهدة

- لجنة الاقتصاد و المالية.
- لجنة البنية الأساسية.
- لجنة الموارد البشرية¹.

تقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة و الأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجدول الزمنية الأزمة لتنقية برنامج عمل الإتحاد المصادف عليه من طرف مجلس الرئاسة.

كما تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية حسب الميادين التي تدخل في مهامها، كما تتفرع هذه اللجنة مع مجالس وزارية قطاعية و فرق عمل حسب يقتضيه عملها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية .وتعرض اللجان الأربعة المتمثلة في لجنة الأمن الغذائي والاقتصاد والمالية والبنية الأساسية والموارد البشرية.نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة².

4- الهيئة القضائية:

طبقا لما نصت عليه معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي في المادة الثالثة عشر، تم إنشاء الهيئة القضائية وتنتخب هذه الأخيرة رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة، كما تتألف هذه الهيئة من قاضيين اثنين عن كل قطر، يعينهما القطر المعني لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات³، وتهدف إلى القيام بالمهام التالية:

- تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيل إليها مجلس الرئاسة.

¹- إبراهيم ولد أعر، إشكالية الوحدة المغاربية من خلال تجربة اتحاد المغرب العربي 1989-1999، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، 2008-2009 □ □ 212 □ 213.

²- إبراهيم ولد أعر □ المرجع نفسه، ص 214.

³- المادة الثالثة عشر من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

- النظر في النزاع الذي يتسبب بين أجهزة الاتحاد وموظفيه¹.
- تعمل على تقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة الاتحاد، و تكون أحكام الهيئة ملزمة و نهائية، و تعرض الهيئة القضائية نظامها الأساسي على مجلس الرئاسة للمصادقة عليه، و تعتبر هذه الهيئة الوحيدة التابعة لمجلس الرئاسة التي تملك سلطة اصدار أحكام ملزمة و نهائية بالنسبة للمنازعات التي تعرض أمامها من طرف مجلس الرئاسة².

المطلب الثالث: الهيئات ذات الطابع التخصصي:

- إلى جانب الهيئات التي نصت عليها معاهدة مراكش، قرر مجلس الرئاسة في دورته الثانية المنعقدة بالجزائر في جويلية 1990، والدورة الثانية المنعقدة بليبيا في مارس 1991، إنشاء مجموعة من المؤسسات الاتحادية و هذا بغرض تحقيق التعاون في المجالات العلمية و الاقتصادية.
- 1- جامعة المغرب العربي: تتكون هذه الجامعة من وحدات جامعية مغربية موزعة على دول إتحاد المغرب العربي، حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها وتأخذ طرابلس مقرا لها³. وتم إنشاؤها بموجب القرار الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته الثانية في 23 جويلية 1991، وهو مؤسسة ذات شخصية قانونية، كما تتمتع بالاستقلالية المالية والمؤهلات القانونية اللازمة لأداء مهامها التي تتمثل في:

- المساهمة في التكوين و البحث العلمي على المستوى المغربي.
- تنظيم لقاءات علمية في مختلف ميادين المعرفة.

¹ المادة الثالثة عشر، من معاهدة

² المادة الثالثة عشر، من معاهدة إتحاد المغرب العربي.

³ السوسني، المرجع السابق ذكره، ص 223.

- القيام بدراسات علمية متخصصة عن طريق عقود محدودة المدى مع المؤسسات العامة أو الخاصة داخل وخارج الاتحاد.

- إقامة صلات التعاون بين المؤسسات العلمية والجامعية داخل الاتحاد وخارجه التي تسعى لتحقيق أهداف مشتركة¹.

أما من حيث الأجهزة فتتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية و هي:

Σ **المجلس الأعلى للجامعة**: يتولى هذا المجلس تعيين رئيس مجلس إدارة الجامعة، ويتكون من الوزراء المسؤولين عن البحث العلمي، كما يشرف على تنظيم سياسة الجامعة و المصادقة على القرارات التنظيمية التي يعرضها عليه مجلس الإدارة و الخطة العلمية.

• **مجلس الإدارة للجامعة**: يتمثل مهام هذا المجلس في إعداد ميزانية الجامعة كما يتم تعيين رئيس المجلس لمدة ثلاثة سنوات غير قابلة للتجديد، كما يعقد دورتين عاديتين في السنة، كما تعقد دورة استثنائية عند الضرورة، ويتكون هذا المجلس من عضوين، عن كل دولة عضو في الإتحاد.

• **المجلس العلمي للجامعة**: يتكون هذا المجلس من 15 عضو ويتم تعيينهم من طرف الأساتذة الجامعيين الباحثين ذوي الكفاءات العالية، كما يدعو هذا المجلس شخصيات علمية لتشارك في اجتماعاته، كما يسهر على إنجاز دراسات متخصصة في نطاق اختصاصاته كما يتولى كذلك عملية تحديد مشاريع الانظمة التي تخص انتداب الباحثين والمدرسين للجامعة².

2- الأكاديمية المغربية للعلوم:

تم تأسيس للأكاديمية للعلوم في طرابلس للمغربية لإقامة التعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد بينها و بين المؤسسات المماثلة في البلدان الأجنبية، كما تساهم في

¹ صبيحة بخوش، المرجع السابق ذكره 270.

² 232.

تتمية الباحثين في دول الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية¹.

3- المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية:

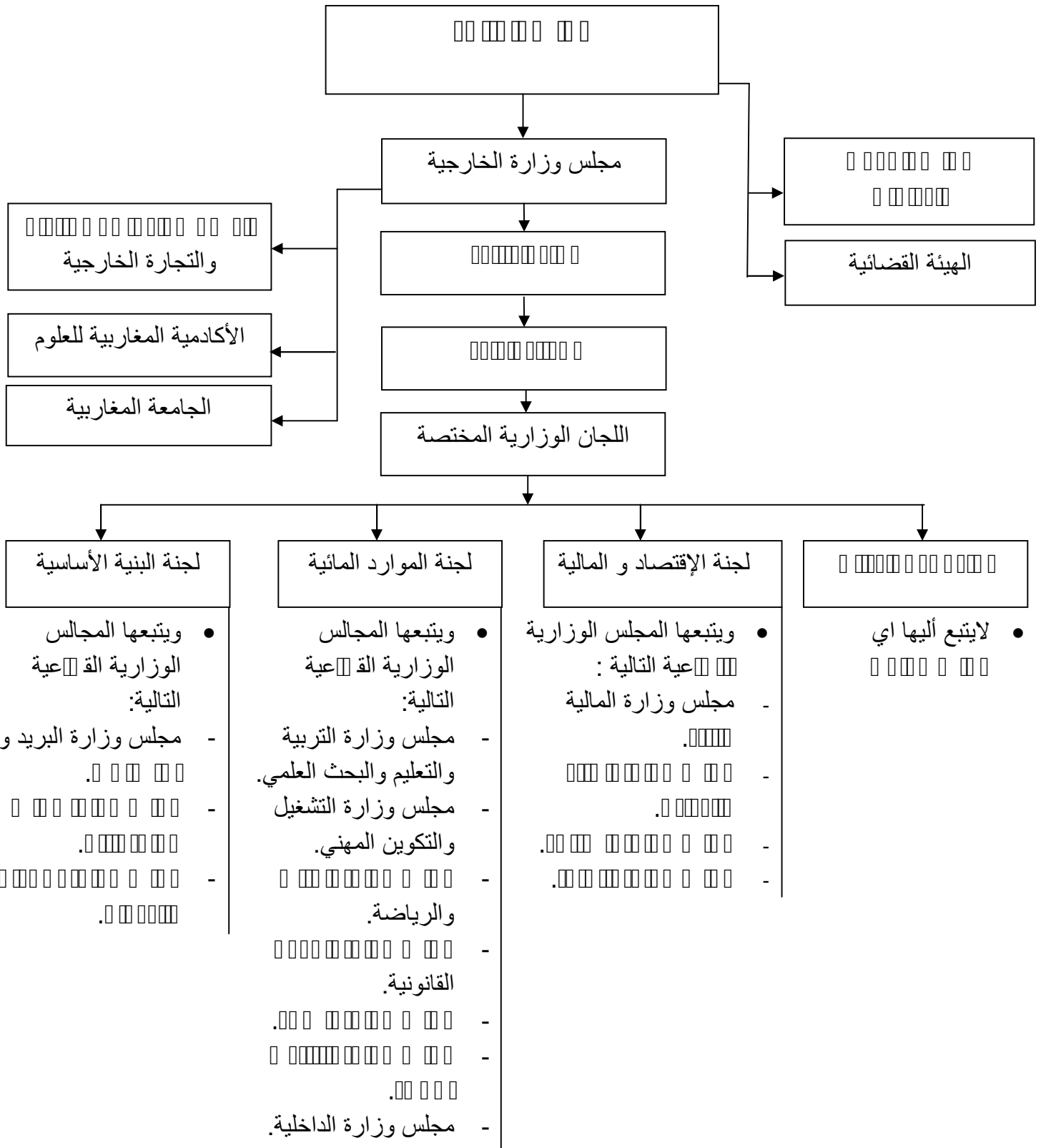
تم التوقيع على اتفاقية انشاء المصرف المغربي الاستثمار والتجارة الخارجية بين دول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 1991/03/10 وتم تعيين تونس كمقر له، ويضطلع المصرف الى المساهمة في اقامة اقتصاد مغربي، متكامل ومندمج ومن ذلك إعداد وانجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة التي تشمل كافة المجالات، وتسعى كذلك الى تشجيع رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع الاقتصادية ذات جدوي والمردود المالي، وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها².

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي من خلال الشكل:

¹ جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص 234.

² جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص 238.

١٠٠٠: يبين الشكل التنظيمي



٢٢٢ : اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، عناية، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.

المبحث الثالث: مبررات وأهداف الاتحاد :

بعد الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي في معاهدة مراكش في 17 فيفري 1989 من قبل 5 دول المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا، حدد من خلال هذه المعاهدة مجموعة من الأهداف والقواعد التي تحكم التعاون المغربي وهذا ما يتم استخلاصه من وثيقة الاتحاد.

المطلب الأول: مبادئ اتحاد المغرب العربي :

عند قيام أي تجمع إقليمي هناك العديد من الشروط التي تبنى عليها التجربة التكاملية التي تحكم العلاقات بين الدول الأعضاء ببعضها البعض أو مع الدول غير الأعضاء فالعملية التكاملية تقوم على مجموعة من المبادئ التي وردت في القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة وغيرها ومن هنا فاتحاد المغرب العربي، عمل على مراعاة وتطبيق هذه المبادئ التي تلتزم على العمل على أساس تحقيق الأهداف التي رسمتها، وهذه المبادئ يمكن استخلاصها في ديباجة المعاهدة عن قيام الاتحاد وهي كالتالي:

1- مبدأ المساواة في السيادة: جميع الدول المغربية تشترك في المساواة في جميع الهيئات العامة للاتحاد وذلك من خلال النشاطات.

2- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية: ذلك بتعهد الدول المغربية بأن لا تسمح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس النظام السياسي لأي منها و عدم الانضمام إلى أي حلف أو توجه عسكري يؤدي إلى تمزيق الوحدة الترابية أو يكون ضد أي نظام سياسي لدول الأعضاء¹.

3- مبدأ تسوية النزاعات بطرق سلمية : و هذا بعدم اللجوء إلى القوة في حل المشكلات مع الدول الأخرى بل بطرق ودية لصيانة السلام داخل الساحة المغربية.

¹ المجلد 1، الجزء 1، الصفحة 98-99.

- 4- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها: من أبرز المبادئ التي نادى اليه الشعوب المغاربية منذ الاستقلال و يظهر هذا المبدأ في قضية الصحراوية ،فبالرغم من تمسك الدول بهذا المبدأ الى انها عجزت على تطبيقه و ذلك بسبب تلاعب المواقف¹.
- 5- مبدأعدم الانحياز: و هذا يبرز انتماء دول الإتحاد الى حركة عدم الانحياز التي ساهمت في التخلص على الاستعمار ،و اليوم تعتبر مبدأ عدم الانحياز ركن من اركان السياسة الخارجية المشتركة التي ينبغي ان تلتزم بها دول المغرب العربي.
- 6- مبدأ التعاون الدولي : و ذلك في اطار توثيق التعاون مع المنظمات الجهوية العربية ، الافريقية ، الدولية، وذلك من اجل اقامة نظام عالمي يرتكز اساسا على العدل الكرامة ،احترام حقوق الانسان ،الاحترام المتبادل² و كذلك هناك مبادئ اخرى لقيام اي تجربة تكاملية:
- 7- ضمان تكثيف التعاون و تقوية التضامن و الاعتماد المتبادل
- 8- تنسيق السياسات و مراعاة التكامل بين البرامج التي تعتمد عليها دول الاقليم.
- 9- العمل على رفع مستوى المشاركة الشعبية في الانشطة التكاملية.
- 10- احترام حقوق الانسان و حمايتها.
- 11- الاندماج التدريجي لاقتصاديات الاقليم في الاقتصاد العالمي³.

¹ الأمم المتحدة، تقرير المبادئ التوجيهية للتكامل، ص 105-106.

² عبد النصر مانع، المرجع نفسه ص103.

³ تجارب التكامل العالمية ومغزاها من التكامل العربي، بيروت : الأمم المتحدة 2003 ص 575.

المطلب الثاني: أهداف اتحاد المغرب العربي:

بالنظر الى معاهدة اتحاد المغرب العربي ،يمكن ان نصف الاهداف التي على الدول المغربية تحقيقها الى عدة انواع من الاهداف في ميادينمختلفة منها السياسية والاقتصادية و الثقافية ،و ذلك لبلوغ الهدف النهائي و هو الوحدة المغربية قد حددت معاهدة الاتحاد مجموعة من الاهداف التي يمكن الوصول اليها عبر الالتزام بهذه المعاهدة و التي نتطرق اليها عبر المجالات التالية:

1- الأهداف السياسية:

تمتين أوصال الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها البعض، وذلك عن طريق الاندماج التدريجي في الاتحاد. جميع أشكال التمزق والانقسام التي شاهدها المنطقة سواء بفعل المستعمر.

- تحقيق تقدم ورفاهية المجتمعات المغربية و الدفاع عن حقوقها.
- صيانة السلام المؤسس على العدل و الإنصاف من أجل إزالة كل صور النزاعات الإقليمية.
- تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك لإقامة تعاون دبلوماسي بينها يقوم على أسس الحوار.

2- الأهداف الدفاعية و الأمنية:

تعمل دول الأعضاء في الاتحاد وفي ميدان الدفاع على الصيانة استقلال كل من دول الأعضاء وهذا مبدأ من المبادئ العامة للعلاقات الدولية إذ يربط ارتباطا وثيقا بموضوع مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها ويظهر ذلك من خلال معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، وهذا يشير إلى فكرة التهديدات الخارجية؛

- عدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أي دولة أو نظام سياسي.
- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد

الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء

3- الأهداف الاقتصادية:

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع أو رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء¹

- تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلتزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد².

- تطوير الموارد البشرية وتدريبها على تسيير المؤسسات المالية.

- تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق النمو الإقتصادي المغربي.

- توحيد أسس التكامل النقدي والهيكل الضريبي بغرض حماية الصناعات الوطنية.

4- الأهداف الثقافية:

- إقامة تعاون ينمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية، وصيانة الهوية القومية.

- تبادل البعثات الطلابية وإنشاء مؤسسات جامعية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء³.

5- أهداف دول المغرب العربي:

غداة التوقيع على معاهدة اتحاد المغرب العربي، نجد أن الدول الخمسة الموقعة لديها أهداف محددة فاصلة دفعتها للاتحاد يمكن إيجازها في الآتي:

¹المادة الثانية من معاهدة

²المادة الثالثة من معاهدة

³المادة الثالثة من معاهدة

- **تونس:** هدفت تونس إلى تحقيق مكاسب اقتصادية معتبرة، من خلال تصدير العملة التونسية لدول الاتحاد خاصة ليبيا التي تشكو من نقص العملة وذلك بعيدا عن الضغوطات السياسية .
- الوصول إلى موقف توازني لتونس في منطقة المغرب العربي من الناحية السياسية وذلك في مواجهة دول مجاورة أخرى قوية نسبيا كالجزائر وليبيا والمغرب.
- لعب دور ريادي في منطقة المغرب العربي وبالتالي فتح لها الآفاق على الصعيد العربي
- **موريتانيا:** من بين الأهداف التي تسعى إليها من جراء قيام الاتحاد يمكن حصرها في: الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد، خاصة في ما يتعلق بالمشاريع المشتركة نتيجة ندرة الموارد الطبيعية بسبب الجفاف، هجمات الجراد، ولهذا فهي تحتاج إلى معونة مالية.
- إقامة علاقات مع كل من الجزائر و المغرب، نتيجة الحدود المشتركة.
- التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الصحراء الغربية والتي تمثل عبئا عليها نظرا للحدود المشتركة.
- انضمامها للاتحاد يسهل لها مواجهة التيارات الانفصالية الزنجية عن طريق إقامتها في سكان الاتحاد وهذا الانضمام يدعم إنتماء موريتانيا لمنطقة المغرب العربي وعدم انسلاخها واندثارها في منطقة دول غرب إفريقيا¹.
- **الجزائر:** يمكن حصر الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من جراء الانضمام للاتحاد في:
 - الاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة وخاصة في مجال التجارة الخارجية، من أجل التخلص من البطالة، وتحقيق وضع أفضل في تجارتها خاصة مع الدول الأوروبية.
 - تهدف إلى تصنيف الصراعات الخارجية، حيث يمكنها إصلاح إصلاحاتها الداخلية.

¹ مصطفى الفيلالي، المرجع السابق ذكره، ص ص 79- 80 .

- الانخراط في الإتحاد يمهّد لها لعب دورا بارزا ومأثرا على الساحة العربية أو الأفريقية نتيجة لإمكانياتها المادية والبشرية وموقعها الإستراتيجي¹.
- **المغرب:** تسعى المغرب من الإتحاد التوصل إلى الأهداف التالية:
 - الاستفادة من المشاريع المشتركة التي ستقوم على التخصص في المواد بين تلك الدول.
 - مواجهة مشكلة البطالة بعد الاستغناء، ووجود الإتحاد سيحد من ذلك.
 - تجاوز فشل الوحدة المغربية الليبية، ومحاولة استقطاب المحاور التي كانت قائمة في المغرب العربي ضدّ المغرب مثل المحور الليبي- الجزائري، الموريتاني بسبب مشكلة الصحراء الغربية و المحو الليبي التونسي.
 - الرغبة في التوصل إلى صيغة مناسبة لتسوية الخلافات بين المغرب ودول الإتحاد خاصة الجزائر وموريتانيا حول الحدود وكذلك حول مشكلة الصحراء الغربية.
 - رغبة المغرب في استخدام صيغة الإتحاد في تصفية الصراعات بالمنطقة، وذلك بإقامة مفاوضات مع جبهة البوليزاريو والتي تعد مشكلة عسكرية، سياسية واقتصادية في آن واحد².
- **ليبيا :** هدفت من دخولها للإتحاد إلى تحقيق مكاسب سياسية بالأساس أهمها:
 - إضفاء طابع سياسي دفاعي على الإتحاد، قوة ردع إقليمية على أية دولة من الدول، خاصة ليبيا لاستمرار تعرضها للتهديدات الخارجية خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.
 - فك العزلة العربية على ليبيا، بعد فشل الوحدة الليبية المغربية ومحاولات الوحدة مع السودان، وانتقال علاقاتها مع تونس من المجال التعاون إلى مجال التوتر .
 - يشكل اتحاد المغرب العربي بالنسبة لليبيا النواة نحو الوحدة العربية الشاملة، تستطيع من خلاله أن تلعب دورا مؤثرا في المنطقة العربية، كما يدعم دور ليبيا في المجال الأفريقي لكونها لا تغلق

¹مصطفى الفيلالي، المرجع نفسه، ص ص 83-84.

²صبيحة بخوش، المرجع السابق ذكره، ص ص 183-184.

الباب أمام انضمام دول إفريقية، شرط إجماع الدول الخمسة المؤسسة له، وهذا مايرغب أن يحققه الرئيس الليبي معمر القذافي من ضرورة إدخال النيجر، مالي، تشاد، السودان¹.
 نتيجة لما سبق يمكن استخلاص أن دخول الدول الخمسة في الإتحاد كان بنية تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية كالاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة ومن اليد العاملة، وكذلك لرد الاعتبار لبعض الدول في المنطقة وفك عزلتها عن المنطقة العربية وعن العالم.

¹ صبيحة بخوش، المرجع نفسه، ص 188.

خلاصة الفصل:

لعبت العوامل التاريخية والحضارية والجغرافية دورا أساسيا في تبلور العمل على تحقيق الوحدة المغربية بين الأقطار الخمس، الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا بحيث يعتبر من أقدم المشاريع التكاملية في المنطقة العربية الواقعة في شمال إفريقيا وبدأت بوادر هذا التوجه الوحيد في العقبة الاستعمارية لدى الحركات الوطنية المغربية التي تنادي وتناهض بالاستقلال والوحدة والكفاح المشترك ساهم في توحيد النضال ضد المستعمر.

على هذا الأساس انعقد مؤتمر طنجة سنة 1958 الذي جمع المغربية الثلاث، جبهة التحرير الوطني، حزب الاستقلال المغربيين الحزب الدستوري التونسي، الذي مهد الطريق إلى إقامة الوحدة المغربية، لكن فشلت قرارات هذا المؤتمر بسبب الظروف النضالية السياسية خاصة الجزائر لم تحصل على الاستقلال.

مباشرة بعد الاستقلال لدول المغربية ساهمت في بناء الدولة الوطنية التي قامت بإنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة 1964 التي وضعت العديد من المشاريع التكاملية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية في مختلف القطاعات، لكنها لم تكن كافية ما أدى إلى فشل التجربة.

وبعد فترة من الجمود دخل المغرب العربي 1983 مرحلة جديدة تبحث عن حلول بديلة فدخلت دول المنطقة مرحلة المحاور و التحالفات الثنائية قصد التوصل الى التوازن الاستراتيجي بين الأطراف.

إلى غاية 1989 تم الاتفاق على قمة تأسيسية لاتحاد المغرب العربي وذلك من خلال معاهدة مراكش في 17 فيفري 1989 التي نصت على إنشاء مجموعة من المؤسسات التكاملية ووضع قواعد مشتركة باعتبارها تمتلك مجموعة من المقومات والعوامل التي تساهم في عملية الوحدة فهي تشكل منطقة متجانسة و مختلف الدعائم التي تتمثل في المصير المشترك، إضافة إلى امتلاكها مقومات مادية وجغرافية تجعل منها كأداة لتحقيق الوحدة .

إلى أن هذه الرؤية المشتركة الطموحة للمستقبل قد تعثرت في مسارها وذلك يظهر في ضالة وضعف النتائج المحققة على الصعيد العملي (الإنجازات) وذلك ناتج عن عدم تطبيق اغلب اتفاقيات التكامل وغياب الجدية وتدهور الأوضاع إضافة إلى مجموعة من التحديات والعوائق سواء دولية اقليمية بمختلف أشكالها وأوصافها وطبيعاتها.

المعوقات الإقليمية في منطقة المغرب

المعوقات الإقليمية في منطقة المغرب

المعوقات الإقليمية في منطقة المغرب

تمہید

بالرغم من وجود جهاز مؤسساتي كقاعدة للعمل المشترك بين الدول المغاربية إلا أن هذه الأخيرة تبقى عاجزة على تنفيذ ما تم التخطيط له نتيجة للمتغيرات الجديدة التي طرأت على إقليم المغرب العربي حيث عرف الاتحاد منذ الإعلان عن تأسيسه سنة 1989 مجموعة من المشاكل و التحديات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و القانونية التي حالت دون نجاح مسار التجربة التكاملية، إضافة الي التهديدات الأمنية الجديدة التي تهدد أمن و استقرار المنطقة، و كذا انعكاسات الثورات العربية على مسيرة الوحدة المغربية ' وتتجلى هذه التهديدات فيما يلي :

المبحث الأول: المعوقات السياسية

الهدف الأساسي من التكامل والاتحاد المغربي على اعتبار انه يجسد تجربة التكامل هو تعزيز التعاون والتنسيق في عصر التكتلات الإقليمية العملاقة، إلا أن الهدف يبدو غير كاف لتحقيق التكامل حيث الهاجس السياسي يواجه تحديات عديدة فمشكلة الخلافات بين دول المغرب العربي ضمن التحديات السياسية الكبرى التي تواجه المنطقة، فالتنوع في النظم السياسية والاقتصادية و الاجتماعية أصبح لكل نظام قطري فلسفته الخاصة به في الحكم، بحيث نجد درجات ومستويات التكامل تربط إلى حد بعيد بالجانب السياسي وهذا ما يغيب في الأقطار المغربية، الجانب ذلك تتميز العلاقات السياسية البينية بين الدول الغربية، خاصة بعد الاستقلال بالتوتر والتصيد، ومشكلة الصحراء الغربية اكبر دليل على ذلك فجوها ناتج عن استمرار الخلاف الجزائري المغربي بفعل تشبث الجزائر بموقفها الداعم والمساند لحركة البوليساويو.

هذا إضافة إلى الخلافات الحدودية التي أوجدها الاستعمار عند تخطيط حدود المنطقة المغربية التي كانت سببا لمواجهة بين الجزائر وليبيا، الجزائر والغرب ليبيا وتونس. كما كانت لقضية لوكربي تداعيات سلبية على علاقات ليبيا بدون المغرب العربي حين طالبت المساندة وبها تراجعت مسيرة تكامل الاتحاد.

المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية

من اكبر التحديات التي تعرقل مسار الاتحاد المغربي: قضية الصحراء الغربية التي صاحبته منذ ميلاده، لفهم حقيقة القضية يجب الإشارة إلى الخلفيات والانعكاسات السلبية التي لا تزال تضع العلاقات بين الدول المغربية في موقف حرج.

فالجائر انطلقت من مبدأ طرح هذه القضية، على هيئة الأمم المتحدة لأنها الوحيدة القادرة على إيجاد حل يرضي الطرفين، فالجائر تنادي بحق الشعوب بتقرير مصيرها خاصة الشعب الصحراوي ويتجلى ذلك في رفض الجائر الدائم حل لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية¹.

تعرضت هذه المنطقة للهيمنة الاستعمارية الاسبانية 1960، عندما تنازل السلطان عبد الرحمان عن جزء هام من الشاطئ الصحراوي ووضعه تحت تصرف الاسبانيين وذلك بهدف استغلال

الثروات البحرية²، في منتصف 1970 ظهرت جبهة البوليساريو التي تسعى إلى تكوين دولة مستقلة في الصحراء الغربية وهذا بدعم ومساندة من الجائر في حين تعتبر الصحراء الغربية من طرف المغرب و موريتانيا أجزاء محتلة من أراضيها ، ونظرا للموقف الجزائري المعارض لوجود الاحتلال في هذه المنطقة أدى إلى ظهور خلافات بين كل من المغرب و موريتانيا من جهة والجائر وجبهة البوليساريو من جهة أخرى.

إن الموقف الجزائري الرافض و المعارض زاد التوتر بينها و بين المغرب إلى درجة وضع حد للعلاقات الدبلوماسية بينهما ، واستمر هذا الوضع إلى غاية 1983 حيث تم اللقاء بين الرئيس الجزائري السابق شاذلي بن جديد، والملك المغربي السابق الحسن الثاني تقدمت الجزائر باقتراح يتضمن الاعتراف الرسمي بالجمهورية العربية الصحراوية مباشرة بعد نهاية اللقاء³.

استمرار التوتر بينهما كان سببا في توقف مساعي ومشاريع التكامل بين أقطار المغرب العربي، حيث انه منذ 1975 لم يتم أي اجتماع بين وزراء الاقتصاد في المغرب العربي على الإطلاق.

¹ صبيحة بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 378-379

² عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 127

³ محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001، ص 306-307 .

في مطلع السبعينات منذ القرن الماضي بدأ النزاع حول الصحراء الغربية تحت الضغوط الدولية الداعية إلى تصفية الاستعمار، قررت اسبانيا إجراء استفتاء تقرير المصير في المنطقة. وتم الوصول إلى اتفاق بين كل الأقطار المغاربية حول ضرورة خروج اسبانيا من المنطقة لكن دون الوصول إلى اتفاق حول مصير الإقليم بعد ذلك، في الوقت الذي مازالت الجزائر متمسكة بمبدئها الداعم لحق الشعوب في تقرير المصير، المغرب وموريتانيا تعمل على استعاد منطقة الصحراء الغربية التي تعتبر جزء من أراضيها، حيث مباشرة بعد خروج اسبانيا تم تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب و موريتانيا. ونظرا لتأزم الوضع طرحت القضية على محكمة العدل الدولية للنظر فيها، إذ قام كل طرف بإثبات صحة مطلبها فالمغرب تؤكد حقوقها التاريخية، موريتانيا تشير إلى التشابه الإثني و القبلي بين الشعب الصحراوي و الموريتاني، الجزائر تمسكت بمبدأ الحق في تقرير المصير الذي يمثل الركيزة الأساسية للقانون الدولي¹.

في موازاة المسيرة الخضراء، جاء اتفاق مدريد عام 1975 ليكرس تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا، حيث تخلت الأخيرة عن مطالعها لاحقا للمغرب، وهكذا انطلقت حرب الصحراء الغربية القائمة منذ 1975 و كان أثرها المباشر في احتدام صراع المحاور الإقليمية بين المغرب والجزائر واحتلاله موقعا في إستراتيجية التطويق والمحاصرة لكل من النظامين².

فقد تم الإعلان عن قيام الجمهورية الصحراوية الديمقراطية 27 فيفري 1976، حيث خاضت جبهة البوليساريو حربا عسكريا مع المغرب لأكثر من 16 عام حتى أن دخلت في مفاوضات مع المغرب وفق خطة التسوية التي اقترحتها الأمم المتحدة، التي تمت على أساس موافقة مجلس الأمن على إرسال بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، يتقرر بموجبه مصير الصحراء الغربية و لكن دون

¹ صبيحة بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 379-380.

² توفيق المديني، المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل، دمشق: اتحاد كتاب العرب، 2006، ص 59-60.

جدوى¹، فقضية الصحراء الغربية تزداد من حدة التوتر بين الدول المغاربية إذ تضع علاقات الطرفين الأساسيين الجزائر المدعومة لها و المغرب التي تؤكد على مغربية الصحراء الغربية، التكامل المغربي رهينة له.

المطلب الثاني: تأزم العلاقات المغاربية.

تعود أسباب إخفاق بناء الوحدة المغاربية إلى الخلافات البينية بين دوله، وقصور رؤية النخب السياسية الحاكمة وانعدام الثقة بينها.

أولاً- مشكلة الحدود في المغرب العربي:

كانت المعوقات الكبرى التي اصطدم بها مشروع بناء وحدة المغرب العربي بحيث تعتبر مشكلة الحدود من الإشكاليات التي تنتج على الاستعمار إلى جانب توافر عدة عوامل أخرى، كعدم وجود حواجز طبيعية كالجبال أو المجاري المائية، تماثل الشعوب التي تقطن جانبي الحدود حيث تتوزع القبائل، ما جعل هذه الشعوب بدوا بين الحدود غير عابئين بالعلامات الحدودية الفاصلة بين سيادة الدول المتجاورة، ولاعتبار الدولة المغربية خاضعة لمستعمر واحد فقد خلق ظروف حدودية معقدة ومتداخلة فيما بينها فالاستعمار الفرنسي حاول أن يأخذ من أراضي دولة وإخضاعها لسيطرة ليضيف إلى أراضي دول أخرى وباعتبارها في الأخير جزءا منها.

بحث خطاة فرنسا لأن تجعل من المناطق الصحراوية دولة قائمة بذاتها تخضع لها لأنها غنية بالثروات المعدنية من بترول وحديد وفوسفات وغيره من المواد الخام، وهذا ماجعلها تتلاعب بقضايا الحدود في هذه المناطق لخلق نوع من التداخلات والاختلاط وعدم الوضوح في الحالات الحدودية لكل

¹توفيق المديني، المرجع السابق، ص61.

دولة مع جارتها، فكانت تلك الحدود قنابل موقوتة تثير الخلاف والنزاع بين آونة وأخرى، لتعرقل بناء وحدة المغرب العربي، وتشل كل خطط الرخاء والتقدم¹.

1- النزاع الحدودي الجزائري المغربي:

تعود الحدود التاريخية لهذا النزاع إلى الحقبة الاستعمارية عندما قامت فرنسا بقطع جزء من أراضي المغرب وألحقها بالجزائر فهذا الجزء يسمى بمنطقة "تندوف"، فبعدما شعرت فرنسا بضرورة المقاومة الجزائرية والانسحاب منها، عرضت على المغرب تسوية مشاكل الحدود بين الجزائر والمغرب، إن الملك محمد الخامس رفض ذلك حتى أن تتحرر الجزائر وتأجيل هذا الموضوع إلى مابعد تحرير الجزائر الذي حدث في اتفاق ودي بين المغرب والجزائر².

وبعد تحرير الجزائر بذات الخلافات الإيديولوجية والعسكرية والسياسة وبدأت على الأرض تحدث مواجهات واشتباكات مسلحة بين الطرفين، في سبتمبر 1963 بعد إعلان الجزائر عن وصول القوات المغربية إلى المنطقة "حاسي البيض"، أخذت تتوغل خلف الحدود الجزائرية، فاجتمع وزير الخارجية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة ووزير الخارجية المغربي احمد رضا في مدينة "وجدة" وهذا الاجتماع لم يفلح بأي قرار سوى تركه لرؤساء تلك الدول³. (احمد بن بلا، الملك حسن الثاني)، ولكن تجدد القتال في 10 أكتوبر 1963 باشتباكات مسلحة، عندما عجزت الأطراف على تقديم الوثائق، التي كانت تحت يد فرنسا الدولة المحتلة.

ومن اجل الوصول إلى حل لهذا النزاع قامت الجامعة العربية بالتدخل في 10 أكتوبر 1963 بإصدارها قرارا سحب القوات، وتشكيل لجنة وساطة. إلا أن الجزائر رفضت هذه الوساطة، بميولها إلى معالجة النزاع في المجال الإفريقي من خلال منظمة الوحدة الإفريقية.

¹ - محمد بركات، مشكلات الحدود العربية: أسبابها النفسية وأثارها السلبية، القاهرة: دار الأطلس، ص107.

² - محمد بركات، المرجع نفسه، ص109.

³ - عبد الوحيد الجسور ناظم، إشكالية الحدود في الوطن العربي، بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2006 ص164.

فسرعان ما اجتمعت لجنة التحكم لمحاولة منع صدام عسكري وذلك انعقاد أعمال القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية التي كانت منعقدة في الرباط في 10 ماي 1972، فقد وقع الملك حسن الثاني والرئيس هواري بومدين على اتفاقية إعداد ترسيم الحدود بين البلدين وقد صادفت الحكومة الجزائرية على هذه الاتفاقية في ماي 1972 أما المغرب فقد صادق على هذه المعاهدة في 22 جوان 1992².

عرفت خلافات حدودية حول رقعة جغرافية تبلغ مساحتها حوالي 17 كلم، بحيث تعتبرها تونس تابعة لسيادتها، وان حدودها الجنوبية لا تتطابق مع الخرائط المعتمدة في تحديد بين البلدين، وكانت تونس تطالب بإعادة المنطقة للسلطات التونسية دون اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية، فمن جانب الجزائر اعتبرت ادعاءات باطلة فهي حدود موروثة من الاستعمار الفرنسي التي تؤكد الحقيقة التاريخية في القوانين والمواثيق الإقليمية والدولية، وترى الجزائر بانمس هذه القوانين والمواثيق هو اعتداء على السيادة الجزائرية، وبسبب عدم وضوح الرسم الحدودي بين البلدين بقيت العلاقة بينهما عالقة إلى غاية 19 مارس 1983 تاريخ توقيع على معاهدة الإخاء والوفاء بينهما الذي تم فيها التوقيع على الاتفاق النهائي على الحدود التاريخية الموروثة عن الاستعمار الغربي³.

³- عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع نفسه، ص 113.

3- النزاع الحدودي المغربي الموريتاني:

عرفت توترات خطيرة، وتعود هذه الأخيرة إلى ما قبل استقلال المغرب 1956، علماً بأن المغرب يطمح لبناء مغرب عربي كبير يمتد إلى نهر السنغال جنوباً، وصحراء مالي شرقاً ويشمل بالإضافة إلى هذا منطقة الصحراء الغربية.

وهذا الخلاف بقي عالماً إلى غاية انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الرباط في سبتمبر 1969، وبوساطة من الرئيس الجزائري هواري بومدين، فقد تم تحديد لقاء أول بين الملك حسن الثاني والرئيس الموريتاني مختار ولد دادا، فتم الاعتراف بالدول الموريتانية من قبل المغرب رسمياً 8 جوان 1970. وتنازلت من خلاله المغرب عن المطالبة بالحقوق الترابية في موريتانيا.

إلى جانب ذلك في سنة 1975، تم إبرام اتفاقية بين كل من إسبانيا المغرب، وموريتانيا حول تخلي إسبانيا منطقة الصحراء الغربية لكل من المغرب وموريتانيا التي عرفت خلافات حادة حول تقسيم هذه المنطقة بحيث كل طرف يسعى إلى فرض سيادته حول المنطقة¹.

4- النزاع الحدودي الليبي التونسي:

وهذا الخلاف حول "الحرف القاري" في المياه الإقليمية، بحيث تدخل الجامعة العربية من أجل إيجاد حل للخلاف لكي لا يتطور لم تقلت بذلك، بحيث قامت تونس برفع دعوى ضد ليبيا أمام محكمة العدل الدولية حول حقوقها في منطقة "الرصيف القاري" على البحر الأبيض المتوسط الذي يحتمل أن يكون مصدراً غنياً بالبترول، وفي عام 1982 صدر الحكم لصالح ليبيا، وانطلاقاً من هنا قام الرئيس معمر القذافي بزيارة لتونس من أجل إثراء العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، إلّا أن حالة الوفاق لم تدم طويلاً فقامت تونس لرفع دعوة أخرى ضد ليبيا عام 1985 بشأن الحدود البحرية بين البلدين، ولكن محكمة العدل الدولية رفضت طلب تونس بإجراء تعديلات، الحكم الصادر عام 1982 في هذا الشأن.

¹ - عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق ذكره، ص 95.

وهكذا أطالت الحالة الحدودية بين البلدين في مدها وجزرها رهن حالة الوفاق السياسي المتبادل بينهما وهذا يقف عائق أمام تحقيق الوحدة المغاربية تحت اسم ما يسمى "اتحاد المغرب العربي"¹.

5- النزاع الليبي الجزائري:

اتسمت العلاقات بين ليبيا و الجزائر بالهدوء غالبا، حتى إن تخطيط الحدود بين البلدين كان يتم تأجيله لتجنب وقوع صدمات بينها، لكن ورغم ذلك حدث توتر بين البلدين عام 1967 حيث ادعت ليبيا أن مجموعة من الدوريات والطوافات التابعة للقوات الجزائرية قد اخترقت المجال الجوي والبري الليبي وعلى اثر ذلك اتفق الطرفان على تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود بينها، هنا تمسكت الجزائر باتفاقية 1957 بين فرنسا وليبيا كمرجعية لترسيم الحدود، لكن ليبيا رفضت وراحت تماطل بحجة عدم وجود خرائط يمكن الاعتماد عليها لترسيم الحدود بينهما، وما افرزته من تقارب مع الجزائر بفعل التوجهات الاشتراكية للنظامين، وقد أنهت مشكلة الحدود بين البلدين ولم يترتب عليها صدمات عسكرية وأساسية².

ثانيا: انعدام مشروع حضاري مغاربي متكامل:

إن كافة الدول المغاربية تشكو من الأوضاع المزرية التي تتخبط فيها مجتمعاتها فكل طرف يتهم الطرف الآخر، ويرمي المسؤولية على عائق الأطراف الأخرى. يعود السبب في ذلك إلى تباين واختلاف الرؤى بين أفراد المجتمع المدني حول حقيقة الاتحاد المغاربي لكن الأمر المتفق عليه هو إن الدول المغاربية تفقد مشروع حضاري مغاربي.

إن استمر تأزم وتدهور الأوضاع في منطقة المغرب العربي للتواجد مستقبلا تهديدات جديدة لا سيما فيما يتعلق الأمر بالتحديات التي فرضت نفسها على الساحة الدولية مثلا: ظاهرة الإرهاب الدولي وتجارة المخدرات والهجرة الغير الشرعية.

¹ عبد الواحد الجسور ناظم، المرجع السابق ذكره، ص165.

² عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق ذكره، ص 114.

إن السياسة التنموية التي انتهجتها أقطار المغرب العربي عهدت على تغليب العامل السياسي على العامل الاقتصادي، وإن محاولتها بتنفيذ المشاريع التنموية حالت دون الوصول إلى تغيير الواقع الاجتماعي المتأزم نتيجة تسيير العامل الاقتصادي، وبالتالي ابتعدت عن أهدافه الرامية لتحقيق التنمية المغربية الأمر الذي أدبالانخفاض كافة المحاولات التنموية التي جاءت بها القرارات السياسية¹.

إن عدم نجاح التجربة التكاملية مرتبط بفشل الوحدة العربية وحسب الدكتور سعد الدين إبراهيم: يعود بسبب الفشل من جهة إلى المؤتمرات الخارجية والخلافات و التناقضات، وبالتالي منح الوحدة وبروز التباينات بين القيادات والأنظمة والنخب الحاكمة وكذلك اختلاف درجة الوعي السياسي لدى الجماهير من دولة إلى دولة أخرى.

من جهة أخرى نجد أن كل قطر من الأقطار المغربية له واقعا اجتماعيا خاص به من حيث المسافة، أو نسبة السكان أو حتى الثروات والموارد، وكذلك اختلاف في المستوى التعليمي والتكنولوجي والثقافي.

من السلبيات والأخطاء التي وقعت فيها أقطار المغرب العربي هو التقليد الأعمى للتكنولوجيا والاعتقاد الخاطئ انه لتحقيق مشروع حضاري متكامل، يمكن نقل التكنولوجيا من الدول الغربية باتجاه الدول المغربية، ففي حقيقة الأمر التكنولوجيا ليست تكديس للآلات والأجهزة المتطورة بل هي وعي ومعرفة بالتطورات العلمية والتقنية والاستغلال الأحسن لها وتكيفها مع الواقع المحلي لأقطار المغرب العربي وفقا لثقافتها وتراثها وتاريخها.

ولا بد من توفر عوامل لتحقيق تحول حضاري والمتمثل في: التنشئة الثقافية، والتربوية والتكوين وذلك بهدف نشوء ثقافة جديدة وبعث منظومة تربوية مغربية موحدة وصول إلى تحقيق مجتمع ديمقراطي يضمن مشاركة شعبية واسعة في العملية التكاملية المنشودة.

¹ عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق، صص 131-132.

ويبقى مسألة نجاح وحدة التجربة التكاملية في المغرب العربي مرتبط بما ستحقق من مبادرات موحدة لهدف إقامة نظم تربية خالية من التنمية الخارجية لكن التخلص من هذه الأخيرة لا يعني الفرار عن الثقافات الأجنبية بل يعني ذلك التأصل أولاً في ثقافة الأمر بالتالي الانفتاح مع الآخرين¹.

ثالثاً: اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية:

من الصعب تصور عمل وحدوي مغربي دون توفر عامل الثقة بين دول المغرب العربي التي تسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، حيث سادت الدولة القطرية في الأقطار المغربية الخمسة مباشرة بعد حصولها على الاستقلال السياسي، باتباعها سياسة تنمية في الداخل تعمل على مواجهة كافة مظاهر التخلف السياسي والاقتصادي لكن حالت دون الوصول إلى طموحات شعوبها التي تعاني الأغلبية منه من الفقر والامية و الأمراض والبطالة ونقص الوعي الحضاري²، وأثبتت التجارب السابقة بان العمل التنموي القطري قد عجز عن تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي التام.

إن عامل انعدام الثقة بين هذه الدول لعب دوراً خطيراً في فشل كل المحاولات التي تسعى إلى تحقيق العمل الوحدوي المغربي المشترك، في الدول المغربية، ويؤدي كذلك إلى التباين في أساليب صناعة القرار السياسي في الدول المغربية، ما دفع صانعي القرار المغربية إلى الحفاظ على وجودهم بمختلف الوسائل بتوطيد علاقات أقطارهم السياسية والعسكرية و الدولية نتيجة التشتت السياسي الذي ساد منطقة المغرب العربي³.

تمثل الاختلافات بين النظم السياسية أكبر التحديات التي تواجه الدول المغربية التي لا يزال النظام الحاكم فيها يمارس الدور الأكبر في وضع و تنفيذ السياسات دون السماح للأطراف الأخرى بالمشاركة، ولتحقيق العملية التكاملية لابد من توفير مرتكزات الطرح الوظيفي الجديد لتحقيق مسار اتحاد

¹ عبد الوهاب بن خليفة، المرجع السابق ذكره، صص 132-133.

² عبد الوهاب بن خليفة، المرجع نفسه، ص 123.

³ عبد الوهاب بن خليفة، المرجع نفسه، ص 123.

المغرب العربي المتمثل في وجود الديمقراطية و الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، هذا ما لا نجده في دول المغرب العربي إذ غلب عليها الطابع الرسمي و البيروقراطي، تهيش المؤسسات الرسمية لدور المواطن و دور المجتمع المدني.

فغياب كل هذه المرتكزات لم تلعب حوالي 83 منظمة من مؤسسات المجتمع المدني الموجودة في الدول المغاربية دورها في تحقيق مسار التكامل المغاربي، هذا خير دليل على بيان مدى فعاليتها نظرا لهيمنة الدول المغاربية على الشأن العام .

ان فشل الجهود التي تنادي بها الوحدة المغاربية نتيجة لتخوف السلطات إعطاء مجال أوسع لهذه المؤسسات و بالتالي التعدي على السيادة القطرية، ولتحقيق عمل موحد يجب على الدول المغاربية أن تدرك على انه لا بد من تنازلات معينة لصالح مؤسسات العمل الوحدوي، فما دام أن الدول المغاربية قبلت التنازل في ظل اتفاقيات الشراكة مع أوروبا، فلماذا رفضت التنازلات في ظل عمل مغاربي موحد؟¹.

ان التمسك بالسيادة وعدم التنازل لبعض الصلاحيات لمؤسسات التكامل والنزعة القطرية الشديدة يمكن تفسير ذلك إلى عوامل عديدة أهمها:

- عدم وضوح الفوائد الكبرى المتبادلة للتكامل الاقتصادي التي تعد أهم دافع لعملية التكامل وضعف الاقتناع لدى أصحاب القرار السياسي، حيث تم تبني العديد من الاتفاقيات و المشروعات المشتركة والحرص السياسي وراء كل إقناع .

- التأخير في التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقيات، أدى إلى بروز متغيرات جديدة من ثم البدء في جولة جديدة لاختيار مدخل جديد، دون الانتظار في نضوج التجربة الأولى، وما تلبث التجربة الثانية أن تعاني الإهمال نفسه الذي لاقته التجربة السابقة هذا راجع إلى غياب التنسيق السياسي.

- غياب التعاون المشترك في مختلف القضايا السياسية و الدبلوماسية الجهوية و الإقليمية .

¹ رقية بلقاسمي، المرجع السابق ذكره، ص 99.

- استمرارية الحكم سواء كان تقليديا، وراثيا، برلمانيا، تمثيليا، أو ثوريا
- ارتباط الأعداد الكبيرة من المواطنين بالمصالح التي تكونت و كبرت مع الواقع القطري سواء كانت المصالح مادية أو معنوية¹.
- التأثير بالعوامل الخارجية المقصود بها التبعية الخارجية فسلوك الدول المغاربية لا يتماشى مع واقعها.

المشكل القائم بين الأقطار المغاربية لا يكمن فقط في اختلاف الأنظمة سواء في النظام الجزائري، التونسي، الموريتاني، الليبي، المغربي، وإنما انعدام الثقة المتبادلة بين هذه الدول هو السبب وراء فشل كل المحاولات الهادفة لتحقيق مسار الوحدة المغاربية، ابتداء من 1964 السنة التي تم فيها تأسيس اللجنة الاستشارية المغاربية إلى غاية أواخر الثمانينات.

إن الإستراتيجية التنموية المعتمدة في أقطار المغرب العربي متباينة من حيث الأساليب و الوسائل، ومتناقضة من حيث النتائج و الأهداف، الأمر الذي دفع الدول المغاربية اللجوء إلى التبعية الاقتصادية الأوروبية وهذا الاختلاف القائم أدب إلى تكريس الانقسامات القطرية بين دول المغرب العربي، فهذه الاختلافات السياسية والاقتصادية تشكل عقبة كبيرة لمسار الاتحاد المغاربي².

المطلب الثالث : الأزمة الداخلية الجزائرية وقضية لوكربي.

1- الوضع الأمني في الجزائر:

إن تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر في أواخر سنة 1989 أدى إلى انتفاضة شعبية عارمة، وكردا لذلك تبني النظام إصلاحات سياسية تتمثل في دستور 1989/02/23 وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الصادر في 1989/07/5.

¹ عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق ذكره، ص 124-125.

² عبد الوهاب بن خليف، المرجع نفسه، ص 125-126.

وبدأت الخريطة السياسية للجزائر ترتسم نتيجة للإصلاحات التي قام بها النظام حيث فتح المجال للتعددية السياسية الذي أسفر عنها ظهور 40 حزبا سياسيا وكلها تعمل على تحقيق هدفها المتمثل في الحصول على مكانة لها في النظام، أبقى أن يجعلها أزمة سياسية وبالتالي تمت معالجتها بقرارات وإصلاحات سياسية¹.

بالرغم من الطابع السياسي للأزمة إلا أن هذه الأخيرة لها تأثيرات على المجال الاقتصادي والاجتماعي الأمر الذي ينعكس سلبا على مسار الوحدة المغربية، ويتجلى ذلك في ثلاثة أوجه:

أ- **الوجه الأول:** إن فترة تولي الجزائر رئاسة اتحاد المغرب العربي كانت تعيش أوج أزماتها، مما

جعل الأوضاع الداخلية محل اهتمامها، وبالتالي إهمال تحريك مؤسسات الاتحاد.

ب- **الوجه الثاني:** ان اثار الأزمة الجزائرية على مسيرة اتحاد المغرب العربي تتمثل في تخوف

أقطار المغرب العربي من انتقال الأزمة إليها، كما قامت بضبط حركة مواطنيها إلى الجزائر، وحتى التقليل من دخول الجزائريين إليها.

و هذا ما أدى إلى عرقلة حركة الأشخاص والبضائع داخل الفضاء المغاربي، وخير دليل على

ذلك غياب عنصر الاتصال والمبادلات الذي بدوره يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق الوحدة، وبالتالي لجوء

باقي الدول المغربية بالانتماء إلى الجماعة السياسية الجديدة واقعة في رقعة جغرافية معينة، بدلا أن

يكون ذلك في منطقة المغرب العربي، لكن الجزائر لم تتلقى تضامنا من طرف الدول المجاورة لها بل

وجدت نفسها منفردة أمام تخلي مغاربي صريح خوفا من انتقال الأزمة، وحسب "دويتش" أبرز دعائم

التكامل الاتصال ووجود عنصر المبادلات التجارية وغياب هذا العنصرين في هذه الفترة أثر سلبا على

مسيرة الاتحاد.

¹ صبيحة بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 372.

ت- الوجه الثالث: إن الموقع الجغرافي الذي تتميز به الجزائر لا يسمح بتطور أو تقدم تكامل مغربي بدون الجزائر، يتضح أن القضايا السياسية والأمنية لها أثرا بالغا على العلاقات المغربية¹.

ولكن رغم الوضع المتأزم الذي مرت به الجزائر التي كادت أن تتحول إلى حرب أهلية إلا أنها سارعت في معالجة ذلك بالإصلاحات السياسية، وتم التوقيع على معاهدة مراكش في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تعيش بداية الانفتاح السياسي في ماي 1991 وصولا إلى إلغاء الانتخابات التشريعية بعدها حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على أغلب المقاعد في الدورة الأولى.

وهذه النتائج كانت غير متوقعة ما أدى إلى ظهور ما يسمى بـ «لجنة إنقاذ الجزائر» التي طغت على النظام القائم من أجل إلغاء الانتخابات في دورها الثاني.

ودخلت الجزائر منذ هذا التاريخ مرحلة من العنف والاستقرار ورغم ما تعيشه الجزائر في هذه الفترة إلا أنها حريصة دائما على حضور كل اجتماعات الإتحاد، أمام تخوف الدولة المغربية خاصة تونس والمغرب ومن انتقال الأزمة الجزائرية إليها خاصة بعد تفاقمها سنة 1994، بسبب انتشار مثل هذه الحركات الإسلامية كحركة النهضة في تونس وجماعة الإحسان والعدل بالمغرب .

إن التخوف جعل بعض دول المغرب العربي خاصة تونس والمغرب بالتقليل من التبادلات والاتصالات ضاربة حصار غير معلن على الجزائر، وما زاد من تخوف الدول المجاورة هو الموقع المتميز الذي تتموقع فيه الجزائر حيث تعتبر قلب المغرب العربي، زيادة عن تنامي ظاهرة الإرهاب هذا ما اتخذته المغرب كذريعة للحد من لجوء الجزائريين إلى المغرب حيث فرض تأشيرة الدخول على كل جزائري وحتى الذي يحمل جنسية بلد آخر.

¹ رقية بلقاسمي، المرجع السابق ذكره، ص 108.

2- قضية لوكربي:

كانت قضية لوكربي من أهم القضايا التي انعكست على العلاقات التعاونية المغاربية سلبا في جوانبها الثنائية أو الجماعية حيث عرقلت هذه القضية من مسيرة اتحاد المغرب العربي، وقضت على انتعاش التعاون الثنائي بين هذه الدول وكانت بمثابة الضربة القاضية على مناخ التعايش الذي بدأ يسود علاقات هذه الدول مع نهاية عقد الثمانينات فهي كتعبير عن هشاشة مؤسسات الإتحاد المغاربي وضعف هذا التكتل.

إن تشكل قضية لوكربي نتاج تاريخ طويل من العلاقات المعقدة بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما بعد ثورة 1 أبريل 1969 فقضية لوكربي ليست سوى ذريعة لفرض العداء على ليبيا، باعتبار أن أي تهديد للمصالح الأمريكية فليبيا هي من الأوائل التي توجه إليهم الاتهام¹.

وهذا ما حصل في قضية لوكربي في 21 ديسمبر 1988 بعد سقوط الطائرة الأمريكية فوق قرية لوكربي بإسكتلندا وبموجب التحقيقات الجارية من مختلف الجهات تبين أن وراء الانفجار عملا إرهابيا وأن الطائرة انفجرت بواسطة قنبلة الكترونية، ففي البداية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه الاتهام إلى الشرق الأوسط فلسطين ثم إيران وثم اتهمت سوريا، وبعد مرور ثلاث سنوات على الحادثة وجهت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا رسميا الاتهام إلى ليبيا وشاركتها فرنسا عندما أثارت موضوع الطائرة الفرنسية (يو. تي. إيه) التي سقطت فوق صحراء النيجر، إثر عمل إرهابي في 1989 وحملت فرنسا المسؤولية إلى الشخصين المتهمين في قضية لوكربي (عبد الباسط المقرحي والأمين خليفة) باعتبارها أعمال إرهابية تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين².

¹ ماجد الحموي، قضية لوكربي بين السياسة والقانون بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن، دمشق: مجلة 17، عدد 2، 2001، ص 33-34.

² ماجد الحموي، المرجع نفسه، ص 35.

وأمام رفض الجماهيرية الليبية لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتسليم المتهمين في القضية لجأت الدولتان ومعهما فرنسا إلى مجلس الأمن الدولي لإصدار قرار يلزم ليبيا بالتسليم، فوافق المجلس بالإجماع في 21 فيفري 1992، على القرار (731)¹، الذي دعى ليبيا إلى التعاون الكامل في تحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية.

وخلال فترة قصيرة من صدور هذا القرار وبعد أن تقدمت ليبيا بشكل قانوني إلى محكمة العدل الدولية طالبت النظر في اتخاذ إجراءات تحفظية، فقام مجلس الأمن بإصدار القرار 747 في 31 مارس 1992 واعتمادا على قرار رقم 883 في 11 نوفمبر 1993 تم فرض عقوبات جديدة ضد ليبيا بحيث تم توسيع الحظر الجوي تخفيض مستوى البعثات الدبلوماسية في الخارج، وكذلك حصر تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى ليبيا².

وبعد تعرض ليبيا للحظر الجوي إزاء قرار الحلفاء الثلاث المستندة لقرارات مجلس الأمن الدولي التي تهدف بالأساس إلى المس بأمن دول المغاربية أو القضاء عليها كتكتل اقتصادي باعتبارها تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية والغربية، إذ توجهت ليبيا إلى مطالبة الدول المغاربية بالوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرار مجلس الأمن مستندة إلى المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي التي تنص على أن كل اعتداء تتعرض له دولة من دول الأعضاء يعتبر اعتداء على دول الأعضاء الأخرى³، إلى أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم للمرة الثانية طالبت ليبيا المساعدة و التضامن معها في مواجهة الدول الغربية وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع دول المغرب العربي بتحفظ بحيث لم تحضر

¹ سعيد جمعة سرير، قضية لوكربي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1999 ص 79.

² سعيد جمعة سرير، المرجع نفسه، ص 82.

³ المادة 14 من معاهدة اتحاد المغرب العربي.

قمتي نواقشط الجامعة العربية التي التزمت ببنائها وكذلك عدم استلامها لرئاسة الإتحاد من الجزائر سنة 1995¹، بسبب عدم تضامن الدول المغاربية معها.

وفي الأخير أدت العقوبات الدولية إلى إضعاف النظام الليبي سواء على المستوى الداخلي حيث فقد النظام شرعيته، ودوليا افتقد الدعم نظرا لعدم احترامه للشرعية الدولية ذلك أنه نظام فاسد ومارق يدعم الإرهاب الدولي، وما زاد من الضغوط الداخلية على النظام الحاكم وحتى على المواطنين، هو ظهور حركات إسلامية نشيطة وذات إستراتيجيات عنيفة مثل "الحركات الإسلامية للمجاهدين" و"الجماعات الإسلامية للمحاربين المعارضتين للنظام السياسي.

المبحث الثاني: المعوقات الاقتصادية والقانونية:

رغم توفر المغرب العربي على الإمكانيات الاقتصادية الملائمة لقيام وحدة اقتصادية إلا أنه تعترضه العديد من العراقيل، بحيث تتفاوت الدول المغاربية في درجة النمو، ما يؤدي إلى صعوبة التنسيق بينها إلى جانب المعوقات القانونية.

المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية:

يعاني الاقتصاد المغربي من ضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجي وهذا لعدم قدرتها على مسايرة تطبيق درجات التكامل، بسبب تعدد المشاكل في البنية الاقتصادية.

¹ محمد لمين لعجال أعجال، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغربي وسبل تجاوز ذلك، بسكرة: مجلة المفكر، العدد 2010، 5، ص 24.

1- ضعف حجم التجارة البينية للدول المغاربية:

تتمثل فئتشابه السلع المغاربية و هذايعتبر من أحد المعوقات الاقتصادية الرئيسية لتطوير المبادلات التجارية البينية مما يجعلها تدخل في منافسة حادة فيما بينها بحيث تسعى كل دولة للمحافظة على ما أحرزته من تقدم في مجال التصنيع والتي يصعب لها قيام تكامل إقليمي على حسابها¹.

ومن هناك نجد أن واقع التجارة البينية المغاربية تعاني من ضعف ومحدودية حجمها فعلى الرغم من تحقيق بعض الخطوات الإيجابية وإبرام بعض الاتفاقيات التجارية إلا أنه يبقى مستوى التبادل بين الدول المعنية جد متواضعة، حيث بلغ حجم التبادلات التجارية البينية سنة 1989 الى 1 % من إجمالي التجارة الخارجية للدول المغاربية، وبلغت هذه النسبة 3% من إجمالي التجارة الخارجية للدول سنة 1992، والتي لا تتجاوز 5% من نسبة التجارة الخارجية لدول المغرب العربي 2002².

طالما أن الإتحاد الأوروبي يعتبر الشريك التجاري الأهم للدول المغاربية فعليه يلاحظ أن ذلك قد يعكس سلبا على التجارة المغاربية البينية، و لا تؤكد فقط على أن هدفها يتجسد في زيادة معدلات التبادل التجاري الأوروبي، لكن هدفها يمتد ليشمل تحقيق التكامل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي حتى يمكن في نهاية المطاف تحقيق منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطة مع حلول عام 2012.

إن تونس، الجزائر، المغرب قد وقعت اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي فمعدل التبادل التجاري بين هذه الدول الثلاث بينها ومع شمال إفريقيا مقارنة مع الاتحاد الأوروبي هناك اختلال كبير.

فمعدل التجارة البينية المغاربية يعتبر محدودا جدا بالنسبة للجزائر، المغرب وتونس، بحيث نجد تونس سجلت أعلى نسب الواردات المغاربية خلال السنوات 1995-2007 إلى 4.6% وأدنى نسبة سجلتها الجزائر الذي وصل متوسطها خلال السنوات 1995-2007 إلى 1.17% فقط كذلك بالنسبة

¹ عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، المغرب: جامعة محمد الخامس، د س ن، ص 382.

² محمد عادل قصري، التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي، الجلفة: منشورات المياه، 2009، ص 382.

للمغرب فقد عرفت نسبة مقارنة مع الجزائر، فارتفاع معدلات التجارة البيئية لكل من تونس والمغرب وانخفاضه للجزائر قد يكون ذلك لسبب تنوع الصادرات لهذين البلدين مقارنة بالجزائر التي مازال اقتصادها ريعيا في المقام الأول نتيجة الاتصالات التي وقعت عليها كل من تونس والمغرب اللذان ساهما في تنوع الصادرات¹.

2- أزمة الأمن الغذائي:

نجد في مقدمة التحديات التي تواجه منطقة المغرب العربي مشكلة الأمن الغذائي، الذي يعرف عدم قدرة الدولة على توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء وضمان جد أوفر من تلك الاحتياجات بانتظام، وتوفير حصيلته من النقد.

ان أزمة الغذاء في الوطن العربي وصلت إلى حد حرج بحيث باتت تهدد فيه أمن واستقرار المنطقة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا فأدى التقارب بين معدل نمو الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية والطلب على السلع الزراعية إلى تزايد حدة الفجوة الغذائية، حيث أصبحت المنطقة تعاني من عجز في معظم السلع الغذائية ويمكن القول أن دول المغرب العربي تعتمد اعتمادا كبيرا على الاستيراد في تجارتها الخارجية الخاصة بالغذاء، وتتميز بذلك بانكشاف للخارج، مما ينتج عنه تبعية غذائية².

ولهذا لا يزال المجتمع المغربي يعاني من هذه التبعيات أصنافا عديدة في مختلف الميادين الأمنية والثقافية والاقتصادية، إذ أن التبعية تنقل على ميزان الكفاية الغذائية بين الإنتاج الداخلي وبين الاستهلاك، ولا تزال الدول المغاربية بعيدة عن تحقيق الأمن الغذائي رغم التقدم الملحوظ في الإنتاج الزراعي في مدة الخطط الإنمائية القطرية، بحيث لا تزال تستورد حوالي نصف حاجياتها من الحبوب ومن اللحوم والألبان والزيوت بحيث تتفق على الاستيراد نصيبا مهما، وهذا يؤدي إلى تفاقم التبعية المغاربية للخارج مع

¹ مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية لدول اتحاد المغرب العربي، طرابلس: جامعة الفاتح، مجلة الجامعة المغاربية: العدد 2009، ص 7، ص 80-81.

² جمعة أحمد السويسي، المرجع السابق ذكره، 2005، ص 70.

تحديات جديدة تتمثل في الأمن والاستقرار بحيث يرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن الغذائي، والدول التي تملك زمام التجارة العالمية في الحبوب هي التي تملك كسلاح للتصرف في التحكم على الأمن الداخلي لدول التبعية الغذائية وهو كوسيلة للتفاوض في العلاقات الخارجية¹.

3- نقص البنى التحتية المشتركة:

تلعب البنية التحتية بين الدول الراحية في التكامل أهمية كبيرة وذلك في دفع مسيرته بوصفها تمثل الشروط المادية والتقنية والاجتماعية له ولللاقات الاقتصادية البينية بصفة عامة، وبالتالي في مقدمتها وسائل النقل، المواصلات التي تكون مهياة لإقامة أشكال متطورة من التكامل الاقتصادي خصوصا بين الدول المجاورة.

وبالإسقاط على الحالة المغربية يعتبر نقص البنى التحتية الملائمة من أبرز التحديات والعراقيل الرئيسية التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية بين الدول المغربية، حيث نجد أن شبكات المواصلات المغربية رغم وجودها فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الشاسعة لدول المغرب العربي، كما نلاحظ أن هناك كثافة في شبكة المواصلات في كل من تونس والجزائر والمغرب وضالة في موريتانيا وليبيا هذا بالإضافة إلى عدم التوازن بين المناطق الجبلية الصحراوية، وبين المراكز السياحية الكبرى على السواحل وبين الداخل، أضف إلى ذلك أن البنى التحتية من شبكات النقل بمختلف أنواعها والموانئ و المطارات قد أعدت لخدمة المبادلات التجارية الخارجية (مراكز تصدير المواد الأولية)، أما على مستوى المغرب العربي فتكاد أن تكون منعدمة، ما عدى شبكة السكة الحديدية التي تربط بين الدول الثلاث: الجزائر، المغرب، تونس عبر قطار المغرب العربي والخطوط الجوية أما بالنسبة للموانئ فنجد الخطوط البحرية

¹ مصطفى الفيلالي، المرجع السابق ذكره، ص ص 80-81.

محصورة على أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط وهذا مرده إلى قصور في الإمكانيات وخاصة مشاكل التمويل وانعدام الإدارة السياسية الدافعة للتكامل والاندماج¹.

من الواضح أن التغلب على هذه العقبة يتطلب العمل على تطوير شبكات ببنية تحتية إقليمية تفي بمتطلبات التكامل الإقليمي والتنمية الإقليمية كما أن وجود هذه البنية يساعد على ترسيخ مسيرة التكامل وجعلها غير قابلة للتراجع والانتكاس.

4- الحواجز الجمركية:

تعتبر الضرائب الجمركية على السلع والخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين دول المغرب العربي، رغم وجود معاهدات واتفاقيات ثنائية تربط معظم بلدان المغرب العربي في المجالات التجارية.

إنّ عدم وجود تعريفية جمركية موحدة ولا قانون اقتصادي يمنح امتيازات وتشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية على غرار ما هو معروف عند المجمعات والتكتلات الاقتصادية الأخرى، يعتبر عقبة أمام تحقيق نسبة عالمية من تجارة مغاربية ببنية متطورة.

هذه العملية تؤدي إلى إعاقة انسياب السلع والخدمات بين الدول المغاربية، نتيجة تعدد الجهات المسؤولة عن تخليص السلع المستوردة لفحص جميع البضائع بدلا من عينات منها وهذا ما يأخذ وقتا طويلا.

كذلك يلاحظ أنّ هناك إجراءات إدارية ثقيلة مصاحبة لتحصيل الضرائب الجمركية على السلع المستوردة، وليس هناك أفضلية للسلع المغاربية في هذا المجال².

وهناك العديد من الحواجز الجمركية التي تعرقل التبادل التجاري داخل المنطقة وهي كما يلي:

- لا توجد قواعد مدققة خاصة بشروط المنشأ.

¹ محمد لمين لعجال أعجل، مرجع سابق ذكره، ص 32-31.

² محمد لمين لعجال أعجال، مرجع نفسه، ص 32.

- لا توجد قواعد تجانس الحواجز غير الجمركية بين الدول.
- عدم انسجام الأنظمة النقدية والجبائية بين دول المنطقة المغاربية.
- انعدام الأنشطة المصرفية والمالية بين هذه البلدان.
- عدم تطوير مناخ الأعمال البنى التحتية¹.

5- التحدي التكنولوجي والعلمي:

تواجه دول المغرب العربي تحديات التطور العلمي والتكنولوجي المترتبة عن الثروات الصناعية التي اجتاحت العالم، التي تصرف باسم البلدان الصناعية الجديدة أو النمو مثل كوريا الجنوبية، تايوان، بالإضافة إلى الدول الصناعية السابقة G8، والتي أرسى أسس صناعية متطورة تعتمد على التكنولوجيا وتطویرها لخدمة التنمية المشتركة².

إلا أن هذا الطموح لا تزال تحول دون مجموعة من العوامل منها:

ضعف التنسيق في الميادين الصناعية على المستوى المغاربي والذي يركز على ثلاث أنماط للتصنيع، فالنمط التونسي المغربي، والذي يركز على نوع من التصنيع الموجه إلى السوق المحلية إلى جانب ذلك الانفتاح على السوق الدولية منذ 1982، أما النمط الثاني فتمثله الجزائر عن طريق الصناعة الثقيلة تتمثل في تحويل الخدمات وصناعة بترول غازية موجهة للخارج مع صناعات مشتقة من وسائل الوقود لاحتياجات السوق المحلية.

أما النمط الثالث موريتاني، لبيي يتمثل في الاعتماد على الصناعة الإستراتيجية (حديد ونفط) هذا بالإضافة إلى السياسة الحمائية التي تفرضها دول المغرب العربي على قطاعها الصناعي، مما يؤثر سلبا في تطوير الوحدات الصناعية مما يخدم عمليات التكامل في المجال الصناعي.

¹ علي الشابي، الثروات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغاربي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 9.

² مصطفى الفيلاي، المرجع السابق ذكره، ص 92.

- ضعف الإنفاق المغاربي في ميادين البحث العلمي والتحكم في التكنولوجيا فالبحث العلمي هو المحرك الأساسي للتنمية في مختلف المجالات.

- ضعف قاعدة المعلومات والبيانات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية وغياب القطاع الخاص، حيث يعد القطاع الحكومي الممول الرئيسي لنظم البحث العلمي وهذا راجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي¹.

وحاليا أصبح التقدم العلمي والتكنولوجي موضوعا أساسيا في التجارة العالمية لأنها تشكل جهود الاقتصاد العالمي، ولهذا فإن الدول المغاربية بعيدة عن هذا المجال فهناك فرق بين دول الشمال، ولهذا تعاني الدول المغاربية من التبعية في هذا المجال وهذا بسبب:

- وجود الفجوة بين البحث العلمي والميدان الاقتصادي.
- الوضعية الاجتماعية السيئة للباحثين وخارجي الجامعات (البطالة).
- نقص الهياكل العامة التي تشجع على تحديث البحث العلمي والتكنولوجي.
- مشكل هجرة الأدمغة حيث تشكل هذه الظاهرة أحد الأسباب الرئيسية في فشل الدول المغاربية في تحقيق وإنجاح السياسات العلمية .

وانطلاقا من هنا فأشكالية البحث العلمي تعتبر تحدي كبير يستوجب تكثيف الجهود على مستوى كل قطر وعلى المستوى الإقليمي بهدف إيجاد سياسات موحدة ومنسقة في مجال تطوير وترقية البحث العلمي من أجل تحقيق التنمية والتطور في الفضاء المغاربي².

6- أزمة المديونية:

تعد مشكلة المديونية الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي من أبرز التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار، إذ أصبحت أزمة حقيقية تهدف استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

¹ محمد لمين لعجال أعجل، المرجع السابق ذكره، ص ص 29-30.

² فتية شيوخ، المرجع السابق ذكره، ص 201.

بشكل مباشر، ويعتبر الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي من أهم الخصائص المميزة للسياسة الاقتصادية لدول المغرب العربي منذ الاستقلال حتى الآن، بحيث تشكل عبئا على اقتصادياتها بسبب الشروط التي يفرضها الاقتراض وما ينطوي عليه من قيود وضغوط اجتماعية مرشحة لإحداث أزمات سياسية حادة تهدد استقرار الدولة، ولهذا تبقى عائقا أمام تحقيق الوحدة المغاربية¹.

ولكي تقف على تحقيق المديونية في أقطار المغرب العربي، سنقوم برصد حجم المديونية عند كل دولة وذلك وفق مجموعة من الإحصائيات:

يلاحظ أنّ المديونية الجزائرية تتكون أساس من قروض ثنائية الأطراف بالمقام الأول ثم قروض حكومية مباشرة، وثالث من قروض المشتريين أي تلك التي تتعلق بالتجارة الخارجية مع تسجيل غياب أية ديون متصلة بعمليات إعادة الهيكلة. تم الانتهاء من تطبيق الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية، خاصة صندوق النقل الدولي في إطار اتفاقيات التصحيح الهيكلي، كانت الديون الخارجية الجزائرية تقدر بـ 28.8 مليار دولار سنة 1994 وبلغت الذروة بـ 33.2 مليار دولار سنة 1996 حسب أرقام بنك الجزائر.

أما خدمة الديون فإنها كانت تقدر بـ 5.1 مليار دولار سنة 1999، وتراجعت هذه الخدمة سنة 2000 إلى 4.5 مليار دولار، لتستقر في حدود 4 ملايين دولار إلى غاية 2004، نسبة الديون على الناتج الداخلي الخام التي كانت تقدر بـ 59% سنة 1999، وانخفضت نسبة الديون على الصادرات من 39% سنة 1999 إلى 12% سنة 2004 وتواصلت مع الارتفاع المسجل في إيرادات المحروقات التي ساهمت في اعتماد سياسة تنسيق لتسديد الديون، وتمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية من 20.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.6 مليار دولار في 2005 ثم إلى 0.5.

¹ محمد لمين لعجال أعجال، المرجع السابق ذكره، ص 31.

- المملكة المغربية من خلال التقارير الاقتصادية المغربية وضعت المغرب في صدارة الدول الإفريقية والعربية من حيث الديون مقارنة بالنتائج الداخلي الخام، ومن بين الأسباب التي جعلت المغرب يحتل المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا من حيث حجم الديون، هو المنحنى التصاعدي الذي عرفته ديون المغرب خلال السنوات الأخيرة، فحسب المعطيات ارتفعت الديون بنسبة 8 نقاط من الناتج الداخلي الخام وذلك سنة 2007 وتمثل 63% من الناتج الداخلي الخام، ومنذ سنة 2008 بشكل أساسي هي السنة التي عرفت اندلاع الأزمة الاقتصادية، ذلك أن نسبة ديون الدولة كانت تمثل 47% من الناتج الداخلي الخام، ثم لتصل الارتفاع إلى 50% سنة 2012، ثم لتصل 63% سنة 2013 ليبلغ إجمالي الديون المغربية إلى 554 مليار درهم¹.

- تونس ارتفعت نسبة المديونية الخارجية التونسية إلى 5 مليار في مطلع التسعينات إلى 40 مليار دينار في أواخر 2012، بحيث حسب المصادر التونسية فالمديونية الخارجية ارتفعت بنسبة 20% خلال 3 سنوات بعد الثورة كما كشفت أن 85% من هذه الديون رصدت لتسديد المديونية مضيفة أن تونس سددت لدائنيها فوائد بقيمة 2.5 مليار أورو، وبلغت نسبة الأموال المفترضة سنة 2013، بـ 13 مليار دينار إلى جانب 7.5 مليار دينار².

المطلب الثاني: المعوقات القانونية:

عند الحديث عن المعوقات القانونية نقصد بذلك الفراغ القانوني لمعاهدة مراكش والذي أعاق عمل الاتحاد على الرغم من التعديلات التي أدخلت على المعاهدة بين الحين والآخر.

¹ أبو الريمي، ديون المغرب تضعه في المرتبة الأولى عربياً وإفريقيا، الخميس 9 سبتمبر 2016 - 12:18. على الموقع الإلكتروني www.hespress.com/economie/255622.html.

² مصطفى بن أحمد، المديونية خطر داهم على سيادة واستقلال تونس، 15 سبتمبر 2016. 18:20 على الموقع الإلكتروني <https://nawaat.org/portail/2015/02/15>

بالإضافة إلى أن الاختلاف في النظم و القوانين و اللوائح الإدارية بين دول المغرب العربي يعتبر عائقا كبيرا أمام تنفيذ الاتفاقيات المبرمة إذ لا تسري الاتفاقيات والقرارات المتخذة في مجلس الرئاسة داخل

77

أقاليم الدول الأعضاء، إلا إذا صدرت في شكل تشريعات وطنية وهذا حرص على سيادتها مما يؤدي إلى إضعاف سلطة الاتحاد¹.

• **قاعدة الإجماع:** أنالأخذ بقاعدة الإجماع فيما يخص القرارات التي تصدر بعد الحصول على موافقة جميع الدول الأعضاء، يرجع أساساً إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المغربية، لكن هذا الأمر يترتب عنه آثار سلبية على العمل المغربي المشترك، نتيجة عدم اتخاذ القرارات لاشتراطها موافقة كل الدول الأعضاء على كل قرار، الأمر الذي لا يتحققوما مما يعرقل المشاريع و يعطل الانجازات، هذا ما يعكس سلبا على الأهداف المرجوة من الاتحاد فهذه القاعدة كانت وراء فشل الكثير من المشاريع و إفساد المبادرات، فتمسك الدول الأعضاء بسيادتها إلى أقصى حد جعل مجلس الرئاسة يحاول التوفيق بين اتجاهات دول الأعضاء، وهذا ما يفقده فعاليته، ولا يوجد طريق إلى التنفيذ ولهذا فننطلق من فكرة أن دخول المغرب العربي تختلف أكثر مما تتفق عليه حول الكثير من القضايا ويتضح لنا مدى خطورة مثل هذا المبدأ على مسيرة الاتحاد².

• **مركزية القرارات:** حسب المعاهدة فإن القرارات تتخذ من طرف مجلس الرئاسة، ولا يحق لأي هيئة أخرى القيام بذلك بل أنالمعاهدة لم تشر حتى إلى فكرة التفويض، وعليه فإن كافة الهيئات الأخرى يتوقف عملها عند إعداد و انجاز الدراسات دون تنفيذها، ومتابعتها بما في ذلك مجلس وزراء الخارجية التي يتمتع بصلاحيات واسعة، غير أن عدم منحه سلطة اتخاذ القرار جعله في مرتبة ادني وهذا الوضع ساهم في عرقلة الاتحاد أن مجلس الرئاسة لم يجتمع منذ 1994³.

¹ محمد لمين لعجال اعجال، لمرجع السابق ذكره، صص 25-26

² محمد لمين لعجال اعجال، المرجع نفسه، صص 26.

³ صبيحة بخوش، المرجع السابق ذكره، صص 386.

المبحث الثالث: البيئة الأمنية في منطقة المغرب العربي:

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اختلفت التهديدات الموجهة لإقليم المغرب العربي بسبب الجغرافيا السياسية التي اكتسبها الإقليم، وظهر مثل هذه التحديات أدت إلى تعثر الوحدة المغاربية لعدم الأمن والاستقرار.

المطلب الأول: التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي:

تتميز منطقة المغرب العربي بتعدد التهديدات الأمنية وهي كالآتي:

- **تهديد الإرهاب:** بعد نهاية الحرب الباردة برزت تهديدات جديدة فرضت نفسها على الساحة الدولية ونجد منها ظاهرة الإرهاب التي تعتبر من أهم التهديدات التي تواجه أمن الدول المغاربية وإن كانت الجزائر الدولة الأكثر تضررا من الإرهاب إلا أنه أصبح تهديدا لكل الدول المجاورة.
- وعرفت هذه الظاهرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 انتشارا واسعا ومثيرا للتساؤلات حيث خرجت من دائرة السياسة النظرية إلى دائرة العملية المسلحة، ومنها تغير مفهوم الأمن على الساحة الدولية حيث انتقل من تعريفه التقليدي إلى تعريف جديد لم تتحدد معالمه، وما زالت الدول لم تتوصل إلى اتفاق حول منح مفهوم واحد للإرهاب ذلك لاختلاف والتباين في الإيديولوجيات والمصالح، فمثلا المقاومة في فلسطين والعراق تنظر إليها من طرف الدول الكبرى أنها مقاومات إرهابية على أنها مقاومات مشروعة للشعوب المضطهدة، وقد عرفت الموسوعة السياسية "الإرهاب على أنه استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال والتخريب بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة

والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال¹.

ويعود تطور انتشار ظاهرة الإرهاب إلى عدة دوافع وعوامل تتمثل في :

- **الدوافع السياسية:** تتمثل في عدم وصول الطبقة الحاكمة والجماعات الضاغطة على إيجاد الحلول للخلافات السائدة داخل المجتمع، كما نجد غياب مبادئ الديمقراطية بموجبها انتشار طغيان وإستبداد الطبقة الحاكمة.
- **الدوافع الاقتصادية:** إن السبب هو التوزيع غير العادل للثروة بين الطبقات الاجتماعية، فالاتجاه السائد على المستوى النظري يؤكد أن التفاوت الاقتصادي يولد العنف، وانتهى كارل ماركس ان استغلال الطبقة المسيطرة على أدوات الإنتاج على الطبقات التي لا تملك سوى قوة العمل، هو سبب حدوث ثورة عارمة نتيجة وعي الطبقات الاجتماعية استغلالهم من طرف الطبقة المسيطرة.
- **الدوافع الاجتماعية:** إن الحرمان الذي تعاني منه فئات المجتمع يشعرها بالعزلة والاغتراب من جهة ومن جهة أخرى فرض أوضاع جديدة عليها الأمر الذي يدفع بهم إلى تشكيل جماعات إرهابية من أجل تغيير الأوضاع السائدة².

وتحتضن المنطقة المغاربية العديد من الجماعات المتشددة:

• **الحركات الإرهابية في الجزائر:** ففي الجزائر هناك حركتان أساسيتان "الجماعة المسلحة "

و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال" وكل واحدة منها لها أهداف خاصة بها فالأولى ذات بعد محلي والثانية ذات بعد خارجي، ما يجعلها على علاقة وثيقة بتنظيم القاعدة التي نشأت سنة 1998 وترئسها "عبد

¹ إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب بين تحديات المخاطر وواقع المقاربات الإنفرادية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 281، جويلية 2002، ص 38.

² قويدري شكري، التحديات المتوسطة للأمن القومي للدول المغاربية، 2001-2011 مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015، ص ص 171-172.

• **الحركات الإرهابية في المغرب:** تتمثل هذه الحركات في جماعتين هما "السلفية للجهاد" أو "السلفية الجهادية" و"الجماعة المقاتلة الإسلامية المغربية" من أهم الشخصيات البارزة في المغرب نجد "محمد الفزازي" الملقب بأبي مريم قائد الجماعة السلفية الجهادية، ومن بين أعضائها "حسن الكناني" و"محمد عبد الوهاب" ونجد "عبد العزيز أبو البراء" قائد للجماعة المقاتلة الإسلامية، وهم على صلة وثيقة بتنظيم القاعدة ويعتبر "عزيز الشكاني" و"عبد العالي الشاري" هما صلة الوصل بين القاعدة والخلايا الموجودة بالمغرب¹.

¹ريما صالحه، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي"، 8 سبتمبر 2016، 14:33 المتحصل عليه: www.almarbiya.net

الجماعة من تحقيق أهداف القاعدة في المغرب الإسلامي التي تتمثل في محاربة الأنظمة السياسية السائدة وتهديد كذلك المصالح الغربية في المنطقة¹.

بينما موريتانيا لم تعرف كثيرا نشاط الجماعات الإرهابية، عندما نقارن بينها وبين الدول المغاربية الأخرى فنجد أنها تنشط بأقل حدة وفعالية مقارنة مع الدول المجاورة فنجد "الحركة الإسلامية" وينطبق الأمر كذلك على تونس حيث نجد فيها حركة تدعى "الاتجاه الإسلامي"، التي تسعى إلى السيطرة على السلطة، إذن كل هذه الجماعات السائدة في دول المغرب العربي تتدرج تحت ما يسمى بـ"تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"، وتتمثل هذه الجماعات في: "الجماعة الليبية الإسلامية المقاتلة" و"الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية" و"الجماعة المغربية الإسلامية المقاتلة" و"السلفية الجهادية"، وهناك من يضيف جماعة أخرى تحت تسمية "الجماعية الإسلامية التونسية" فهذه الجماعات من أهم الجماعات الموجودة في تنظيم القاعدة..

• تهديد الجريمة المنظمة والمخدرات:

جاء في تعريف الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية للجريمة المنظمة على أنها، جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاث أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدم ارتكاب واحد أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى².

¹أيمن حسن، الجامعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج عن القاعدة، وتقدم وثيقة لنبد العنف 8 سبتمبر 2016، 15:05 في الموقع. <http://www.musl.net>.

²محمد غربي، الدفاع والامن اشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوسياسية، الملتقى الدولي الجزائري والامن في المتوسط، من واقع وآفاق، جامعة قسنطينة 29-30 أفريل 2008، ص 275.

عرفته الشرطة الدولية (الانتربول) الجريمة على أنها: كل مؤسسة أو مجموعة من الأفراد تمارس نشاطا دائما غير شرعي، لاتعترف بالحدود الوطنية، وهدفها الأولوالأساسي هو تحقيق الربح والفائدة¹. تعرف الجريمة المنظمة انتشارا في منطقة المغرب العربي، على مستويات تبييض الأموال، التهريب، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة على كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على الأنسجة الاقتصادية والاجتماعية لدول المغرب العربي خاصة وأن هناك تداخل وتلاحق بين الشبكات الوطنية مع الجهوية أي بين دول المغرب العربي مع إفريقيا أو العالمية، تعد المتاجرة بالمخدرات أيضا مع التهديدات التي تواجه المنطقة، حيث يعتبر المغرب الأقصى من بين كبار البلدان المنتجة والمصدرة لمختلف أنواع المخدرات كإنتاج القنب الهندي، تهريب الأسلحة من ليبيا نحو الجزائر، تهريب الوقود من الجزائر نحو المغرب، كما أن موقع الدول المغاربية الذي يحتوي على مطارات تعتبر كمنفذ لهذا التهريب التي تحدث في الدول المغرب العربي².

• **تهديد الهجرة السرية :** فالهجرة هي الانتقال الفردي أو الجماعي من موقع إلى آخر بحثا على على وضع أفضل في الجانب الاقتصادي ، السياسي ، الاجتماعي ، الديني، فالهجرة لا تنحصر في علاقة ضيقة بين وحدتين أساسيتين صغيرتين معزولتين، بقدر ما هي عملية تتم داخل نظام دولي هو في حد ذاته ناتج عن التحولات العالمية ، و الدول بدورها كفاعل في هذه المنظومة فهي تقوم بدور مهم يحد من فاعلية سياسات الدول في مجال تنظيم مسارات الهجرة و تأثيراتها على المجتمعات المحلية في الدول المتقدمة.

هناك أنواع عديدة من الهجرة و هي :هجرة طوعية -إجبارية ،الهجرة المحلية الخارجية- الدولية،الهجرة الدائمة-المؤقتة ،الهجرة الفردية-الجماعية،الهجرة الشرعية و غير الشرعية.

¹ رتيبة برد، الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهاده الماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008، 212.

² محند برفوق، التهديدات الأمنية في المغرب العربي، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2007-2008 ص76.

و هذا التصنيف الأخير هو موضع دراستنا باعتباره أن الهجرة غير الشرعية من أحد الأبعاد السيئة لهذه الظاهرة، التي بدأت تخرج عن نطاقها القانوني.

فالهجرة غير الشرعية تعني أن المهاجرين يدخلون الدول بدون تأشيرات أو دون إذن مسبق و ذلك باستخدام أساليب عديدة، التزوير، التسلل عبر الحدود التعاقد عبر شركات التهريب¹.

وعلى هذا الأساس تعرف الهجرة السرية أو غير شرعية، بأنها إنقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا.

فالهجرة السرية تعد من المشكلات الاجتماعية الكبرى في منطقة المغرب العربي والتي تعرف بالمصطلح الأكثر تداولاً خاصة بين فئة العمرية التي تتراوح من 18 و 35 عاما وهي "الحراقة" ومعناها حرق كل الأوراق والروابط التي تربط بجذوره وهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال².

ففي البداية كانت الهجرة من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمار وسرعان ما أخذ اتجاهها معاكسا، حيث لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى العمال الموجودة في مستعمراتها ولهذا نجد التواجد المكثف للعمالة المغاربية في فرنسا وبلجيكا وهولندا وذلك للبحث عن المزيد من اليد العاملة، وإلى جانب ذلك للبحث عن المزيد من اليد العاملة، وإلى جانب ذلك فهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى الدفع وال جذب للهجرة ويمكن تلخيصها في:

- الأسباب الاقتصادية:

ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة في دول جنوب المتوسط وخاصة دول المنطقة المغربية، حيث تزامنت هذه الأوضاع مع محدودية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول وتصاد

¹ ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، بسكرة: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011، صص 90-91.

² فاطمة برم ، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2009-2010، صص 144.

الهوة بينها وبين دول الشمالية وبالتالي تكون الهجرة إلى الشمال هي الحل في ظل هذه الظروف وعدم وجود وصفات لحلول جائزة.

- الأسباب الاجتماعية والثقافية:

ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في الدول المغاربية وخاصة المغرب بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي وذلك ما يؤدي إلى اضطرارهم للبحث عن مستويات معيشية أفضل¹.

- الأسباب السياسية والأمنية :

تعاني أغلبية الدول الجنوبية خاصة المغاربية في حالة عدم الاستقرار السياسي، وضعف المشاركة السياسية و شيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد فعدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية أو الدولية وحركة الاضطهاد بسبب الانتماءات العرقية والدينية أو السياسية تعتبر من الأسباب الرئيسية لحركة الهجرة.

وإلى جانب ذلك الموقع الإستراتيجي لمنطقة المغرب العربي تحولت بلدان المغرب العربي إلى مراكز عبور للهجرة الإفريقية إلى أوروبا خاصة إلى إسبانيا وإيطاليا إذ يتجه الأفارقة القادمون من جنوب الصحراء إلى أوروبا عبر الدول المغاربية خاصة ليبيا، المغرب و الجزائر وبهذا تضم أنواع مختلفة الهجرة الشرعية وغير الشرعية بحيث وصلت في 2006 إلى 28 ألف مهاجر إلى إسبانيا و 16 ألف مهاجر نحو إيطاليا.

تعتبر الجزائر، تونس، ليبيا مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشار ملفتا للمهاجرين الأفارقة، وتعد ليبيا منطقة عبور للهجرة القادمة من النيجر، تشاد، السودان نيجيريا وغانا، 205 مليون مهاجر حوالي 300 ألف مهاجر يوجدون في ليبيا.

¹قويدري شاكري:المرجع السابق ذكره،ص89.

- مشكلة المياه:

- مشكلة البيئة:

¹ليندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص ص 94-95.

ويعد التلوث السبب الرئيسي للتدهور البيئي، حيث خلف أضرار كثيرة أهمها، تقليص المساحات المزروعة، الجفاف، كنتيجة على ذلك انتشار الأوبئة و الفقر وتعود أسباب التلوث الأولى إلى:

- التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي تعرفه الدول الشمالية والذي له تأثير على دول المغرب العربي من خلال تصاعد الغازات الضارة للمصانع التي ادت الى تلوث الهواء وألحقت هذه الأخيرة بتلوث مياه البحر الأبيض المتوسط¹.

ودول المغرب العربي على غرار باقي دول العالم الثالث حيث عرفت تهديدات بيئية تتمثل في التغيرات المناخية وتلوث مياه البحر الأبيض المتوسط و التأثير على حياة الكائنات الحية وبقائها وذلك تؤدي في الأخير إلى ارتفاع درجات الحرارة، الفيضانات، الزلازل، الأخطار الصحية المؤثرة على توازن الأنظمة البيئية، فالسبب الرئيسي للتهديدات البيئية هو النشاط الإنساني.

إلى جانب ذلك نجد دول المغرب العربي تتميز بالضعف و الهشاشة، حيث تبقى عرضة لتقلبات المناخية وكل ما يترتب عن التدهور البيئي، فهي لا تملك مناعة ضد هذه المخاطر والتهديدات الجديدة².

المطلب الثاني: الثورات العربية وتأثيرها على منطقة المغرب العربي

بسبب الأوضاع المزرية التي عاشها أبناء المغرب العربي تفجرت الثورة في تونس في 14 فيفري 2011، ليبيا في 17 فيفري 2014 علما أنها قد مست كلا من موريتانيا في 17 جانفي 2011، المغرب في 30 جانفي 2011 و الجزائر في 28 ديسمبر 2010، وتفاوت تأثير الثورات من بلد إلى آخر تبعا للظروف الخاصة لكل بلد و الأشكال التي اكتسبتها الثورة فيه، فكانت الثورة في كل من تونس و ليبيا عنفا شديدا بينما أفضى الحراك الثوري في المغرب إلى قيام ملكية دستورية ونظام برلماني تعددي، وذلك على

¹صفية نازري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل ثنائي العولمة، دراسة مقارنة لحالات الجزائر - المغرب تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2010-2011، ص ص 64-65.

²ليندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص 112.

أنقاض النظام الفردي الذي كان قائما من قبل، و في حين أدت رياح التغيير إلى تعميق وتوسيع الحريات السياسية وبدئ نوع من الحوار والتشاور بين السياسيين بموريتانيا، لم تكلل جهود التغيير في الجزائر بالنجاح لاحداث التغيير استثناء ببعض الإصلاحات¹.

- حركة التغيير في تونس:

اندلعت المظاهرات في 18 سبتمبر 2010 تضامنا مع الشاب البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 17 ديسمبر تعبيرا عن غضبه بسبب البطالة، و خروج آلاف المتظاهرين الراضين لأوضاع البطالة و عدم وجود العدالة الاجتماعية و تفاقم الفساد داخل النظام التونسي. ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس سقوط العديد من القتلى نتيجة المواجهة بقوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين الدين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء من بينهم وزير الداخلية وتقديم المعالجة لمشاكل التي يحلها المتظاهرون².

لكن الانتفاضة توسعت شدتها حتى أجبرت الرئيس بن علي التنحي عن السلطة، ومغادرة البلاد بحماية أمنية ليبية إلى السعودية في 14 جانفي 2011، فأعلن الوزير الأول "محمد الغنوشي" عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة، وكذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل (56) من الدستور مع إعلان حالة الطوارئ، وبناء على ذلك تم تولي رئيس مجلس النواب "فؤاد المبرع" منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية³.

¹ محمد الأمين (ولد الكاتب)، المغرب العربي الواقع و الأفاق، 12 سبتمبر 2016 على الساعة 22: 13

<http://mdlemkettab-maktoobblog.com>

² الجزيرة نت: بن علي، بعد إصلاحات ديمقراطية 15 سبتمبر 2016، 21: 19. <http://www.aljazeera.net>

³ سي، إن بالعربية: المبرع، يؤدي اليمين رئيسا "مؤقتا" لتونس: 15 سبتمبر 2016، 13: 54. <http://arabic.com>

- حركة التغيير في ليبيا:

اندلعت الثورة في ليبيا سنة 17 فيفري 2011 على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية بسبب سوء الأوضاع المعيشية، وقد تأثرت هذه الثورة بموجة من الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي في 2011 و خاصة الثورة التونسية "بن علي" والرئيس المصري "مبارك"¹.

انطلقت مظاهرات في 15 فيفري اثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسلين فتحي في مدينة بن غازي فخرج أهالي الضحايا لتخليصه وذلك تقدم وجود سبب للاعتقال، وتلتته يوم 16 فيفري مظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء، فأطلق رجال الأمن الرصاص وقتلوا بعض المتظاهرين، كما خرجت مدينة الزنتان والرجان، وازدادت الاحتجاجات في 17 فيفري على شكل انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية².

وازدادت الاحتجاجات حيث طالب المحتجين الحكومة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة، والقصف الجوي لقمع المتظاهرين، تحولت إلى ثورة مسلحة تحت غطاء دولي أطاحت بالرئيس العقيد القذافي وانتهت الثورة بمقتله في 21 أكتوبر على يد الثوار³. بعد ذلك أعلن الفوشى في 17 جانفي عن تشكيل حكومة موحدة وطنية تضم عددا من رموز

¹ محمد كامل عمرو: الجزائر: العلاقات السياسية مع مصر تتميز بالتنسيق والتشاور المستمر، 16 جوان 2016، 14:30.

<http://gate.ahram.org.eg>.

² بي بي سي العربية: ليبيا جرحى مظاهرات بنغازي والإعلان عن الإفراج عن معتقلين 2 أوت 2016، 15:

<http://www.bbc.uk>.

³ صحيفة الأيام، الثوار يسيطرون على طرابلس ونظام القذافي يسقط. 23 أوت 2016 21:15 <http://www.al-ayyam.ps>.

- تأثير الثورات العربية على منطقة المغرب العربي:

¹ حمد مالكي، ندوة مقدمة بعنوان الاتحاد المغاربي و رهانات التكتلات الاقليمية بالدوحة 17 - 18 فيفري، 2013ص5.

خلاصة الفصل

استطاعت الدول الغربية إقامة تجمعات و تكتلات إقليمية في ظل عملية التكامل بهدف الوصول إلى المساعي المنشودة ، علما أن شعوبها لا تجمع بينهم لا وحدة الدين ولا وحدة اللغة ،زيادة عن التباينات و الخلافات السائدة بين دولها لكن عملت علي تجاوز ذلك فالمصلحة الجماعية هي الغالبة على المصلحة الفردية ،عكس الدول المغاربية التي تملك كل المقومات و الإمكانيات التي تؤهلها لإقامة بناء فضاء مغاربي قوي.

إلا أنها تعاني من هشاشة الروابط و البناءات المغاربية في ظل ظروف و تحديات داخلية، سياسية، اقتصادية ، قانونية، مالية و أمنية ،و اجتماعية متدهورة اضافة الى تأثيرها بالثورات العربية،فكل هذه التهديدات تأثر على مسار وحدة المغرب العربي وتساهم في عدم الوصول الى تحقيق ادنى متطلبات و طموحات الشعوب المغاربية ،فالتكامل بين أقطار المغرب العربي الذي تجمع بينها وحدة الأصول والعادات و التقاليد و الدين و اللغة، أصبح من الأمر الضروري أن تعمل شعوبها على تحقيق الوحدة للتخلص من التخلف و التبعية للغرب و مواجهة الاهتمام الأمريكي الأوروبي اللذان يسعيان إلى خدمة مصالحهم الخاصة،حيث ان كل طرف ينافس الطرف الآخر للاستحواذ و الهيمنة على مناطق النفوذ في المغرب العربي و هذا ما يشكل تحديات و تهديدات لأمنها و استتزاز ثرواتها .

الفصل الثالث

التنافس الدولي على منطقة

المغرب العربي

تمهيد:

تشكل منطقة المغرب العربي، موقعا استراتيجيا هاما و متميزا، اذ تعتبر مفترق للقاء الشمال والجنوب، و جسرا بين أوروبا وشمال إفريقيا، حيث كانت ولا زالت مكان الحضارات والاديان والمصالح الاستراتيجية والتبادلات التجارية.

من هنا فالمنطقة المغاربية لها أهمية استراتيجية في التوازنات الدولية بحيث تشكل دور المد والجزر على المستويين الاقتصادي، السياسي لبلدان المنطقة، فهي ذات بعد جيواستراتيجي بالنسبة للدول الإقليمية و الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي. التي من خلالها تحقق مصالحها والمحافظة عليها من اجل تأمين تسويق منتجاتها و تبادلاتها التجارية والمحافظة على استقرارها و أمنها.

بحيث نجد الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي تحاول استمالة دول المغرب العربي إلى صفها بشتى الآليات و الأساليب و ذلك بخلق جو الشراكة بين طرف قوي و طرف آخر ضعيف الأمر الذي يسبب في تعثر المسار التكاملي المغاربي الذي صاحبه الجمود منذ نشأته في فيفري 1989 باعتبار إن الاتحاد الأوروبي و مع إصراره على عقد اتفاقيات ككتلة واحدة مع كل دولة على حدى من جهة والولايات المتحدة الأمريكية و ذلك ما خلق تنافس بين كلا الأطراف بحيث كل طرف يسعى إلى تضيق الآخر. وأمام هذا التسابق وجدت دول المغرب العربي نفسها أمام تحدي كبير بحيث نجد الدول المغاربية ملهمة بالآليات الأوروبية و الأمريكية بدلا من إقامة تكامل مغاربي.

المبحث الأول : التحدي الأوروبي

خلال الفترة التي تلت إنشاء اتحاد المغرب العربي التي عرفت التعثر و الجمود الأسباب عديدة فتعجيلها للتوقيع على اتفاقيات أخرى مع الدول الأوروبية جعلها تتراجع عن عدم انجاز الوحدة المغاربية، و هذا يظهر في اعتبار دول المغرب العربي أن التوجه نحو الشريك الأوروبي يفتح له المجال للخروج عن دائرة التخلف و تعود التوجهات الفعلية للسياسات الأوروبية، انطلقت مع اتفاقيات المشاركة مع دول المغرب العربي في 1969 ثم توسعت مع المقاربة المتوسطة الشاملة في 1972 و تجددت مع السياسة المتوسطة المجددة في 1990.

المطلب الأول: سياسات الاتحاد الأوروبي اتجاه منطقة المغرب العربي

- المجموعة 5+5¹:

يسمى بمنندى 5+5 تعود فكرة اجتماع دول غرب المتوسط إلى 1983 حين اقترح الرئيس الفرنسي **François Mitterrand** في الرباط المغربية، مبادرة إنشاء مجلس الأمن لغرب المتوسط على ان يضم المغرب، تونس، الجزائر، موريتانيا، ليبيا و فرنسا اسبانيا، البرتغال، لا أن هذا اللقاء قوبل بالرفض بسبب جمود العلاقات المغاربية. ليعاد طرحها من طرف الرئيس الايطالي **Bitino Carxi** عام 1986، وبعدها الرئيس الاسباني **Philip Gonzalez**، و قد عقدت أول ندوة للمنندى بمرسيليا عام 1988 تبعتها ندوة ثانية بطنجة عام 1989، ثم اجتماع دبلوماسي رسمي بروما في مارس 1990 و انتهى بعده إلى عقد أول اجتماع لمجموعة ما يعرف 5+4 بروما في 10 أكتوبر 1990 من اجل الحوار و التعاون ليأخذ بذلك بعدا أوسع من مجرد التعاون الاقتصادي و التبادل التجاري و هذا بعد ضمّ البعد الأمني، وعقد لقاء

¹ مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر: دارالفجر والتوزيع، 2006 ص90.

ثاني يوم 26 و 27 من أكتوبر 1991 بالجزائر و شهد هذا اللقاء انضمام مالطا لتصبح الآلية معروفة بحوار 5+5¹.

يعتبر مشروع 5+5 منتدى غير رسمي يهدف إلى تحسين الاستقرار السياسي و التطور الاقتصادي لدول غرب المتوسط ، إلا إن هذا المشروع واجه عراقيل خطيرة، حيث بعد اجتماعين وزاريين في روما 1990 و في الجزائر 1991 بقي الحوار معلقا طيلة عشر سنوات إذ لم ينعقد المؤتمر الثالث لوزراء خارجية الدول العشر إلا في جانفي 2001، و تبعتها اجتماعات خلال سنوات 2002، 2003، 2001 ولكن عقبات نجاح المبادرة استمرت خاصة منها غياب كتلة مندمجة بالنسبة لدول المغرب العربي².

ومن القضايا التي اهتمت بها مجموعة 5+5 نجد الهجرة باعتبارها مصدر تهديد الأمن المنطقة خاصة للدول الأوروبية، في ديسمبر 2004 تمّ عقد لقاء يضم وزراء دفاع الدول العشرة بفرنسا، و بموجبه تمّ التأكيد بتكثيف الجهود للتصدي للمخاطر التي تهدد امن المنطقة بالإرهاب ، المخدرات، الهجرة السرية³.

- مسار برشلونة :

اتخذ الاتحاد الأوروبي ابتداء من نوفمبر 1995 في إطار البيان الوزاري المشترك التوجيهات الكبرى للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي طرحا جديدا يعرف بالشراكة الاورومتوسطية،و تمّ الإعلان عليه في مدينة برشلونة الاسبانية،و جاء هذا المؤتمر ليعبر عن بناء فضاء اقتصادي و امني أوروبي بموجبه الاستجابة عن كل التغيرات الإقليمية و كذلك العمل على خلق إطار يجمع بين صفتي المتوسط⁴.

¹ مصطفى بخوش، المرجع السابق ، ص 90 .

² Jean-François Coustilière, sécurité en méditerranées :une initiative au format 5+5 « défense national, paris : n4,mai 2005,pp40-41.

³ لبندة عكروم، المرجع السابق ذكره، ص 129.

⁴ مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 92.

و يضم هذا المؤتمر 27 دولة حيث تمثل 15 دولة منها: دول الاتحاد الاوروبي 12 دولة تمثل دول الشاطئ الجنوبي و الشرقي للبحر المتوسط مصر، الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، إسرائيل السلطة الفلسطينية، سوريا، لبنان، مالطا، قبرص.

و جاء هذا المؤتمر تصديا للتحديات الجديدة و المعقدة و من أهمها: التهديدات و المخاطر السائدة في دول جنوب الضفة المتوسط و المغاربية خاصة، العمل على تعزيز العلاقات بين ضفتي المتوسط من اجل مواجهة التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط و خلق آلية تهدف إلى دفع هذا المسار إلى الإمام من اجل تكثيف الجهود لتحقيق الاعتبارات التالية: إن عملية برشلونة من الناحية النظرية قد تحقق عدّة نجاحات لكن دون الوصول إلى تحقيق كل الأهداف خاصة التي لا تزال بعيدة المنال و إن اهتمام الاتحاد الأوروبي في توسيع مجاله الجغرافي في وسط و شرق أوروبا ستكون على حساب منطقة جنوب المتوسط و ذلك من خلال إقامة علاقات التعاون و المساعدة بينهما¹.

اكتفت القمة بالاتفاق على النص التأسيسي للحوار الاورو-متوسطي كقاعدة للمسار من شأنه خلق فضاء للحوار و التعاون بين دول الضفة الشمالية و الجنوبية للمتوسط، و خلص المؤتمر بتحديد أهداف و آليات الشراكة الاورو-متوسطية:

- تقوية العمل السياسي.
- العمل على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تنمية التعاون في مجال مكافحة الإرهاب.
- احترام خصوصيات كل مجتمع و العمل على محاربة كل أنواع التطرف و العنصرية.
- ترقية الأمن الإقليمي و ذلك بالتصدي لانتشار الأسلحة النووية و الكيميائية.

¹ مصطفى بخوش، المرجع السابق، ص 92-93.

عموما فمؤتمر برشلونة ركز على ثلاثة محاور أساسية وهي: المحور السياسي الأمني و المحور الاقتصادي المالي و المحور الاجتماعي الثقافي¹.

- سياسة الحوار الأوروبي:

تعتبر من إحدى المشاريع الأوروبية المقدمة للدول المحيطة بها أو المجاورة لها، ذلك من أجل تعزيز و توفير الشراكة للبلدان الأوروبية الشرقية الجديدة التي نجحت في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004.

لقد خلص **Ramon Brondis** في نوفمبر 2004 عرضا لسياسة الحوار الجديدة و وصف جيران الاتحاد الأوروبي " بحلقة الأصدقاء " بحيث تشمل بالالتزام المشترك للقيم المشتركة². زودت هذه السياسة بأداة مالية جديدة عرفت " بالحوار الأوروبي " بحيث تمّ الاتفاق على وضع مبلغ يقدر بـ 14.9 مليون أرو من أجل مساعدة دول جنوب المتوسط المعنية بهذه السياسة، و بما أن دول المغرب العربي تتدرج ضمن هذه العملية، غير أننا نجد الجزائر اختارت عدم الانضمام إلى هذه السياسة لعدم اهتمامها بها، باعتبار أن هذه السياسة الجديدة غير مجبرة.

ناقشت هذه الأطراف مختلف المحاور التي جسّدتها سوءا في الجانب السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي و الثقافي، و خصوصا العمل على إيجاد العديد من الحلول لقضايا ذات صلة بتعزيز الديمقراطية، حقوق الإنسان، تعزيز التفاهم المتبادل و الروابط الثقافية من خلال حوار الحضارات باعتبارها النقطة الرئيسية التي تركزت عليها سياسة الحوار الأوروبي حيث هناك غياب هذه المؤشرات

¹ يمينة عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأوروبية المتوسطية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2007-2008، ص 97-98.

² رتيبة برد، الحوار الأوروبي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية، 2008-2009، ص 214.

الأساسية في العالم العربي عموما و بلدان المغرب العربي خصوصا، و لهذا نجد الدول الأوروبية قدمت حوافز عديدة من اجل تبني المعايير الأوروبية و احترام القيم المشتركة وفق مسار اتفاقيات الشراكة¹.

وعرفت السياسة الأوروبية للحوار بعد ثمانية عشر شهرا من التطبيق إجراءات جديدة لدعم و التي جاءت لتتأقلم مع الأوضاع الجديدة وتتعامل مع أساليب الاستقرار في المحيط المباشر و القريب لأوروبا، بحيث أن الفكرة عند بروزها كانت تعني أكثر الحوار الشرقي نتيجة للتخوفات التي خلقها توسع الاتحاد الأوروبي شرقا، إلا أن هذه السياسة الموازية امتدت كذلك نجد دول الجنوب لدعم علاقات الاتحاد الأوروبي بجواره،

فهذه السياسة تعبر عن إطار سياسي يربطها بإحدى عشر دولة شريكة، وتقوم هذه كذلك على اعتقاد حيوي بالنسبة لمصالح الاتحاد الأوروبي و مرتبط بالضرورة دعم الاستقرار السياسي لشركاء الاتحاد بمعنى استقرار المحيط و الجوار مرتبط بأمن و استقرارا الاتحاد الأوروبي نفسه.

- الاتحاد من اجل المتوسط:

تم طرح فكرة الاتحاد من اجل المتوسط لأول مرة في مدينة طولون في 7 فيفري 2007 من طرف الرئيس الفرنسي Nicola Sarkozy بمناسبة الانتخابات الرئاسية عندما صرح في خطابه بقوله "لقد جئت لأقول للفرنسيين إن مستقبلهم الحقيقي يلعب هنا، في منطقة المتوسط"، و جاء هذا التصريح أثناء الحديث عن واقع مسار برشلونة وصل إلى مرحلة الانسداد، و أصر ساركوزي في خطابه الرئاسي الأول بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية عن تجسيد فكرة الاتحاد المتوسطي، و ذلك في شهر ماي 2007 خلال الزيارة التي قام بها الرئيس ساركوزي إلى مدينة طنجة المغربية في 23 أكتوبر أعلن رسميا من شعوب المنطقة

¹ فيصل سمارة، البعد الإنساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية الاتحاد من اجل المتوسط: 1995-2008، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013، ص44.

أن تتحد معا حول أكبر و أجمل الأفكار الإنسانية" و طالب من جميع الدول المتوسطية العمل سويا من أجل تحقيق هذه المبادرة¹.

و مباشرة بعد إلقاء ساركوزي خطابه الرسمي بدا التخوف على معظم الدول الأوروبية تجاه صيغة هذه المبادرة خوفا من رغبة فرنسا أن تلعب دور " الفارس الوحيد"، وهذا ما دفع ساركوزي إلى إبرام مفاوضات مع الكتلة الأوروبية تجاه المبادرة التي تقودها إنجيلا ميركل و توصلت هذه الأخيرة في 08 مارس 2008 إلى تعديل صيغة المشروع الفرنسي ليكون في خدمة كافة الدول الأوروبية الموحدة حيث تحول من صيغة "الاتحاد المتوسطي" إلى "الاتحاد من أجل المتوسط"، و هذه الصيغة أكثر واقعية و قابلية لاستمرار الجهود المبذولة، فالأمر يتعلق بضرورة تجاوز الإطار السياسي إلى الإطار التطبيقي و هذا ما لم يحققه مسار برشلونة و ما جاء بعدها، و تمّ في هذه القمة رسم ملامح الاتحاد الجديد الذي يهدف أساسا إلى: - استمرار تزويد دول الاتحاد الأوروبي بالطاقة.

- تأميم الحزام الحيوي باعتباره منطقة حساسة.

- الدعوة إلى بناء حضارة متوسطية تجمع الدول المتوسطية وهذا ما جاء في خطابه

يوم 2007/10/23 بطنجة².

و يشكل هذا الاتحاد 16 دولة وهي المظلة على المتوسط و التي تمثل بدورها فضاء اقتصاديا وسياسيا و من مهامه قضايا الأمن والطاقة والتجارة والهجرة إلى جانب إنشاء بنك للاستثمار المتوسطي على غرار بنك الاستثمار الأوروبي من أجل دفع عجلة التنمية في دول جنوب و شرق المتوسط، كما عرض ساركوزي تقديم الخبرة للدول المتوسطية في مجال التعاون القوي السلمي مقابل حصولها على احتياجات الغاز من الدول المغاربية.

¹ عبد القادر المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد و الافاق، د ب ن، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص 45.

² رتيبة برد، المرجع السابق ذكره، ص ص 227-228.

الهدف الحقيقي الذي تسعى فرنسا تحقيقه من خلال هذا المشروع هو لعب دور هام في المنطقة، إضافة إلى إعادة النظر في مكانة فرنسا في المنطقة بعيدا عن تنافس الدول الأوروبية ذات وزن في الاتحاد الأوروبي مثلا "بريطانيا ألمانيا" باعتبار أن الاتحاد سيضم فقط الدول المشاطئة للمتوسط، كما ينادي ساركوزي إلى تعزيز الصداقة الفرنسية مع الأطراف العربية و في الوقت نفسه تعميق العلاقات الفرنسية الإسرائيلية مما يجعل من السياسة الخارجية الفرنسية تختلف عن تصوراتها السابقة، حيث اتهمت فرنسا بالتحيز الدائم إلى جانب العرب، وأن هذه المبادرة بحاجة ماسة إلى توضيح عوامل و لآليات تساهم في تجاوز العقبات التي تعرقل من مسار التعاون المتوسطي و في مقدمتها الصراع العربي-الإسرائيلي¹.

أما الأهداف الخفية التي ترمي وراءها عبر هذا المشروع هي كالتالي: ربط الدول الأوروبية بالمنطقة المغاربية رسيخة ذلك لمواجهة و تحقيق الزحف الأمريكي في المنطقة فعلى سبيل المثال: عقد أمريكا اتفاقية مع الجزائر حيث تتيح لها استيراد 40 من صادرات الغاز حتى حدود 2020، كذلك تصدي الزحف الصيني على المستوى الاقتصادي للمنطقة، محاولة فرنسا توسيع نفوذها السياسية و الاقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي لمواجهة ألمانيا.

أهم الملاحظات التي رصدت حول هذا المشروع انه :

- صورة مطابقة تماما لمسار برشلونة سواء من الناحية السياسية و الجغرافية و هذا ما يؤكد جدية هذا المشروع، التباين و الاختلاف العددي بين البلدان المشاركة في هذا المؤتمر حيث هناك عدم توازن بين الدول الشمالية للضفة المتوسطية و نظيرتها الجنوبية.

¹ يمينه عطيش، المرجع السابق ذكره، ص ص 110-111.

- حضور دولة إسرائيل و هذا خير دليل على محاولتها تطبيع العلاقات بين الكيان الصهيوني والدول العربية لأنّ ذلك هو الهدف الأسمى لتحقيق عملية السّلام في الشرق الأوسط على حساب القضية الفلسطينية و هذا تحفظت عليه الجزائر.

- يتميز هذا المشروع بعدم التجانس و البعد الجغرافي لأعضائه (دول الاتحاد الأوروبي) و هذا ما يخلق صعوبة في إقامة مشاريع قطاعية ملموسة و انتشارها بين الدول¹.

المطلب الثاني: أبعاد الشراكة الأورو مغاربية:

من خلال ما سبق ذكره للآليات الأوروبية المبرمة مع الدول المغاربية بدءا بحوار 5+5 ثمّ مؤتمر برشلونة و تلتها سياسة الجوار الأوروبية 2004، فهي مؤتمرات و مبادرات تناولت محاور الشراكة الأورومغاربية و ذلك حسب الظروف التي تحكمها سواء المحلية، الإقليمية،الدولية بحيث عند التحقيق فيما جاءت به المبادرات يظهر لنا ثلاث أبعاد أساسية و هي: البعد السياسي ، الأمني و البعد الاقتصادي ، الألماني و البعد الاجتماعي الثقافي،الإنساني.

1-البعد السياسي و الأمني:هذا الجانب لقي اهتماما كبيرا في الحوار الأوروبي العربي،في الفترة التي طرح فيها المشروع الشراكة الأورومتوسطية 1994،امتدادا لمشروع 5+5 و ذلك يعود إلى الحقبة التي عرفت انتشارا معتبرا للحركات الإسلامية و تدهور الأوضاع الأمنية في عدة دول مثل ما حدث في الجزائر فقد عرفت أزمة أمنية1992 ما أدى إلى التأثير على امن الدول المجاورة سواء على صعيد دول المغرب العربي و كذلك على صعيد الدول الأوروبية أيضا ،و نجد ظاهرة التدفق المتتالي لموجات الهجرة غير شرعية خاصة من الجزء ألمغاربي ،كونها مسألة تؤرق الأمن الأوروبي،ولهذا أكد على ضرورة إنشاء فضاء امني مشترك ،عبر مجموعة من الإجراءات التي تستند عليها وهي:

¹قويدر شكري،المرجع السابق ذكره،صص80-81.

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك بالالتزام بها بالقانون الدولي من اجل تنمية الطرح المتعلق بتحقيق دولة القانون مع احترام كل نظام سياسي .
 - دعم الحوار بين الأطراف من اجل تبادل المعلومات حول المسائل الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية .
 - احترام المساواة في حق الشعوب و مبدأ تقرير المصير .
 - الامتناع عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية للدول المشاركة، و احترام وحدة أراضيها .
 - العمل على حل النزاعات بطرق سلمية و عدم اللجوء إلى القوة.
 - دعم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب الجريمة المنظمة محاربة المخدرات.
 - تعزيز الأمن الإقليمي عبر مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل بما فيها النووية و الكيماوية¹.
- إلى جانب هذه المبادئ جمعت عدة لقاءات الأطراف المتوسطية و ناقشت المحور السياسي والأمني في المنطقة بدءا من مؤتمر قاليثا عاصمة مالطا في أبريل 1997 من أجل انجازات مسار برشلونة، و في أبريل عقد المؤتمر الأوروبي المتوسطي الثالث في شتوتغارت في ألمانيا و التي تزامنت مع العديد من الأزمات (أزمة كوسوفو،جمود عملية السلام في الشرق الأوسط)،وعقد المؤتمر الرابع بمرسيليا في 15نوفمبر 2000 التي جاءت مع الانتفاضة الفلسطينية في غزة و الضفة الغربية،وعرفت مقاطعة كل من سوريا ولبنان بسبب عدم إدانة الإتحاد الأوروبي لإسرائيل لانتهاكاتها الإنسانية².
- وبعد تأزم الأوضاع الدولية منذ 11سبتمبر 2001،أخذت هذه الشراكة جانبا كبيرا من الاهتمام وذلك لمجموعة من الاعتبارات و التي تتمثل في:

- القضية الفلسطينية فهي السبب الرئيسي لتشنج العلاقات الدولية.

¹مصطفى بخوش، المرجع السابق ذكره، ص ص 97-98.

²توفيق الحكيمي، مداخلة مقدمة ملتقى العلاقات الاورومغاربية، عنابة : جامعة باجي مختار، 2009-2010، ص4.

- تصاعد الإرهاب و الذي يمثل السبب الرئيسي في الصراع الحضاري بين الدول.
- تطور حاجيات المواطن في جنوب المتوسط خاصة في جزئه الغربي وازدياد مطالبه نتيجة تطور المستوى الفكري والاقتصادي و التفتح على الخارج.
- ظاهرة الإسلام السياسي والتي لا بد من التعامل معها على غرار النموذج الجزائري وتأثيره على الدول المغاربية الأخرى.
- تراجع داخلي للطموح الأوروبي أدى إلى ضعف الانفتاح الأوروبي على الخارج بصفة خاصة¹.

2-البعد الاقتصادي و المالي:

من أهم محاور الشراكة الأوروبية، وذلك انطلاقا من مقارنة قوية داخل الاتحاد الأوروبي، التي تعتمد على منطق أن الدول المغاربية خاصة و الدول الجنوبية المتوسطية عامة تواجه مشاكل اقتصادية منها الفقر، البطالة، ويشكل معقد ومنتشر جدا، التي تؤدي إلى ظهور الآفات الاجتماعية، التوتر السياسي.

و لقد ناقشت الدول الأورومغاربية المحور الاقتصادي بشكل عام وهذا ما لاحظناه في قمة برشلونة عام 1995 حيث كانت هذه السلة تستحوذ على جزء كبير من محادثات الطرفين بين الأوروبي والعربي والمغاربي، حيث تمّ الاتفاق حول نقطة مهمة اعتبرت بمثابة عمود فقري للشراكة الاقتصادية والمالية وهي مشروع إنشاء منطقة تبادل حر أورو-مغاربية-متوسطية في أفق 2010، وهي المنطقة التي ستضم حوالي 40 قطرا و 800 مليون من المستهلكين، و من المعروف أن هذه المنطقة ستظهر إلى الوجود من خلال اتفاقيات الشراكة الثنائية بين دول الاتحاد الأوروبي، وبلدان جنوب وشرق المتوسط، على أساس أن أحداثها يفترض تعاون متعدد الأبعاد بين شمال و جنوب².

كما تستلزم تفعيل اقتصاديات الدول الجنوبية لأدائها عن طريق الإصلاحات الهيكلية للجانب الاقتصادي من أجل أن تكون هذه الاقتصاديات في مستوى مستلزمات حرية التبادل في أبعاده

¹ فيصل سمارة، المرجع السابق ذكره، ص ص 35-36.

² فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي و الشراكة الأورومتوسطية، المغرب: دار توبقال للنشر، 1997، ص 14.

(السلع، الخدمات، رؤوس الأموال)¹، إذن من خلال مسار برشلونة تمّ التأكيد على ضرورة الاهتمام بالمجال الاقتصادي و هذا من خلال التأكيد على التعاون و ذلك باتفاق على:

● **إنشاء منطقة تبادل في حدود 2010** وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية بين شركاء هذه المنطقة

تدرجيا ، تحدد الوثيقة أن إنشاء مثل هذه المنطقة تتطلب من الدول المتوسطة القيام بالإجراءات التالية:

- توحيد أنظمة لإصدار شهادات المنشأ، شهادة الأصل و حماية الملكية.

- تطوير و تكثيف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية عبر تحديث القطاع الخاص.

- تطوير السياسة المعتمدة على اقتصاد السوق، واندماج اقتصاديات هذه الدول.

● **التداول و التعاون الاقتصادي:** وذلك بتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تحديث البنية التحتية

، تفعيل مجال الطاقة والزراعة، وكذلك العمل على توفير المناخ والتشجيع الايجابي للاستثمارات، والعمل

على نقل التكنولوجيا والاستفادة من التقدم التقني و ذلك بدعم المؤسسات الصغيرة والكبير².

● **التعاون المالي:** يقوم المجلس الأوروبي بتقديم مساعدات مالية وذلك بالاعتماد على برنامج "ميديا"

فهي الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، والذي يطبق بواسطته التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية

وتبلغ ميزانيتها 4.685 مليار يورو ، خصصت للتعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي و شركائه في فترة

1995-1999 مبلغ 5.35 مليار يورو للفترة الواقعة ما بين 2000 و 2006، و يرافق هذه المنح من

ميزانية المجموعة الأوروبية فرصة توفير إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي³.

3- البعد الاجتماعي الثقافي و الإنساني : يعتبر مجال الشراكة الثقافية من أهم مستويات

الشراكة، بحيث يمثل قاعدة حقيقية للتقارب و التفاهم و تطوير الإدراك المتبادل بين دول البحر الأبيض

¹فتح الله ولعلو، المرجع السابق ذكره، ص 14 .

²مصطفى بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 99 .

³توفيق حكيمي، المرجع السابق ذكره، ص 4 .

المتوسط شماله و جنوبه، و قد جاءت المبادرة الأوروبية في هذا المجال على التأكيد على مجموعة من المبادئ:

- تعزيز التبادل الثقافي و الحوار بين الحضارات المتوسطية لأنها تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب و التفاهم بين شعوب المنطقة.
- تنمية الموارد البشرية عن طريق التعليم و التأهيل و التدريب.
- اشتراك المجتمع المدني في عمليات التحول الاقتصادي و السياسي.
- التعاون في مجال الهجرة و محاولة تسهيل انتقال الأفراد فيما بين الدول عن طريق تحسين مستوى معيشة المهاجرين و، إعداد برامج مشتركة للتأهيل المهني في دول جنوب و شرق المتوسط بغية إقامة مشاريع لخلق فرص عمل متزايدة من أجل التخفيف من ضغط الهجرة نحو الدول الأوروبية.

- تنظيم تظاهرات ثقافية مشتركة للتعبير عن الموروث الثقافي و حمايتها.
- تنمية المبادلات بين المجتمعات المدنية و ذلك بإنشاء شبكات تعاون أوروبية متوسطية بين الدول و الجامعات و وسائل الإعلام مع تدعيم ذلك ماليا¹.

و في حقيقة الواقع أن هذه "الشراكة" و أبعادها الثلاث نجدها تخدم فقط المصالح الأوروبية، في ظل وجود فجوة كبيرة سواء على الجانب السياسي و الاقتصادي، الثقافي بين الأطراف بحيث نجد شمال متقدم و جنوب متخلف و هذا ما يدخل ضمن النظرة النيو-كولونيالية المتمثلة في تحويل جنوب المتوسط إلى منطقة تابعة لها، و هذا ما يجعل المنطقة المتوسطية بؤرة للتأثير الخارجي في ظل التنافس الأوروبي مع القوى الأخرى الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

¹ مصطفى بخوش، المرجع السابق ذكره، ص 99.

المطلب الثالث: تأثير الشراكة الأورو-متوسطية على التكامل المغربي

لقد ترجمت الشراكة الأورو-متوسطية على المستوى الثنائي، بسلسلة من الاتفاقيات الخاصة بالشراكة بين الإتحاد الأوروبي ككتلة واحدة والدول المتوسطية منفردة، بحيث نجد دول المغرب العربي ضمن هذه الدول المنفردة الجزائر، المغرب وتونس، بالرغم أن أقطار إتحاد المغرب العربي منذ 1989، قامت بتوحيد جهودها تحت ما يعرف بإتحاد المغرب الغربي الذي يهدف إلى إخراج منطقة تبادل حر مغربية إلى حيز الوجود، ذلك أن إحداث سوق داخلية مغربية كبيرة سيسمح بتحسين درجة جاذبية المنطقة بأسرها لرأس مال العمومي، و يهيئ بلدان إتحاد المغرب العربي لمواجهة مستلزمات التبادل الحر مع أوروبا، إلا أن انخراط كل دولة في إستراتيجية موحدة إزاء الإتحاد الأوروبي¹، عرقلت مسار التجربة التكاملية على الصعيد الخارجي. وهذا يظهر جليا من خلال الاتفاقيات المبرمة مع كل دولة على حدها:

- اتفاقية الشراكة الأورو-تونسية:

تعتبر تونس أول بلد عربي متوسطي يوقع على اتفاقية شراكة مع الإتحاد الأوروبي في 7 جويلية 1995 بتزامن مع مسار برشلونة، وقد جاءت هذه الشراكة من أجل مساندة التحديث الاقتصادي في تونس. فعند النظر إلى الاقتصاد التونسي في فترة 1978 و 1990 حدث تحرير تدريجيا للتجارة التونسية و ذلك بطبق برامج التعديلات الهيكلية و هذا ما جعلها تتخبط في المنظمة العالمية للتجارة الدولية منذ 1990، و بالتالي ساهمت في إبرام اتفاقية الشراكة الأورو تونسية².

اعتمدت هذه الاتفاقية على محورين أساسيين: الاقتصادي والسياسي.

● المحور السياسي: اعتمدت على التأكيد على أن الجوار كأداة للتعاون السياسي و ذلك لضمان

الأمّن و الاستقرار بالمنطقة، و كذلك لتحقيق التنمية الإقليمية، حيث يتم الحوار على مستويات مختلفة.

¹فتح الله ولعلو، المرجع السابق ذكره، ص 29

²فتح الله ولعلو، المرجع نفسه، ص 90 .

● المحور الاقتصادي: فيهدف إلى إنشاء منطقة التبادل الحر وقد حددت لها مرحلة انتقالية بـ 12 سنة، كما يتضمن هذه المحور أحكام منظمة التجارة الدولية في المسائل الخاصة بالواردات و الصادرات كما تمّ الاتفاق على:

- عدم تحديد مبادلات المنتجات الفلاحية و ذلك بتحريرها تدريجيا.
- إخضاع زيت الزيتون الخام والذي يعتبر من أهم الصادرات الزراعية التونسية عند دخوله السوق الأوروبية إلى ضريبة جمركية.
- إعفاء مطلق أو تخفيض المعدل الجمركي من 20 الى 80 للمنتجات الزراعية التونسية الأخرى.
- تحديد مبادلات الماد الصناعية التونسية من منتجات تجهيز و مواد صناعية بصفة تدريجية.
- إعفاء جل المنتجات التونسية الموجهة للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي في إطار احترام الحصص المحترمة.
- تشجيع الاستثمارات الخارجية التونسية و الترويج لمنتجاتها في السّوق العالي.
- تدعيم القطاع الخاص باعتباره أحد العوامل الأساسية لنجاح المسار الاقتصادي.
- دعم برنامج الحكومة التونسية لرفع مستوى التدريب الحرفي، الذي يهدف الى تكييف الأيدي العاملة مع التطورات التكنولوجية و تسهيل عملية الاندماج¹.
- **تفافية الشراكة الأورو-مغربية :**

تمّت اتفاقية بين المغرب و الاتحاد الأوروبي في 26 فيفري 1996 بعد مفاوضات عسيرة حول ملف الزراعة و الصيد البحري و من أهمّ المسائل التي جاءت بها الشراكة هي:

- إنشاء منطقة تبادل حر بين المغرب و الاتحاد الأوروبي، مع إلغاء الحقوق الجمركية و دخول المنتجات المغربية دون قيود.

¹ محمد لمين لعجال اعجال، استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع تنظيمات سياسية و ادارية، 2006-2007 ، ص 172-173

- التعاون الاقتصادي و يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق استخدام المساعدات الفنية في مجال إصلاح النظام الاقتصادي.

- التعاون في المجال الثقافي عن طريق إرساء ترتيبات خاصة بالأيدي العاملة من حيث تحسين ظروف العمل و التأمينات الاجتماعية، بغية تخفيض ضغط الهجرة عن طريق خلق فرص عمل جديدة للعمل في المغرب و الاهتمام بقضايا المرأة و السكن.

- التعاون في المجال المالي عن طريق دعم ميزان المدفوعات وهذا من اجل الحد من أزمة الديون التي تستنزف موارد النقد الأجنبي بصورة كبيرة، و تمويل المشاريع المشتركة لإنجاح البرامج الإصلاحية.

- الاتفاق حول الصيد البحري وتصدير منتجاته، بحيث تمّ التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورومغربية كان هناك نقاش مطول حول هذا المجال، ويشمل التحرير التدريجي ابتداء من سنة 1999 حيث يتم تخفيض التعريف الجمركية تدريجيا من 6 إلى إعفاء كامل من الحقوق الجمركية بحلول 1999، كما يهدف هذا الاتفاق إلى تحديث معدات الصيد البحرية المغربية لجعلها تساهم بصفة جدية في تنمية الاقتصاد الغربي، و كذلك التعاون في مجال البحث العلمي البحري ، و ذلك للمساهمة في تهيئة الموارد المغربية¹.

- اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية:

نجد أنّ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي طالت و ذلك نتيجة الأوضاع السياسية التي مرّت بها الجزائر في 1994، لتستأنف من جديد عبر عدّة جولات عام 2000، لتنتهي المفاوضات في 19 ديسمبر 2001 بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

و من خلال الاتفاقية نبرز ثلاث مرتكزات أساسية للشراكة تتمثل في:

¹ محمد لمين لعجال اعجال، استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي، ص 175

- ضمان استراتيجيه انفتاح اقتصادي كآلية لإصلاح الأوضاع الداخلية.
 - التشديد على الحوار السياسي لضمان التقارب بين المجتمعات و الشعوب.
 - التزايد دور المجتمع المدني و ترقية حقوق الإنسان لإحداث التغيير.
- ومن خلال هذا فمحتوى الاتفاقية في الجانب الاقتصادي تهدف إلى تحضير الجزائر للدخول في منطقة التبادل الحر بحلول عام 2010، و العمل على إدماجها في اقتصاد السوق عبر الانخراط في منطقة التجارة العالمية في المدى العيد لإمكانياتها المعتبرة و هذا بإعداد مجموعة من الترتيبات:
- إلغاء الحواجز الجمركية و التعريفات الجمركية من أجل الدخول على منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطة سنة 2010.
 - تخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية و المواد نصف المصنعة.
 - فتح السوق الجزائري أمام المنتجات الأوروبية.
 - إنعاش القطاع الاقتصادي و الزراعي و تدعيم القطاع الخاص للاستثمار.
 - إعادة هيكلة المؤسسات و تصنيفها لصالح القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي لأجل تحسين أدائها.
 - تقديم الدعم المالي من أجل تأهيل الجانب الصناعي و فتح المجال لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- أما الجانب الاجتماعي فقد أشارت الاتفاقية إلى حركة تنقل الأشخاص، فهي نقطة خلاف بين الطرفين، تحت الطرح الأوروبي طرح عملية إعادة القبول أو الرحيل لكل الرعايا الذين يتواجدون في وضعية غير قانونية دون التحقيق من هويتهم، فالجزائر رفضته واشترطت التحقيق في الهويات وإخبار السلطات الجزائرية بذلك من أجل اتخاذ التدابير اللازمة.

- أما الجانب الثقافي، فقد ركز على مجموعة من المعايير إصلاح المنظومة التربوية في كافة أطوارها وتشجيع تبادل الخبرات والوسائل المعلوماتية في قطاع الثقافة والتركيز على السعي البصري وتشجيع الشباب عن طريق التظاهرات الثقافية.
- أما الجانب السياسي و الأمني، فقد ركزت على تدعيم الحوار عن طريق إرساء قيم الديمقراطية للتوصل إلى منطقة آمنة خالية من الأخطار، وإعطائها فرصة للتعاون عسكريا مع الاتحاد الأوروبي.
- وذلك من خلال التعاون في المجال القضائي و القانوني، مكافحة الإرهاب و الرشوة، دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون و ترسيخ دولة القانون، محاربة الجريمة المنظمة و مكافحة تبيض الأموال و المخدرات، تنقل الأشخاص و التأشيرة و قضايا الهجرة¹.
- ومن الأسباب التي أدت إلى انفراد الجزائر بهذه المسائل هي نتيجة العشرية السوداء التي أدخلتها في دوامة عدم الاستقرار السياسي، وتفشي ظاهرة الجريمة المنظمة و التجارة بالمخدرات.
- ومن خلال مضمون الاتفاقيات التي أبرمتها كل من المغرب، تونس، الجزائر مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة التي تتمحور حول إنشاء منطقة التبادل الحر تدريجيا في مدة لا تزيد عن 12 سنة، و حرية دخول المنتجات المغربية للأسواق الأوروبية و ذلك بإزالة الحواجز و التعريفات الجمركية تدريجيا و الذي سوف ينعكس سلبا على اقتصاديات الدول المغربية.
- فعلى المستوى الزراعي منافسة كبيرة من المنتجات الزراعية الأوروبية نتيجة فتح أسواقها واعتماد قاعدة التبادل الحر خاصة وأن المنتجات المغربية تتميز بهشاشتها أمام المنتجات الفلاحية الأوروبية، أما بالنسبة للجانب الصناعي والتي بإمكان دول المغرب العربي أن تطبق عليها قاعدة التبادل الحر خلال الفترة الانتقالية على كل الواردات من مواد التجهيز والمواد الأولية التي تدخل السوق المغربية ويسبب في ظهور منافسة شديدة بين المؤسسات الوطنية المغربية، وهذا نتيجة عدم التكافؤ، ما يؤدي إلى اختلال

¹ محمد لمين لعجال اعجال، استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي، ص 179.

الموازن التجارية المغربية، إضافة إلى تراجع إيرادات الميزانيات العامة نتيجة إزالة التعريفات الجمركية وبالتالي تقليص الإنفاق العام الحكومي إذ يؤدي إلى زيادة التضخم وارتفاع مستويات البطالة .

فإن إنشاء منطقة التبادل الحر بين مجموعات غير متكافئة تتطلب قدرا لا يستهان به من التكاليف التي لا يمكن للدول المغربية أن تتحملها بإمكانياتها المتواضعة. فالإتحاد الأوروبي في الحقيقة يتمثل في فتح أسواق هذه الأخيرة أمام منتجاتها من السلع والخدمات، إلى جانب واقع التسيير والأنظمة المالية والاقتصادية بصفة عامة بالنسبة للدول المغربية أكبر عائق قد يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من الشراكة الأورو-متوسطة، فعلى مستوى البنية الهيكلية للأنظمة المالية والمتعلقة بقوانين الإستثمار وآلياتها لا يرقى لاستقطاب رؤوس الأموال، خاصة في ظل البيروقراطية على المؤسسات الاقتصادية لهذه الدول¹.

يمكن القول أن الشراكة بين طرفين غير متكافئين في الإمكانيات المادية والقدرات البشرية والتقنية والثقل السياسي ستؤدي حتما إلى نتائج لصالح الطرف الأقوى فهي إذن ستخضع الشراكة لميزان القوة بين طرفي المعادلة فهي إذن مكلفة للطرف الضعيف وهو الطرف المغربي، وهذا ما جعل أوروبا تتبنى إستراتيجية من خلال تكريس الهيمنة، والعمل على احتواء هذه الدول المغربية من خلال مجموعة من آليات لفرض التبعية الدائمة لها وذلك بإنشاء منطقة تبادل حر أين ستتمكن من إيجاد منفذ آخر لتسويق سلعها العالية الجودة وإغراق أسواق الدول المغربية التي ستكون عاجزة على منافسة السلع الأوروبية المتمثلة أساسا في الجودة والنوعية والأسعار والكمية وافتقار دول المغرب العربي لمقومات القدرة التنافسية.

فإن يمكن اعتبار مشروع الشراكة الأورو-متوسطة ككل والأورو-مغربية بالخصوص من أبرز التحديات التي أدت إلى عدم فعالية التكامل المغربي وذلك يظهر حاليا في التعامل الأوروبي مع دول المغرب العربي كل على حدا، من خلال الشراكة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي المكون من 27 دولة مع الطرف الثاني المكون من دول واحدة تونس ثم المغرب ثم الجزائر، ولنا أن نتصور الطرف القوي المهيمن

¹ رقية بلقاسمي، المرجع السابق ذكره، ص 130.

يقابل الطرف الضعيف، بحيث مسار المعادلة محسوم بالوصول إلى نتيجة التبعية لدول المركز، إضافة إلى المنافسة البينية التي خلقتها الشراكة، حيث نلاحظ سباقا بين الدول المغاربية حول من يقدم أكثر التنازلات للطرف الأوروبي هذا من أجل الحصول على عوائد زهيدة، حيث أصبح الاتجاه العمودي يغلب الاتجاه الأفقي فبدلا من التكامل أفقيا وهو الأفضل و الإيجابي لهذه الدول أصبحت تعمل على تحقيق تكامل عمودي سلبي يستحيل تحقيقه دون التكامل المغاربي¹.

المبحث الثاني: منطقة المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية .

بعد بروز الولايات المتحدة كقطب على الساحة الدولية، ازداد اهتمامها بالتوجه إلى منطقة البحر المتوسط، تحديدا منطقة المغرب العربي للأهمية الإستراتيجية التي تكتسبها. إذ تعتبر منافس للإتحاد الأوروبي بحيث يسعى كل طرف إلى بسط النفوذ فيها.

المطلب الأول: الآليات الأمريكية في المغرب العربي

1- مبادرة إيزنستات:

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إعداد برامج قائمة على تشجيع التعاون والشراكة الاقتصادية مع دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) باستثناء ليبيا وتؤكد ذلك من خلال المبادرة التي جاء بها مساعد وزير الخزانة الأمريكية التي سماها باسمه "مبادرة إيزنستات" 1 وبدأ توسيعها تدريجيا في الدول المغاربية المعنية، والبداية كانت في تونس حيث عرض صاحب المبادرة مشروعه لأول مرة خلال الزيارة الرسمية التي قام بها في 16 جوان 1998 ثم تم عرضها في المغرب، وأخيرا في الجزائر حيث تلقت اتصال رسمي بخصوص مشروع الشراكة الأمريكية - المغاربية في 8 نوفمبر 1998 بمناسبة زيارة رسمية

¹توفيق حكيمي، المرجع السابق ذكره، صص 7-8 .

لإيزنسات للجزائر، وترمي هذه المبادرة إلى إحداث منطقة للتبادل الحر وتشجيع الاستثمار الأمريكي وسعيها إلى ربط المنطقة برمتها بالتوجهات السياسية والجيواستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، كما ترمي إلى منافسة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال و بالأخص فرنسا¹.

اعتمدت مبادرة إيزنسات على أربع أركان أساسية وهي كالتالي:

- العمل على تشجيع وإرساء جميع مستويات الحوار بين أمريكا مع الدول المغاربية
- تشجيع القطاع الخاص باعتباره المحرك الأساسي للنمو طويل الأمد لهذه المنطقة.
- العمل على إزالة الحواجز الجمركية بين الدول المغاربية وبالتالي التعامل معها كوحدة اقتصادية واحدة.

- ضرورة إقامة أنظمة سياسية تعمل على إصلاحات الهياكل الاقتصادية وذلك من أجل خلق فضاء للاستقرار الاقتصادي وخلق كذلك مناخ للاستثمارات في المنطقة المغاربية وبالتالي وضع أسس لقيام قطاع خاص متطور².

وللإشارة نذكر العلاقات الاقتصادية الأمريكية المغاربية الخاصة بالشراكة و هي كالتالي :

- **العلاقات الاقتصادية الأمريكية - التونسية :** من أجل تحقيق التنمية في المنطقة المغاربية سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة علاقات اقتصادية مبنية على التعاون و الشراكة بينهما كذلك تشجيع الإنتاج و الاستثمار حيث بلغت استثمارات تونس سنة 2003 حوالي 327 مليون دينار تونسي وذلك في ميادين الإستيراد والتصدير سواء في مجال الاتصال والإعلام الآلي أو فيما يتعلق بإستيراد المعدات الكهربائية والإلكترونية والمواد الكيماوية والمواد الغذائية أو بالمقابل تصدير المواد الفلاحية والطاقة³.

¹قويدر شكري، المرجع السابق ذكره، ص ص146-147

²سهام حروري، الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر، 8، ص ص345-346

³محمد لمين لعجال اعجال، استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي، ص244

• **العلاقات الاقتصادية الأمريكية - المغربية :** تتمثل مجالات التعاون بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية في تلك الاتفاقيات التي تم إبرامها سنة 1997 المتعلقة بمجال السياحة نظرا للخدمات السياحية الممتازة المتوفرة في المغرب، كما تتمثل مجالات التعاون في عدة ميادين مثلا: التكنولوجيا، الاتصالات، الصيدلية كذلك الطاقة حيث هناك حوالي 120 مؤسسة أمريكية بالمغرب، إضافة إلى المساعدات التي تحصلت عليها المغرب في إطار مبادرة إيزنستات المتمثلة في مليار دولار أمريكي. كما تمنح أمريكا هذه الأخيرة للمغرب 90 مليون دولار سنويا منذ سنة 1963 مساعدات إنسانية تتمثل في تنمية المناطق الريفية، ولمدة أربعة سنوات ابتداء من 2004 كانت المغرب تستفيد بحوالي 11.9 مليون دولار، وذلك بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تم الاتفاق في هذه السنة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بموجبها تخفيض الرسوم الجمركية ب 95% على السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية.

• **العلاقات الاقتصادية الأمريكية - الجزائرية:** بعد أن استقلت الجزائر تمكنت من إقامة علاقات اقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في مجال الطاقة، وتعدت إلى ميادين أخرى بسعي كلا الطرفين إلى خلق مناخ للاستثمارات بهدف تحقيق التنمية وتحسين الظروف المعيشية من خلال العمل على خلق مناصب شغل جديدة للتخلص من ظاهرة البطالة¹.

2- مشروع الشرق الأوسط الكبير:

طرحَت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2004 مشروعا باسم "الشرق الأوسط الكبير" الذي يظم كل دول المنطقة العربية، اتخذت تونس مركز يمكنها الإقليمي، وتنادي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال

¹ محمد لمين لعجال اعجال، استراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه دول المغرب العربي، ص 245

هذا المشروع إلى إحداث تغييرات على المستوى الإقتصادي السياسي في دول شرق أوسطية في ذلك دول المغرب العربي¹.

إن غياب الديمقراطية في الأنظمة العربية وانتشار ظاهرة الإرهاب حسب ما صرح به المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية "جيمس دوسلي" في حديث له مع جريدة le monde سنة 2006 هو تهديد للحضارة الليبرالية حيث دعا إلى إقامة أنظمة ديمقراطية في المنطقة العربية لكن متجاهلا فلسطين التي تم احتلالها من طرف الكيان الصهيوني² عندما اجتمع قادة الدول الثمانية الأكثر تضرعا في العالم بجورجيا من الثامن إلى العاشر من شهر جويلية سنة 2004، تم فيه الإعلان عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، و لتصدي التهديدات الإرهابية حاول هذا المشروع إقامة حوار بين الحضارات باقتراح ثلاث حلول وهي: تعزيز الديمقراطية،

الحكم الراشد وبناء جميع المعرفة، وتشجيع النمو الاقتصادي³.

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق أهدافها في المنطقة العربية من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير التي تتمثل أهداف معلنة وأخرى خفية:

أ- الأهداف المعلنة:

- محاربة ظاهرة الإرهاب والتهديدات الأمنية الجديدة بما فيها منع انتشار أسلحة الدمار الشاملة.
- تعزيز مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في العلم العربي الإسلامي.
- ضمان استمرارية تدفق النفط، واستقرار أسعاره.

¹ عبد الحق زغار، إشكالية الامن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية و مواقف دول جنوب المتوسط، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، بآتة، كلية العلوم، 2010-2011، ص260.

² عبد الحليم بن مشري، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية، الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2013 ص9

³ عبد الحليم مشري، المرجع نفسه، ص9 .

- الحفاظ على أمن الأنظمة السياسية للدول العربية الصديقة والعمل على تحقيق الهدف الأساسي وهو ضمان أمان الكيان الصهيوني¹.

ب- الأهداف الخفية:

- طمس الهوية العربية الإسلامية.
- الهيمنة على مناطق النفوذ الأوروبي خاصة الدول العربية باعتبار مخزون النفط العالمي.
- تصدي مواجهات نفوذ الأوروبي خاصة الفرنسي في المنطقة باعتبار أوروبا هو المنافس الأكبر بالنسبة لأمريكا في المنطقة المغاربية.
- كما تهدف إلى تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل.
- تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا المشروع إلى إحداث تغيير في الأنظمة الدولية العربية دفعة واحدة الأمر الذي يخدم مصالحها، لكن حالت دون الوصول إلى الهدف المنشود. حيث لقيت رفضاً من طرف بعض الدول الأوروبية والدول العربية للسياسة الأمريكية².

المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة الأمريكية المتوسطية على بناء التكامل المغاربي:

إن التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي له تأثيرات و انعكاسات سلبية على مسيرة الوحدة المغاربية ، حيث نجد تدخل هذه القوى في الشؤون الداخلية الأمنية و السياسية، و كذلك فرض القيود و الشروط على الاقتصاد المغاربي الامر الذي يجعله في تبعية دائمة للغرب و ما يزيد من الهوة بين الدول

¹سهام جروري، مرجع سبق ذكره، ص9.

²عبد الحليم مشري، المرجع السابق، ص10 .

الشقيقة هو تعامل القوى الغربية من خلال المبادرات و المشاريع بصفة انفرادية مع كل دولة من دول الاتحاد و هذا ما يعرقل من مسار التكامل¹

بعد انهيار المنظومة الاشتراكية و بروز الرأسمالية اتفقت الدول الغربية على الانتماء للنظام الرأسمالي ذلك بإرسائه في جميع مناطق العالم بما فيها المنطقة المغاربية و ذلك من خلال تعزيز ميكانيزمات الديمقراطية و حقوق الإنسان، و ذلك عبر مفهوم اقتصاد السوق بالإضافة إلى التصدي لكل التهديدات الجديدة التي من شأنها أن تضر بالمصالح الغربية أينما كانت، و ذلك من خلال مواجهتها بشتى الطرق و الوسائل.

ان التنافس القائم بين القوي الكبرى للهيمنة على المنطقة المغاربية يكمن في تحقيق المصالح الاقتصادية، على وجه التحديد النفطية منها، حيث كل طرف يسعى لإرسال ما يميزه عن الآخر، اضافة الي المبادرات الأورو متوسطة من قبل الاتحاد الأوروبي هناك مشاريع أمريكية في الضفة الجنوبية للمتوسط و يمكن الوقوف على انعكاسات هذه الشراكة الامريكية تجاه المنطقة المغاربية و توضيحها كالتالي:²

إن جميع المبادرات الأمريكية- المغاربية مرتبطة بضرورة تحقيق توازن إقليمي في المنطقة المغاربية و العمل على قضية الصحراء الغربية بطريقة سلمية، واعتبار الجزائر الدائم أن هذه القضية هي مسألة أهمية بالأساس، فموقفها واضح إزاء تصفية الاستعمار و تعارض كل من يخرج عن هذا الإطار، و الدليل على ذلك رفضها لمشروع جيمس بيكر الذي يمنح الحكم الذاتي للصحراويين على أن تبقى مسائل الأمن و الدفاع و السياسة الخارجية بيد النظام المغربي، و ترى الجزائر بأنه يتناقض مع اتفاقيات يوستن للسلام عام 1999 م القاضي بإجراء استفتاء لحل النزاع الصحراوي المغربي.

¹ عبد الحليم مشري، المرجع السابق ذكره، ص15.

² عبد الحق زغدار، المرجع السابق ذكره، ص272.

و كذلك السباق نحو الصلح بين الجزائر و المغرب يبدو ذلك في عقد صفقات عسكرية مع الدول الكبرى، فالجزائر وقعت مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا، أما المغرب نتيجة تصرفاتها المعتدلة مع وجهة نظر الغرب لا سيما في موقفها مع إسرائيل فمازالت تدعم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، أو فرنسا و إن تمركز الأسطول السادس للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة أصبحت أقطار المغرب تحت المراقبة المستمرة من خلال تضيق تحركها الأمني و كذا تصدي التهديدات الآتية من هناك.

إن هذا التوسع و التنافس القائم بين الطرف الأوروبي و الأمريكي من شأنه إلحاق الضرر بمصالح الدول العربية المتوسطة بما فيها الدول المغاربية، فإن كان الهدف بين هذه الأطراف يتعلق بحيز التنفيذ فيعتبر لدى دول المنطقة اختراق يسعى للاستحواذ على ثروات المنطقة و استغلالها.

و بهذا الصدد تكون أهداف إتحاد المغرب العربي التي تسعى إلى إيجاد الحلول المناسبة للتحديات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية حالت دون الوصول إلى الهدف المنشود أمام السباق نحو التسلح بين الجزائر و المغرب¹.

أما فيما يخص السياسة الأمريكية في جنوب المتوسط فهي تسعى لتحقيق مصالح عسكرية واقتصادية و ذلك من خلال عقد اتفاقيات و عقود فيما يتعلق بالجانب العسكري خاصة مع الجزائر، لكن إذا تمكنت من إقصاء فرنسا من عقد صفقات عسكرية مع هذه الدولة لمراقبة كل التهديدات و المخاطر الآتية في المنطقة المغاربية، تعين الولايات المتحدة الأمريكية الاقترب منها لتوفير الأمن والاستقرار، كما تسعى في إدخال الدول المغاربية في علاقة أمنية واسعة بعيدة المدى، و ذلك من أجل تحريك عملية السلام، يعني اعتراف جميع الدول العربية بإسرائيل لكي تلعب هذه الأخيرة دور رئيسي في تحقيق مصالحها و مصالح أمريكا في المنطقة العربية بما في ذلك المغاربية.

¹ عبد الحق زغدار، المرجع السابق ذكره، ص 283.

كما تعرض الولايات المتحدة الأمريكية سياستها على دول المغرب العربي وفق التكيف مع التحولات الدولية الجديدة و فرض مبادئها ليس على أساس احترام خصوصيات الشعوب ومبادئها بل وفقا لقيمتها الغربية،إن ما طرحته الولايات المتحدة الأمريكية من دعم القطاع الخاص والحرية في التجارة لتجسيد التنمية في المنطقة إلا أنها لم تثبت صلاحياتها لإحداث التنمية في هذه البلدان ، علما أن هذه الأخيرة تحتاج إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفقا لاحتياجات الإنتاج و التجارة رغم تباين الدول الكبرى في تعاملها مع الدول العربية إلا أن مقاصدها واحدة تتمثل في الهيمنة وبسط نفوذها على المنطقة من خلال فرض الديمقراطية، ولذلك يتطلب على الدول العربية وبما فيها المغربية بذل الجهود بصفة موحدة و تجسيد التعاون بصفة متحدة و تحديد المصالح الحيوية والدفاع عنها حتى تستفيد من المشاريع الغربية¹.

المطلب الثالث: مظاهر التنافس الأمريكي الاوروبي على منطقة المغرب العربي

شكلت منطقة المغرب العربي عبر التاريخ هدفا للصراع القوى العظمى في العالم، و ذلك راجع للموقع الإستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط ، باعتبارها حلقة وصل بين الشمال و الجنوب، الشرق و الغرب وتعتبر المنطقة المغربية منطقة نفوذ للدول الأوروبية لذلك يعتبر اللاعب الأبرز الذي لم يكن الوحيد في المنطقة المغربية حيث تعتبر هذه الأخيرة منطقة خلفية للقوى الفرنسية من خلال تبعية هذه الدول سياسيا، اقتصاديا وثقافيا.

إنه من الواضح في السنوات الأخيرة أن نفوذ الدول الأوروبية، وبالأخص الفرنسية أصبحت مهددة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية،حيث بعد نهاية الحرب الباردة انفردت هذه الأخيرة بموقع متميز عالميا كقطب مهيم، وبذلك تغيرت العلاقات بين الطرفين من علاقات تحالف و تلاحم داخل المعسكر

¹ عبد الحق زغدار، المرجع السابق، ص287.

الغربي إلى علاقات تنافس تمثلت في السباق نحو النفوذ و الهيمنة. فكانت مبادرة إيزنستات الخاصة بالشراكة مع الدول المغرب العربي و مشروع الشرق الأوسط الكبير لعملية اختراق للحصن الأوروبي الذي سارع إلى احتواء بلدان المغرب العربي عبر مسار برشلونة لتصدي الاهتمام الأمريكي في المنطقة المغربية¹.

تتجلى مظاهر التنافس في الاختلافات في الرؤى إذ عملت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأزيم أوروبا في المحافل الدولية عن طريق إلغاء دورها كدورأوطرف له وزنه على الساحة الإقليمية والدولية وإبقاء تصورهما و مازالت بحاجة إلى المضلة الأمريكية و خاصة في المجال الأمني بحيث هناك خطر جديد يتمثل في الإرهاب الذي يشكل خطر على العالم بأسره،و بالتالي لابد على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقود العالم بمحاربة هذا الخطر،إن كل طرف يحاول قطع الطريق أمام الطرف الآخر لتعزيز نفوذه الذي يعتبر نفسه ولأسباب جغرافية و تاريخية أنه أولى بها فيتحول التنافس على حرب مواقع اقتصادية و أسواق تجارية في إطار التنافس المصلحي حول مناطق النفوذ².

ومن هنا يتجلى التحرك الأمريكي عبر مبادرات إيزنستات 1998 الرامية إلى إيجاد شراكة أمريكية مغربية مع الدول الثلاث، بالإضافة إلى مبادرة الشراكة في الشرق الأوسط الذي يضم إليه دول شمال إفريقيا و هذه المبادرات أخذت أبعاد اقتصادية، سياسية و ثقافية.

¹ أمين البار، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2013، ص 112 - 113.

² عمر نجيب، فرنسا الزحف الامريكي في المغرب العربي، 9 سبتمبر 2016 على الساعة 12:15
<http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=comcontent&task=view&id5972&Itemid>.

لذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر ميلا لتولي تنفيذ إستراتيجيتها في المنطقة بأدوات أمريكية لكن هذا لا يعني التخلي عن التنسيق مع الطرف الأوروبي لتحقيق المصالح المشتركة في المنطقة المغربية¹.

المبحث الثالث: سيناريوهات اتحاد المغرب العربي

يواجه مستقبل اتحاد المغرب العربي ثلاثة سيناريوهات خصوصا بعد التحولات التي عرفتھا المنطقة، وبهذا سنحاول أن نفصل في كل سيناريو جميع الاحتمالات التي يمكن أن تقع في الغد القريب أو المستقبل البعيد.

المطلب الأول: سيناريو الجمود و المزيد من التجزئة و التفكك

هذا السيناريو مرتبط بدرجة أساسية بتوتر العلاقات المغربية الجزائرية على خلفية مشكلة الصحراء الغربية، فمن المعلوم أن المغرب تقدم بمقترح منح الحكم الذاتي للأقاليم الصحراوية هو ما يعني الاستعداد المبدئي للتنازل عن صلاحيات واسعة لفائدة الصحراويين، لإدارة شؤونهم المحلية و هي صيغة قريبة من مطلب لاستقلال لكنها بعيدة في نفس الوقت عن مطلب الانفصال، لان نظام الحكم الذاتي يتجاوز مطلب الإدماج البسيط الذي كان يرمي إليه المغرب كما يتجاوز مطلب الانفصال و الاستقلال النهائي الذي تتمسك به جبهة البوليساريو مدعومة بالجزائر.

المغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية، وهو أقصى تنازل يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لارتباط قضية

¹ اسماعيل الحاج زرغون، المغرب العربي و الصراع الدولي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، العدد 2010، 9، ص ص 242-243

الصحراء بإجماع وطني راسخ بل وارتباطها أيضا بشرعية النظام السياسي المغربي، فالملك هو المسؤول دستوريا عن وحدة البلاد وهو الضامن لدوام الدولة واستمرارها في دائرة حدودها الحقة¹.

نظرا لحدة الصراع بين الجزائر و المغرب الذي دام أكثر من ثلاثين سنة حول قضية الصحراء الغربية فرض مجلس الأمن سنة 2003 على الطرفين إيجاد حل لهذه القضية حيث أكد على انه سوف يفرض الحل على الأطراف المعنية في حالة إذا لم تتوافق هذه الأطراف على أسس خاصة بها للتسوية، يعتبر قرار الأمم المتحدة أن ذلك ضغطا على الأطراف المتنازعة خاصة الجزائر و المغرب بإيجاد حل بسرعة ثنائية لتسوية النزاع الصحراوي²، دون تدخل من النظام الدولي و في حالة فشل إقرار نظام الحكم الذاتي للصحراويين فانه ليس من المستبعد أن تشهد المنطقة استراتيجيات جديدة من طرف الدول الكبرى إما في اتجاه تأييد الصراع بين الأطراف المتنازعة،و بالتالي استمرار القوى الكبرى في كسب المزيد من التنازلات أماما لإصرار على الزعامة الإقليمية في المنطقة، أو تدخل الدول الكبرى من خلال حسم النزاع لصالح الطرف الذي يقدم اكبر قدر من التنازلات التي تتناغم مع إستراتيجية الدول الكبرى³ و بالتالي استنزاف الثروات الطبيعية السائدة في المنطقة سواء النفط في الجزائر،أو الثروة السمكية في المغرب من جراء العديد من الاتفاقيات المجحفة⁴.

إضافة إلى الخلاف الجزائري المغربي حول نزاع الصحراء الغربية نجد إن في السنوات الأخيرة انتهجت الدول المغاربية سياسات و توجهات فعلية يدعمها على خيار التخلي عن الاتحاد، فنجد الجزائر اختارت التوجه نحو إفريقيا حيث هؤلاء تم الاتفاق على إنشاء مجموعة دول الميدان للتنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي الذي يضم الجزائر،مالي، موريتانيا،التشاد والنيجر. هذا العمل المشترك يمكن أن يتعدى

¹ عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق ذكره، ص 386 .

² توفيق المديني، المرجع السابق ذكره، ص 67 .

³ عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق، ص 386.

⁴ عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع نفسه، ص 387 .

المستوى الأمني و السياسي و يرقى إلى المستوى الاقتصادي، بينما المغرب تسعى لإيجاد أسواق كبرى لتسويق منتجاتها الزراعية وهذا ما يتوافق مع طبيعتها السياسية و الاقتصادية خاصة بعد دعوة مجلس الأمن الخليجي،المغرب الانضمام إليها،أما موريتانيا فاختارت التوجه نحو غرب إفريقيا(الايكواس) خاصة بعد إقرار تحويل هذه المنطقة إلى سوق مشتركة، ونجد ليبيا توجهت نحو دول تجمع الساحل والصحراء وعملت على تطوير هذا التجمع لتسعى دول حوض النيل للانتماء¹.

إنالتباين في الأنظمة السياسية لأقطار المغرب العربي تعتبر حاجزا أمام تحقيق مشروع تنموي مغربي مشترك مع استمرار التجزئة السياسية في شكل دولة قطرية مغربية سيعرف تزايد كبير و بالتالي فان مخطط التنمية سوف يستمر على أساس قطري،فالتوجهات السياسية و الاقتصادية للدول المغربية مؤشرات فعلية تؤكد على التخلي الدولي للاتحاد وهذا ما يتناقض مع الشروط الاساسية لمسارات التكامل و الاندماج².

المطلب الثاني: سيناريو الوضع القائم

رغم وجود مؤشرات تنتج فرص انطلاق مسيرة اتحاد المغرب العربي نحو التكامل و الاندماج ،رغم كل المحاولات لتفعيل العملية الوحدوية إلاأنها حالة دون الوصول إلى تحقيق الوحدة المنشودة ،فالبينة الأمنية الراهنة في المنطقة المغربية لا تختلف كثيرا عن الأوضاع السائدة من قبل،وان الاستراتيجيات التي وضعتها الدول المغربية التي وضعتها الدول الكبرى لإعادة بناء الأنظمة السياسية العربية و نشر مبادئ الديمقراطية التي تخدم مصالحها فذلك اثر على المنطقة المغربية ، حيث نجد محاولات عديدة نحو التحول الديمقراطي.التي آلت بالفشل والانكسار دون تحقيق الأهداف التي بموجبها تحقيق التنمية

¹ عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين المرجع نفسه ص387 .

² حسين بوقارة، المرجع السابق ذكره،ص65 .

والنمو في أقطار دول المغرب العربي وذلك تكريس الطابع الرسمي لهذا الاتحاد، وهو اللاتواصل والثقة والمغرب¹.

لنجاح أي تجربة تكاملية في العالم لا بد من انفتاح الأنظمة السياسية لأن ذلك في غاية الأهمية لكن الدول المغربية مازالت تستمر بمنطق الاتجاه القطري، وهذا يعتبر من ضعف الاحتمالات في تصور المستقبل فهذا الجمود لا تسمح له القوى الداخلية بما أصبح لها من ضغوط متفاقمة وحاجاتها المتزايدة. حيث نجد التكتلات الكبرى سواء سياسية أو اقتصادية، تبلغ درجة عالية من التكتل و للأسف الشديد هذا ما نجده غائب في المنطقة المغربية لكن يقابله النقص السياسي و الاقتصادي لدى الشعوب المغربية².

المطلب الثالث: سيناريو التنسيق والاندماج.

هو سيناريو مفتوح على أمل بعث الروح في مؤسسات المغرب العربي، والبحث عن صيغ جديدة لإحياء مقومات تكتل إقليمي قوي قادر على الاستجابة لتطلعات شعوب المنطق، حيث أصبح التكتلات الكبرى سيمات الاندماج في العالم المعاصر الذي تتحكم فيه آليات العولمة وبالتالي على الدول المغربية أن تشكل تكتلا من أجل أن تتفاعل مع التغيرات العالمية، لمواجهة كل التهديدات والضغوطات الخارجية التي تهدد أمنها الخارجي .

ما زاد من ضعف اقتصاد دول المنطقة هو تعاملها بشكل انفرادي مع الدول التي انخرطت معها في اتفاقيات مثل الشراكة الأورو متوسطية وهذا الأمر الذي يفرض عليها تعزيز الشراكة لتحقيق قدرتها التنافسية وتعزيز موقفها أمام التكتلات الاقتصادية القوية المحيطة بها، كما يجب رسم سياسات مشتركة

¹ مصطفى المرابط، تكلفة عدم انجاز مشروع الاتحاد المغربي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011، ص 39

² مصطفى الفيلاي، المرجع السابق ذكره، ص 112- 113 .

لمواجهة التحديات الجديدة التي تفرض نفسها على الساحة الدولية المرتبطة بالإرهاب، الهجرة غير الشرعية وفق رؤية مغربية تراعي مصالح شعوب المنطقة، عند الحديث عن الأمن من الخطأ أن نتحدث عن أمن دولة بمعزلها عن أمن الدول المجاورة، فلا يمكن الانطلاق من نظرية قطرية تركز على أمن كل قطر المغربي على حدا، ذلك أن دول المغرب العربي تواجه تحديات أمنية واحدة يجب مواجهتها بشكل جماعي وليس انفرادي¹.

شهدت الدول الأوروبية أزمة مالية وركود اقتصادية في الآونة الأخيرة كما هو الحال في دول العالم هذا ما أدى إلى تراجع نسبة النمو والإنتاج نتيجة ارتفاع نسبة البطالة في منطقة اليورو ما جعل اقتصاديات أوروبا بالإفلاس والكساد وتزامنت ظروف هذه الأزمة مع مساعي الشعوب العربية لتحقيق التنمية من خلال الثورات الربيع العربي بذلك تسعى الدول الأوروبية إلى اقتحام أسواق كبرى ومناطق جديدة بعيدة عن تأثيرات تلك الأزمة ومن بينها المنطقة المغربية وابرز عقود شراكة لشركائها وذلك من أجل الخروج من وضعيتها الاقتصادية الحرجة، لذلك تضغط على دول المغرب العربي لفتح سوق كبرى مشتركة من أجل تحقيق منطقة التبادل الحر².

فواقع الجانب الاقتصادي لتجربة اتحاد المغرب العربي لا يصلح اليوم ميدانا لبناء مشروع الوحدة بين دوله كما أصبحت هذه الوحدة في المغرب العربي تواجه عراقيل تتعلق بالجانب الصناعي وبالوضع الزراعي وكذلك السياسي، فالسياسات الاقتصادية الموحدة في دول المغرب العربي مختلفة، فوحدة المغرب العربي لا يمكن أن تتحقق إذا كان بناء الدولة في دول المنطقة يسير باتجاه معارض لصيرورة الوحدة ولا يمكن من جهة أخرى أن نتحدث عن وحدة المغرب العربي إذا كانت السياسات المتبعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية مختلفة³.

¹ عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع السابق ذكره، ص 386 .

² عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المرجع نفسه، ص 387

³ رمضان عباس كفاح، تفعيل اتحاد المغرب العربي: رؤية مستقبلية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، د س ن، ص 19 .

ان المغرب العربي لن يستمر إلا إذا تم وضع خطط وحدوية لسياسة دوله اتجاه المجموعات الاقتصادية الأخرى، أن الأهداف المختلفة للسياسات الاقتصادية ستجعل من فكرة المغرب العربي هدفا أساسيا لتحقيق الاندماج الاقتصادي الذي يمكن اقتراح مجموعة من العمليات التي يمكن عن طريقها تحقيق الاندماج الاقتصادي:

- إزالة العقبات الإدارية والقانونية لتتنقل عناصر الإنتاج (السلع ورؤوس الأموال).
- تنسيق وتوحيد السياسات والتشريعات الاقتصادية .
- التوازن والتنسيق في مجال اقتصاديات الاستهلاك بين الدول الخمسة خاصة منها الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي.
- توفير البنى التحتية لتسهيل نقل السلع والبضائع.
- توجيه سياسة المفاوضة والتعامل في القطاع التجاري مع دول المجموعات الاقتصادية.
- إنشاء معاهد مشتركة لتخريج الخبراء والبحث العلمي و التكنولوجيا في الميادين الاقتصادية وفي كل ما يساعد على الدفع بعجلة التنمية¹.
- تفعيل العمل المغاربي المشترك و السعي استكمال بناء مؤسسات الاتحاد.
- تنشيط دور الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني .
- مواجهة البطالة و الحد منها².

¹ رمضان عباس كفاح، المرجع نفسه، ص 20 .

² مصطفى المرابط، المرجع السابق ذكره، ص 60 .

خلاصة الفصل

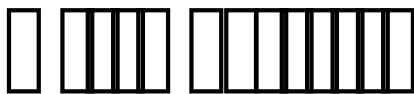
في ظل التحولات الراهنة على الساحة الدولية و في ضل موجة العولمة و بروز العامل الاقتصادي كقوة ' لذلك لا بد على المنطقة المغربية وضع الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات التي تعرقل من مسارها التكاملي المنشود' وذلك نتيجة لتنافس القوي العظمى على نفوذها و يتجلى ذلك من خلال الشراكات الأرومتوسطية و المبادرات الأمريكية التي تتمثل في مبادرة ايزنستات و مبادرة الشرق الأوسط الكبير' حيث تسعى هذه الأطراف إلي خدمة مصالحها دون مراعاة المصالح المغربية كما تعمل على إبقاء المنطقة في تبعية دائمة لها، لذلك لا بد من توحيد سياساتها من أجل المصلحة العامة لدول الإتحاد فعليه تم طرح ثلاثة سيناريوهات كأفاق للتكامل ألمغرب العربي.

السيناريو الأول : يتمثل في استمرار الدول المغربية في عجزها فمنذ تأسيس اتحاد المغرب العربي لم يعرف أي حركة نتيجة التباين القائم بين الأنظمة السياسية و الخلافات حول القضايا السياسية فمثلا قضية الصحراء الغربية التي تساهم في تجميد هذه العلاقات خاصة الجزائرية المغربية ' بينما السيناريو الثاني يرجع إلي استمرار الوضع على ما هو عليه لاسيما مع استمرار توجه دول اتحاد المغرب العربي للانضمام إلي تكتلات أخرى على حساب التكامل ألمغاربي .

ولعل التوجه الموريتاني نحو غرب إفريقيا (مجموعة الإكواس) والتوجه الليبي نحو دول تجمع الساحل و الصحراء بعد الواقع الحقيقي لهذا الطرح' حيث يساهم في تباعد الهوة و إضعاف الارتباط البيني بين الأقطار المغربية كما يجعلها في تبعية للخارج التي تعمل على تقسيم و تفتيت المنطقة .

بينما السيناريو الأخير يتفاعل بإمكانية تحقيق و تفعيل التكامل ألمغاربي ' وذلك ببعث أمل في مؤسسات المغرب العربي والاستجابة لتطلعات شعوب المنطقة' من خلال إحياء مقومات تكتل إقليمي قوي و إحداث التنمية الاقتصادية التي تتماشى مع التحولات الراهنة على الساحة الدولية ' لذلك لا بد على

المنطقة المغربية وضع الإستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات التي تعرقل من مسارها التكاملي المنشود .



خاتمة

تعتبر منطقة المغرب العربي تكتلا إقليميا طبيعيا تجمعها الجسور الطبيعية و التاريخ المشترك، ووحدة الدين و اللغة، إذ برزت فكرة الوحدة بين الأقطار المغاربية إبان الفترة الاستعمارية، حيث قام زعماء دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب) بتأسيس مشاريع الوحدة فمؤتمر طنجة 1959. كان المغاربة في هذه الفترة ينادون بوحدة العمل النضالي ضد الاستعمار، لكن بعد الاستقلال اتخذ مفهوم الوحدة شكلا آخر يتمثل في اتفاق مغاربي للتعاون الاقتصادي.

تم الإعلان عن هذا الإتحاد رسميا في شهر فبراير 1989 في مدينة مراكش بين الدول الخمس (الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، ليبيا)، حيث يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة وتدعيم التعاون والتكامل الاقتصادي بين الدول، لكن الأمر لم يستمر طويلا ليدخل الإتحاد مرحلة الجمود والسكون وبدلا من اتجاه الدول المغاربية إلى تعزيز وإنعاش مسار الوحدة أفقيا، اختارت الاتجاه نحو إقامة علاقات شراكة ذات طابع عمودي مع الدول الغربية والتعامل معها بشكل انفرادي على حساب علاقاتها البينية، وهذا ما أدى إلى ضعف الارتباط والتماسك والتكامل المغاربي، إضافة إلى بروز مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية التي أعاقَت مسيرة التكامل بين دول المغرب العربي .

إن قضية الصحراوية كان لها تأثير مباشر وسلبي على مشروع الاندماج المغاربي، حيث أبرزت عمق الخلاف بين أطراف النزاع، كما اعتبرت أحد المصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة خاصة الجزائر و المغرب، وانعكست نتائج هذه التوترات على العلاقات الاقتصادية المغاربية، من هنا نقول أن العلاقات التجارية مرتبطة بمدى استقرار العلاقات السياسية أو توترها، علما أن المبادلات التجارية تعتبر كمؤشر نجاحا لعملية الوحدة.

إن التباين والاختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية المغاربية كان له وقعه في تعطيل أو في تجميد عمل الاتحاد المغاربي، هذه الأنظمة التي تتميز بالتسلط والاستبداد، بغياب مبادئ الديمقراطية، وغياب

مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وهي الميكانيزمات القادرة على إنجاح عملية الوحدة المغربية، فبدلاً من هذه الميكانيزمات نجد طغيان طابع عبادة الشخصية في الأنظمة المغربية.

إن الخلافات والمشاكل الحدودية بين الدول المغربية التي خلفها الاستعمار هددت مسار الوحدة المغربية، بفعل تأزم العلاقات بين الأقطار المغربية، فمشاكل الحدود أضحت بمثابة قنبلة موقوتة قد تؤدي إلى التوقيف الكلي لمسار الاتحاد.

لقد كان للوضع الأمني بالجزائر دور في تجميد عمل الاتحاد، ذلك ل أن الدول المغربية ضربت حصاراً غير معلن على الجزائر نتيجة تخوفها من انتقال الأزمة إلى أراضيها، وهذا إن دل على شيء فهو غياب عنصر التكامل والتآخي بين الأقطار المغربية وهو نفس ما ترجمته قضية لوكربي بتتصل الدول المغربية عن مسؤولياتها اتجاه ليبيا.

إن واقع التجارة البينية المنخفضة و الاستمرار في اعتماد الدول المغربية في سياستها الاقتصادية على الطابع العمودي بدلاً من تطوير علاقاتها الاقتصادية بشكل أفقي أدى إلى تعميق الفجوة في تعاملاتها، هذا ما أدى إلى غياب مفاتيح التكامل فيما بينها، مادفعها إلى التسارع من أجل من يقدم أكبر التنازلات للدول الكبرى من أجل الدخول في شراكات غير تكافئية، إضافة إلى أزمة المديونية التي تعاني منها دول المغرب العربي، ما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما كان لقصور وغياب البنية التحتية المشتركة بين الدول المغربية (وسائل الاتصالات، المواصلات والنقل) دور في عرقلة وعدم فعالية التجربة التكاملية .

إن قاعدة الإجماع تعد من أبرز العوامل التي ساهمت في تعطيل بناء المغرب العربي، إضافة إلى غياب الإرادة السياسية الحقيقية في بناء صرح مغربي موحد، وكذلك بروز التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والمخدرات، الجريمة المنظمة والهجرة السرية، ناهيك عن الثورات العربية خاصة في تونس و ليبيا وتأثيرها على مسيرة الوحدة المغربية .

إن التحديات الخارجية لا تقل خطورة عن التحديات الداخلية التي كانت سببا في جمود الكيان المغربي، فالمنطقة تعتبر محل صراع وتنافس بين القوى الكبرى ،لذلك سارعت هذه الأخيرة إلى إقامة مشاريع ومبادرات مع دول المغرب العربي لتحقيق مصالح مشتركة، لكن في حقيقة الأمر فهذه الشراكات أتت من أجل خدمة مصالحها فقط دون مراعاة مصالح واحتياجات الدول المغربية.

تمثل الشراكة الأوروبية مغربية تحديا لجميع الأطراف المشاركة، فهدف السياسة الأوروبية هو تجسيد روح الانقسام داخل الدار المغربية، لأن هذه الأخيرة تملك كل المقومات والإمكانات التي تؤهلها لتأسيس وبناء فضاء إقليمي قوي يكون قادرا على التصدي للتكتلات الاقتصادية، وهذا ما لا يخدم مصالح الدول الأوروبية، وفي هذا الصدد استخدم مشروع الشراكة الأوروبية متوسطة كأداة إستراتيجية أوروبية لتحقيق التوازن على المستوى العالمي ،إن الواقع أثبت بأن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هو من أجل تحقيق أمن أوروبا، ونفس الأمر ينطبق على أمريكا التي تهدف من خلال مبادراتها ،سواء كانت مبادرة ايزنستات أو مشروع الشرق الأوسط إلى تكريس القبضة الأمنية الأمريكية في إطار إستراتيجية مكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .كما وتهدف من وراء الشراكة الاقتصادية مع الدول المغربية إلى الاستحواذ على الأسواق والمواد الأولية خاصة الطاقوية منها، ما يعني أن كل هذه المبادرات جاءت من أجل خدمة مصالحها وليس مصالح الدول المغربية التي تعاني من أزمات اقتصادية و سياسية.

إن هذه المبادرات تساهم في تعميق الهوة بين دول المغرب العربي لكي لا تشكل تكتلا اقتصاديا سياسيا بموجبه مواجهة التحديات الخارجية. و يبدو أن الدول المغربية في آفاقها المستقبلية ستبقى عاجزة باستمرار، نظرا لعدم حركيتها، فمنذ أن تم الإعلان عن تأسيس إتحاد المغرب العربي سنة 1989 لم تستطع الوصول إلى بناء هوية وطنية فكيف لها أن تنادي بتحقيق هوية مغربية .

هذا وإذا استمرت في التوجه نحو شراكات ذات طابع عمودي بديلة عن الفضاء ألمغربي، فهذا لا يزيد لها إلا مزيدا من الانقسام والتشتت، وهذا ما يفسح مجال التنافس بين القوى الغربية.

وعليه فالوحدة المغاربية أصبحت حتمية لآبد منها في ظل التحولات الراهنة على الساحة الدولية، لذلك يجب عليها إحياء مقومات كتل المغرب العربي، وانتهاج إستراتيجية بديلة والمتمثلة في التنمية الاقتصادية لدول هذه المنطقة إذا أرادت تحقيقا لاستقرار والوحدة. كما يجب رسم سياسات مشتركة لمواجهة التحديات الجديدة التي تهدد الأمن الدولي : الإرهاب، الهجرة غير الشرعية وكذلك من أجل تحقيق المصالح المشتركة لآبد من تنازل كل طرف عن بعض الصلاحيات لمصلحة دول الاتحاد.



❖ □ □ □ :

• اللغة العربية:

1. الامام محمد الامام، تجارب التكامل العالمية و مغزاها من التكامل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2003.
2. امين البار، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2013 .
3. بخوش صبيحة ،اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989، دراسات الجزائر، 2007، دار الحامد، 2010.
4. بلقاسم محمد، وحدة المغرب العربي فكرة وواقع الاتحاد الوجدوي في المغرب العربي 1910.1954 الجزائر: البصائر الجديدة، 2013.
5. بوقارة حسين، اشكالات مسار التكامل في المغرب العربي، الجزائر: دار الهومة 2004.
6. بولحية ابراهيم، مجلس الشوري لاتحاد المغرب العربي، تأسيسه، تنظيمه، عمله، الجزائر: منشورات مجلس الامة ،وحدة الطباعة الروبية، 2006.
7. توفيق المدني، المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل، دمشق: اتحاد كتاب العرب، 2006 .
8. الحاج علي، سياسات الاتحاد الاروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
9. داهش محمد علي ،دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر جامعة الموصل :كلية الاداب، 2004.
10. رمضان عباس كفاح ،تفعيل اتحاد المغرب العربي: رؤية مستقبلية، جامعة الموصل: مركز الدراسات الاقليمية، د س ن.
11. سعيد جمعة سرير، قضية لوكربي، القاهرة: دار النهضة العربية، 1999 .
12. سها رجب، نزاعات الحدود في الوطن العربي، القاهرة: مركز المحروسة، 2009، ص 131 .
13. عادل مساوي، عبد العلي حامي الدين، المغرب العربي التفاعلات المحلية والإقليمية والإسلامية، المغرب: جامعة محمد الخامس، د س ن .
14. عباد سمير محمد، التكامل الدولي، دراسة في النظريات والتجارب، الجزائر: شركة دار الامة، 2013.

15. عبد القادر المخادمي، الاتحاد من أجل المتوسط، الأبعاد و الافاق، د ب ن، ديوان المطبوعات الجامعية، 2009 .
16. عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004 .
17. عبد الوحيد الجسور ناظم، إشكالية الحدود في الوطن العربي، بغداد: مركز الدراسات الدولية، 2006 .
18. عبدالوهاب بن خليف، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع، الجزائر: دار طليطة.
19. علي الشابي، الثورات العربية وضرورة التكامل الاقتصادي المغربي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2013 .
20. فتح الله ولعلو، المشروع المغربي والشراكة الاورو متوسطية، المغرب: دار توبقال للنشر، 1997 .
21. الفيلاي مصطفى، المغرب العربي، نداء المستقبل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
22. قصدي محمد عادل، التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي، الاغواط، الجلفة : منشورات الحياة الصحافة، 2009
23. ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، بسكرة: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2011 .
24. مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي، دراسة قانونية سياسية، عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2004.
25. محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي، قطر: الدوحة، 2007.
26. محمد بركات، مشكلات الحدود العربية: أسبابها النفسية وأثارها السلبية، القاهرة: دار الأطلس .
27. محمد عادل قصري، التجارة البينية لإتحاد المغرب العربي، الجلفة: منشورات المياه، 2009 .
28. محمد محمود السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها و مشكلاتها ، الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، 2001، .
29. مصطفى المرابط، تكلفة عدم انجاز مشروع الاتحاد المغربي، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011 .
30. مصطفى بخوش، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة، الجزائر: دار الفجر والتوزيع، 2006 .

• باللغة الفرنسية

1. Christophe boutin. la difficile montée en puissance de l'uniodu maghreb arabe, observatoire d'études géopolitique, le 9 octobre 2013
2. Jans François constilière ,sécurité en méditerranées :une initiative au format 5+5 « défense national, paris : n4,mai 2005

❖ □ □ □ □ :

1. إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب بين تحديات المخاطر وواقع المقاربات الإنفرادية، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 281، جويلية 2002 .
2. اسماعيل الحاج زرغون، المغرب العربي والصراع الدولي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 9، 2010.
3. سهام حروري، الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية، مجلة المفكر، 8 .
4. ماجد الحموي، قضية لوكربي بين السياسة والقانون بين محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن، دمشق : مجلة 17، عدد 2، 2001.
5. محمد لمين لعجال أعجال، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوزه ذلك، بسكرة: مجلة المفكر، العدد 5 .
6. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشم، اتفاقيات الشراكة الأورو مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبيئية لدول اتحاد المغرب العربي، طرابلس: جامعة الفاتح، مجلة الجامعة المغاربية: العدد 7، 2009.

❖ الندوات و الملتقيات:

2. احمد غربي، الدفاع والامن اشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوسراتيجية، الملتقى الدولي الجزائري والامن في المتوسط، من واقع وآفاق، جامعة قسنطينة 29-30 أفريل 2008 .
4. احمد مالكي، ندوة مقدمة بعنوان الاتحاد المغاربي و رهانات التكتلات الاقليمية بالدوحة 17-18 فيفري، 2013 .

5. توفيق الحكيمي، مداخلة مقدمة في ملتقى العلاقات الاورومغاربية، عناية: جامعة باجي مختار، 2009، 2010 .
1. عبد الحليم بن مشري، التنافس الدولي في منطقة المغرب العربي، ندوة المغرب العربي والتحوللات الاقليمية، الدوحة: الجزيرة للدراسات، 2013
6. محمد غربي، الدفاع والامن اشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيواستراتيجية، الملتقى الدولي الجزائري والامن في المتوسط، من واقع وآفاق، جامعة قسنطينة 29-30 أفريل 2008 .
3. محند برقوق، التحديات الأمنية في المغرب العربي، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية، 2007-2008 .

❖ المنشورات و المذكرات:

1. أحمد جمعة سويس، المغرب العربي التحديات الداخلية و التحديات الخارجية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2004-2005 .
2. حواء برحال، الرهانات الأمنية في المغرب العربي في ظل التنافس الأوروبي الامريكي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة: قسم العلم السياسية، 2010-2011 .
3. رتيبة برد، الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008 .
4. رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة: قسم العلم السياسية، 2010-2011 .
5. صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل ثنائي العولمة، دراسة مقارنة لحالات الجزائر - المغرب تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2010-2011 .
6. صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل ثنائي العولمة، دراسة مقارنة لحالات الجزائر - المغرب تونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2010-2011 .

7. عبد القادر زغدار، اشكالية الامن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية و مواقف دول جنوب المتوسط، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، باتنة، كلية العلوم، 2010-2011 .
8. فاطمة برم ، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية، 2009-2010 .
9. فتيحة شيخ: الاندماج الإقتصادي المغربي بين الأقليمية والعولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية، 2007-2006 .
10. فيصل سمارة، البعد الإنساني في الشراكة الاورو مغاربية من مسار برشلونة الى غاية الاتحاد من اجل المتوسط:1995-2008،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير،جامعة مولود معمري،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2013 .
11. قويدري شكري، التحديات المتوسطة للأمن القومي للدول المغاربية، 2001-2011 مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2014-2015 .
12. محمد لمين لعجال اعجال، استراتيجية الاتحاد الاوروي اتجاه دول المغرب العربي،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،فرع تنظيمات سياسية وإدارية،2006-2007.
13. يمينة عطيش، البعد الامني في العلاقات الارومتوسطية،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية،2007-2008 .

❖ المواقع الالكترونية:

1. أبو الرمي، ديون المغرب تضعه في المرتبة الأولى عربياً وإفريقياً، الخميس 9 سبتمبر 2016-12:18. على الموقع الالكتروني www.hespress.com/economie/255622.html <http://arabic.com>
2. أيمن حسن، الجامعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا تخرج عن القاعدة، وتقدم وثيقة لنيل العنف، 8 سبتمبر 2016، 15:05 في الموقع <http://www.musl.net>
3. العربية نت: تونس: مشاركة لزعماء المعارضة وفصل الدولة عن الأحزاب وانتخابات خلال 6 أشهر، 15 سبتمبر 2016، 14:12. <http://www.arabiyat.net>

4. بي بي سي العربية: ليبيا جرحى مظاهرات بنغازي والإعلان عن الإفراج عن معتقلين 2
<http://www.bbc.uk>. 15: 2016، 23 اوت
5. الجزيرة نت: بن علي، بعد إصلاحات ديمقراطية 15 سبتمبر 2016، 21:19.
<http://www.aljazeera.net>
6. ريما صالحة، "صناعة الموت الجماعات المسلحة في المغرب العربي"، 8 سبتمبر 2016،
www.almarbiya.net 14:33 المتحصل عليه:
7. سي، إن بالعربية: المبرزع، يؤدي اليمين رئيساً مؤقتاً لتونس: 15 سبتمبر 2016، 13:54
8. صحيفة الأيام، الثوار يسيطرون على طرابلس ونظام القذافي يسقط. 23 اوت 2016 21:15
<http://www.al-ayyam.ps>
9. عمر نجيب، فرنسا الزحف الأمريكي في المغرب العربي، 9 سبتمبر 2016 على الساعة 12:15
[http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=comcontent&task:view&id=5972&Itemid](http://www.libyaforum.org/archive/index.php?option=comcontent&task=view&id=5972&Itemid)
10. محمد الأمين (ولد الكاتب)، المغرب العربي الواقع و الأفاق، 12 سبتمبر 2016 على الساعة 22:
<http://mdlemkettab-maktoobblog.com> 13
11. محمد كامل عمرو: الجزائر: العلاقات السياسية مع مصر تتميز بالتنسيق والتشاور المستمر، 16
 جوان 2016، 14:30. gate.ahram.org.eg
12. مصطفى بن أحمد، المديونية خطر داهم على سيادة واستقلال تونس، 15 سبتمبر 2016. 18:20
<https://nawaat.org/portail/2015/02/15> على الموقع الإلكتروني

الملاحق

ملحق معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن، صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة. واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها. ووعياً منهم بما سيقترتب على هذا الاندماج من آثار تنتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتنشيط العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وإفريقية. اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى :

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية:

يهدف الاتحاد إلى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها ببعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماع للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

- يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة و له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

- للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

- يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها (1).

المادة الحادية عشرة:

- يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أميناً عاماً لها (2).

المادة الثانية عشرة:

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضواً عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة (3).

المادة الثالثة عشرة:

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.
- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة (4) القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة :

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.
- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

- للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

-

المادة التاسعة عشرة:

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد: 1409هـ 1398، و.ر. الموافق لـ 17

فبراير 1989 م.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد: 1409هـ 1398، و.ر. الموافق لـ 17

فبراير 1989 م.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشاذلي بن جديد	عن المملكة المغربية الحسن الثاني
عن الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي	عن الجماهيرية العربية العظمى الليبية الاشتراكية معمر القذافي
عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية معاوية ولد سيدي أحمد الطايع	

(1)- أحدث مجلس الرئاسة أربع لجان وزارية متخصصة وهي : لجنة الأمن الغذائي ولجنة الاقتصاد والمالية ولجنة البنية الأساسية ولجنة الموارد البشرية.

(2)- حدد مقر الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بالمملكة المغربية (الرباط).

(3)- حدد مقر مجلس الشورى بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

(4)- حدد مقر الهيئة القضائية بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

جاءت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي، في ظروف متميزة على المستوى الإقليمي المغاربي والعربي. فعلى مستوى المغرب العربي شهدت العلاقات الجزائرية المغربية تحسنا كبيرا بعد مشاركة الملك الحسن الثاني في مؤتمر القمة العربية الاستثنائية بالجزائر في جوان 1988 ، وهو ما يمثل رمزا قويا

للمصالحة الجزائرية المغربية، أدى إلى عقد قمة مغربية في زرالدة 1988 لوضع اللبنة الأساسية لبناء مغربي مشترك. وهي أول قمة تجمع قادة المغرب العربي في التاريخ المعاصر للمنطقة.

• أهداف المعاهدة :

نصت معاهدة إنشاء الاتحاد المغاربي على الأهداف التالية :

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء وشعوبهم بعضهم البعض.
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

و أشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة تهدف إلى تحقيق الأغراض التالية :

- في الميدان الدولي:

تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

- في ميدان الدفاع:

صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

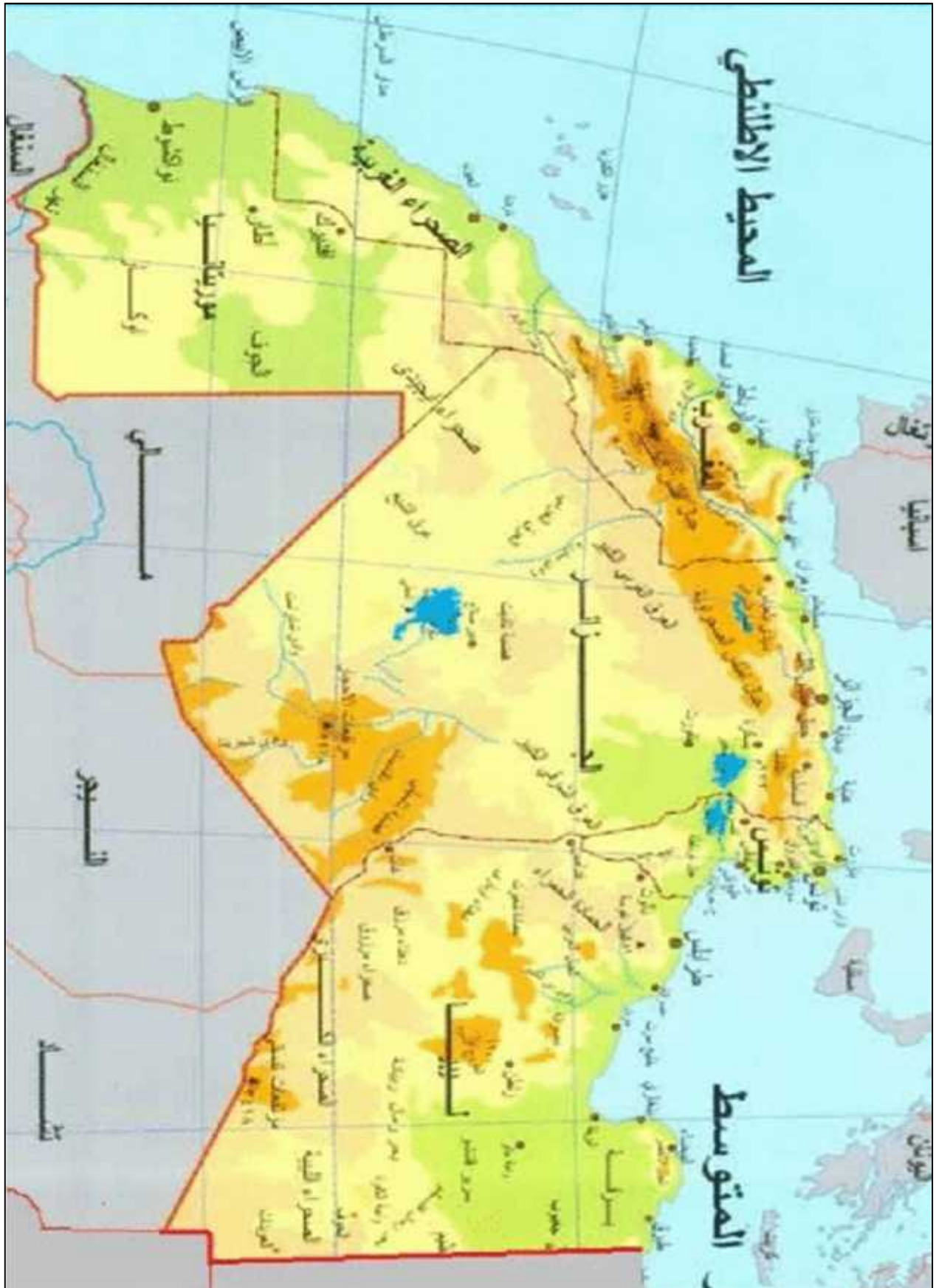
- في الميدان الاقتصادي:

تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- في الميدان الثقافي:

إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته والحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية، واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

خريطة دول إتحاد المغرب العربي



المخلص

بعد نهاية الحرب الباردة، انتقلت موازين القوي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث برزت تحولات وتغيرات جديدة علي النظام الدولي ،بعدها إن كانت الدول تعتمد علي النظام العسكري للهيمنة أصبح محله النظام الاقتصادي.

لذلك اتفقت الدول المغاربية علي تشكيل اتحاد المغرب العربي الذي تم الإعلان عنه في 18 فيفري 1989 بمراكش المغربية لتمتين أواصر الأخوة و تدعيم التعاون والتكامل الاقتصادي، لكن هناك مجموعة من عناصر الإخفاق التي حالت دون قيامه و تفعيله،كطغيان الخلافات السياسية الثنائية ثم المعوقات الاقتصادية و القانونية،إلي تحول دون تحقيق الاندماج الحيوي، و كذلك ما جاءت به الثورات العربية من فرض الديمقراطية، ناهيك عن التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب،الهجرة الغير الشرعية،المخدرات الجريمة المنظمة.

وكذا الموقع المتميز للمغرب العربي جعلها مجالا حيويا ومجالا لتنافس وصراع القوي العظمي، سواء تعلق الأمر بالجوار الأوروبي و بالمنافسة الأمريكية الأوروبية للحصول علي مواقع النفوذ،حيث كل طرف يسعى الي تحقيق مصالحه دون مراعاة مصالح الدول المغاربية، و هذا ما عرقل من مسارتكامل المغرب العربي و استنادا إلي كل هذه التحديات الداخلية و الخارجية قمنا باستشراق سيناريوهات الثلاثة لمستقبل المغرب العربي حيث يشمل السيناريو الجمود،و سيناريو البقاء علي الوضع القائم ،سيناريو التنسيق و الاندماج.

الفهرس

كلمة شكر

اهداء

خطة البحث

02	 مقدمة
04	• أهمية الدراسة.....
04	• أهداف الدراسة.....
05	• مبررات اختيار الموضوع.....
05	• إشكالية الدراسة.....
05	• التساؤلات الفرعية.....
06	• الفرضيات.....
06	• حدود الدراسة.....
07	• أدبيات الدراسة.....
07	• الاطار النظري و المنهجي للدراسة:.....
08	• الإطار المفاهيمي.....
10	• تقسيم الدراسة.....

الفصل الأول :

التجربة التكاملية المغاربة

13	 تمهيد
14	 المبحث الأول: مسيرة اتحاد المغرب العربي
14	• المطلب الأول: دوافع التأسيس.....
17	• المطلب الثاني:مراحل تأسيس إتحاد المغرب العربي.....
24	• المطلب الثالث:مقاومات اتحاد المغرب العربي.....
28	 المبحث الثاني :البناء المؤسساتي لإتحاد المغرب العربي.....
28	• المطلب الأول:الأجهزة ذات الطابع السياسي.....

33	• المطلب الثاني:الأجهزة ذات الطابع الإداري.....
36	• المطلب الثالث:الأجهزة ذات الطابع التخصصي.....
40	المبحث الثالث:مبررات قيام اتحاد المغرب العربي.....
40	• المطلب الأول:مبادئ اتحاد المغرب العربي.....
42	• المطلب الثاني:أهداف اتحاد المغرب العربي.....
47	خلاصة الفصل.....

الفصل الثاني:

المعوقات الإقليمية لاتحاد المغرب العربي

50	تمهيد.....
51	المبحث الأول: المعوقات السياسية.....
51	• المطلب الأول:قضية الصحراء الغربية.....
55	• المطلب الثاني:تأزم العلاقات المغربية.....
63	• المطلب الثالث:الأزمة الداخلية الجزائرية وقضية لوكربي.....
68	المبحث الثاني:المعوقات الاقتصادية و القانونية.....
68	• المطلب الأول:المعوقات الاقتصادية.....
76	• المطلب الثاني: المعوقات القانونية.....
79	المبحث الثالث: تهديدات البيئة الأمنية في منطقة المغرب العربي
79	• المطلب الأول:التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي.....
87	• المطلب الثاني:حركات التغيير العربية.....
91	خلاصة الفصل.....

الفصل الثالث:

التنافس الدولي على منطقة المغرب العربي.

94	تمهيد.....
95	المبحث الأول : التفاعل المغربي الأوروبي.....
95	• المطلب الأول: السياسات الأوروبية في المغرب العربي.....
102	• المطلب الثاني: أبعاد التعاون الاورو-مغربية.....

107	• المطلب الثالث: تأثير الشراكة على التكامل المغربي.....
113	المبحث الثاني : منطقة المغرب العربي في سلم الإستراتيجية الأمريكية.....
113	• المطلب الأول: الآليات الأمريكية.....
117	• المطلب الثاني: انعكاسات الشراكة الأمريكية المتوسطة علي بناء التكامل المغربي...
120	• المطلب الثالث: مظاهر التنافس الأوروبي الأمريكي على منطقة المغرب العربي.....
122	المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لإتحاد المغرب العربي.....
122	• المطلب الأول: سيناريو الجمود و المزيد من التجزئة.....
124	• المطلب الثاني: سيناريو البقاء على الوضع القائم.....
125	• المطلب الثالث: سيناريو التنسيق و الاندماج.....
128	 خلاصة الفصل
131	 خاتمة
135	 قائمة المراجع

ملاحق

ملخص